

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

البعد العربي في السياسة الخارجية الأردنية
(دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً)
(1999-2014م)

إعداد الطالب
خالد فايز الكركي

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليـــــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـي العلاقات الدوليـة/ قسم العلوم السياسيـة

جامعة مؤتة، 2015م

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى ا عليه وسلم.

إلى من وهبني صبر الجندي وعزم القائد وسمة الثبات عند الشدائد....جدي قاسم باشا المعايطة سقاه ا من شآبيب رحمته.

إلى من زرعت فينا التسامح والرحمة، إلى من دعت ربها أن يملأ ربيع قلوبنا بالعلم والإيمان...إلى جدتي هدية "زين الدين" أبو الفيلات رحمها ا رحمةً واسعةً.

إلى من كلله ا بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء دون انتظار... إلى من أحمل أسمه بكل افتخار...والذي أرجو ا أن يمد في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار والذي ستبقى كلماته نجوماً أهتدي بها اليوم وغداً وكل يوم...والدي العزيز الدكتور فايز الكركي.

إلى ملاكي في الحياة...إلى معنى الحب والحنان والتفاني...إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحنا وحنانها بلسم جراحنا إلى ست الحبايب أُمي المربية الفاضلة قمر قاسم المعايطة.

إلى توءم روحي ورفيق دربي إلى صاحب القلب الطيب في وقتٍ عزت فيه القلوب الطيبة...إلى من رافقني منذ أن حملنا معاً حقائب المدرسة، ومعه سرت الدرب خطوة بخطوة وما يزال يرافقني إلى الآن أخي الحبيب أحمد.

إلى من أرى التفاؤل بعينيها...والسعادة في ضحكتها إلى شعلة الذكاء والنور إلى الوجه المفعم بالبراءة، معها ازدهرت أيامي وتفتحت براعم الغد بتفتح جفونك إلى أُختي وقرة عيني إلهام.

إلى الحاضر في الوجدان والخاطر والغائب عن بصري القاصر...إلى روح صديقي المرحوم عمر زعل الضمور.

إلى كل صديق دعا لي في السر والعلانية أُهدي هذا الجهد المتواضع.

خالد فايز الكركي

الشكر والتقدير

الحمد الله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام، وهو المتفضل على عباده، قال تعالى:

قَالَ رب أَوزِعنِي أَنْ أَشْكُر نِعمتك الَّتِي أَنعمت علَي وعلَى والِدي وأَنْ أَعملَ صالِحا ترضاه الأحقاف: 15. وقد قال الرسول صلى االله عليه وسلم: "لا يشكر االله من لا يشكر الناس". واعترافاً مني بالجميل ورد الفضل لأصحابه، فأتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي الكبير الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان، الذي أشرف على هذا الرسالة إشرافاً دءوبا، وكان له الفضلُ الأكبر في تصويب مسيرة البحث فيها، حيثُ كان يسدد ويصوب ويرشد ويشجع، ولم يبخل علي بملحوظاته وتوجيهاته وتعاونه طيلة فترة إعداد الأطروحة، حيثُ كان لجهوده القيمة الأثر العظيم في إنجاز هذه الأطروحة، فأسأل االله تعالى أن يوفقه لكل خير.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنةِ المناقشة:

الأستاذ الدكتور صداح أحمد الحباشنة والأستاذ الدكتور مازن "أحمد صدقي" العقيلي والأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة

على ما بذلوه من جهود، وتكبدوه من مشاقّ في قراءة الرسالة، والنظر فيها وتسجيل الملحوظات... ولست أشك في أنني سأستفيد من ملحوظاتهم القيمة، وسأحرص على تسجيل ملحوظاتهم وتوجيهاتهم العلمية للاستفادة منها.

وأخيراً أشكر جميع من ساهم في إخراج هذا العمل سواء بطباعته أم بمراجعته وتدقيقه، أم بإرشادي إلى بعض مظان البحث؛ مِمن ذكرتُ ومِمن لم أذكر... فجزاهم االله عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

خالد فايز الكركي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

البعد العربي في السياسة الخارجية الأردنية

(دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً)

(1999- 2014م)

خالد فايز الكركي

جامعة مؤتة 2015

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في البعد العربي في السياسة الخارجية الأردنية (دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً) خلال الحقبة من 1999-2014م، حيث كانت هذه الحقبة امتداداً لمراحل سابقة تأثرت بها العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي وكانت نتيجة أزمة الخليج الثانية 1990م، وأحداث سبتمبر2001م وما تلاها من الحرب على العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبروز الولايات المتحدة كقوةٍ أُحادية القطب مهيمنة على العالم.

وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، فقد بينت الدراسة أن البعد العربي في السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي قد تأثرت بالمتغيرات الإقليمية والدولية، حيث اتصفت العلاقات بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بحالة من الفتور وشبه الانعزال بسبب احتلال العراق للكويت، إلا أنه ومع استلام الملك عبد ا الثاني الحكم في عام 1999م، بدأت مرحلة استعادة العلاقات من جديد مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الزيارات المتعددة، وموقع الأردن الجيوسياسي ساهم في تعزيز الأمن والاستقرار لدول المجلس أمام الأطماع التوسعية الإسرائيلية، فالأردن ينظر إلى تعاونه الأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي في سياق ضرورات الأمن المتبادل وهو ما يشكله هذا المنطلق كأحد الأبعاد في السياسة الخارجية الأردنية والذي لم يتغير حتى في حقب الانقسام العربي، ومقاطعة دول مجلس التعاون الخليجي للأردن. خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات وعلى النحو التالي: دعم دول مجلس التعاون الخليجي لعملية التنمية الشاملة في الأردن وخصوصاً الجانب الاقتصادي، وجلب الاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الأردني. دعم دول مجلس التعاون الخليجي لقيام الوحدة العربية وتأسيس جيش عربي وأن الأمة لا يمكن أن تكون لها مكانتها بين الأمم والشعوب ما لم يكن لها موقف موحد تجاه مختلف القضايا العربية.

Abstract

Arab dimension in the Jordanian Foreign Policy
(Gulf Cooperation Council (GCC) model)
(1999- 2014 AD)
Khaled Fayez Al karakie
Mutah University in 2015

This study aimed to research in the Arab dimension in the Jordanian foreign policy (Gulf Cooperation Council (GCC) model) during the era of 1999-2014m, where was this era as an extension of previous stages have been affected by the Jordanian relations with the Gulf Cooperation Council (GCC) The result of the second Gulf crisis of 1990, and the events of September 2001 and the subsequent war on and occupation of Iraq by the United States of America, the United States and the emergence of a dominant force on the unipolar world.

Using descriptive analytical method, the study has shown that the Arab dimension in the Jordanian foreign policy towards the Gulf Cooperation Council (GCC) have been affected by regional and international variables, which characterized relations between Jordan and the Gulf Cooperation Council, a state of apathy and semi-isolation because of the Iraqi occupation of Kuwait, but that with the receipt of the King Abdullah II in 1999, the restoration of relations of new with the Gulf Cooperation Council (GCC) stage began through multiple visits, and site Jordan geopolitical contributed to the strengthening of security and stability of the GCC in front of greed Israeli expansionism, Jordan is seen to security cooperation with the Gulf Cooperation Council (GCC) in the context of mutual security imperatives, which posed this perspective as one-dimensional in the Jordanian foreign policy and that has not changed even in the periods of the Arab division, and the District of the Gulf Cooperation Council countries to Jordan. This study result with some conclusions as: support the general up grow in Jordan, specially the economic side, and working to form the Arab unit with one Arab army, because of the Arab nation will not have it's place between the other nations without this steps.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة:

تعد السياسة الخارجية لأي دولة هي تعبير عن إرادة هذه الدولة وقيادته السياسية، وهي نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد سياستها الخارجية مع الدول والوحدات الدولية الأخرى، وقراراتها وفق الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة، والأردن شأنه كشأن الدول الأخرى، يتأثر دائماً بمحيطه الجيوسياسي وبعلاقاته الدولية، فضلا عن العوامل والتأثيرات الناجمة عن وضعه الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية والمساعدات الخارجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية وتداعيات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الأردني اجتماعياً وسياسياً.

إن السياسة الخارجية بشكلها العام تعرف بأنها "كيفية تعامل الدولة مع الدول والقوى والتكتلات الأخرى بالشكل الذي يحقق لها أكبر درجة من المنافع والمكاسب والمصالح، ويدرأ عنها أية أخطار أو مضاعفات محتملة"، ويدخل في مفهوم السياسة الخارجية كيفية اتخاذ المواقف والقرارات تجاه الأزمات والقضايا الدولية، هذا يعني أن السياسة الخارجية هي التي تتعلق بعلاقات الدولة مع العالم الخارجي، ومع المنظمات الدولية أو مع الجماعات والشعوب في الدول الأخرى، حيثُ لا يمكن عملياً الفصل بين الشؤون الخارجية والداخلية، فقوة الدولة على الساحة الخارجية يعتمد إلى حد كبير على التحامها الداخلي ومدى الدعم الشعبي للنظام السياسي القائم.

وفي إطار الحديث عن السياسة الخارجية الأردنية، لا بد من الإشارة إلى العلاقات العربية –العربية، ومواقف وسياسات الدول الكبرى والأطراف المختلفة بشأن المنطقة ومستقبلها، هذه العوامل وغيرها تساهم في تشكيل محددات سياسة الأردن الخارجية بما يلقي بظلالها وتأثيراتها المختلفة على صانع القرار، وبما يذهب إلى التأكيد على حاجة الأردن المستمرة إلى تحقيق التوازن في شبكة علاقاته الخارجية عربياً وإقليمياً ودولياً، بهدف تحقيق استقراره السياسي والأمني، وهو ما

تمثله إستراتيجية ورؤية الملك عبد ا الثاني ابن الحسين، فمنذ توليه سلطاته الدستورية عام 1999م، سعى من أجل تعزيز علاقات الأردن السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدول العربية ودول العالم بشكل عام، ومع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص.

إن انطلاقة الدولة الأردنية هي انطلاقه قومية استندت إلى المبادئ والمرتكزات التي قامت عليها الثورة العربية الكبرى مع بدايات القرن العشرين، فالأردن عربي، قومي، إسلامي، اتسمت سياسته الخارجية بجملة من الملامح منها: الحكمة، والعقلانية، والاعتدال، والتوازن والواقعية؛ ذلك إن الأردن سعى ويسعى إلى تعظيم القواسم المشتركة بينه وبين محيطه العربي من أجل تحقيق التضامن العربي، فالدولة الأردنية لها خصوصيتها، فهي الدولة العربية الوحيدة التي تقوم عقيدتها الفكرية على عنصرين مهمين، هما: مبادئ الثورة العربية الكبرى أولاً، والشرعية الدينية للقيادة الهاشمية ثانياً، وهما ما أعطيا السياسة الخارجية الأردنية البعد القومي عند التعامل مع القضايا الوطنية والعربية، فكثيراً ما ضحى الأردن بمصالحه في سبيل مبادئه، حيثُ نجد أن الأردن تميز بالاعتدال بين الدول العربية وبوسطيته السياسية، والابتعاد عن التحالفات والمحاور وردود الفعل في القرارات المهمة، ذلك إن السياسة الخارجية لأي دولة في جزء كبير منها هي انعكاس لنهجها وسياستها الداخلية.

لقد أقام الأردن علاقاته مع الدول العربية على أساس تقديم الدعم اللازم لها في قضاياها المختلفة، من خلال توثيق وتعزيز العلاقات مع هذه الدول، سواء بصورة ثنائية أم جماعية، برسم خطوط واضحة بين السياسة الخارجية الأردنية وبين المكونات الأخرى للسياسة العامة، سواء في أبعادها السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية، تتأتى من رؤية الملك عبد ا الثاني نحو تطوير علاقة الأردن مع الدول العربية، بغية الارتقاء بالعمل العربي المشترك، وذلك بالبناء على ما تم إنجازه من علاقات أردنية عربية ودولية متميزة وفاعلة تدرك طبيعة العلاقات الدولية الراهنة وموازين القوى القائمة.

ويرتبط الأردن مع دول مجلس التعاون الخليجي(السعودية، الكويت، البحرين، عمان، الإمارات العربية، قطر)، بعلاقات تاريخية من خلال عدة عوامل منها ما هو جغرافي أو سياسي أو اقتصادي أو أمني، إضافة إلى ما يجمع الأردن مع دول مجلس التعاون الخليجي من سمات مشتركة من حيث تشابه أنظمة الحكم، وكذلك المكونات الاجتماعية، والاتفاق على كثير من القضايا الإقليمية والدولية، وذلك لتقارب طبيعة الأنظمة والتوجهات الإقليمية والدولية لكل منهم، وبخاصة في عهد الملك عبد ا الثاني، بعد أن كانت العلاقات بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي يشوبها حالة من الفتور، بسبب اختلاف المواقف العربية تجاه تلك الأزمة الناجمة عن اجتياح العراق لدولة الكويت في 2 آب 1990م، رغم أن الأردن كان أكثر اهتماماً بالأزمة من خلال السعي لحث الدول العربية لحلها داخل البيت العربي، وعدم تدويلها، للحيلولة دون أي تدخل أجنبي، إلا أن الخلاف العربي في الرؤية لهذه الأزمة حال دون تحقيق ذلك، مما أدى إلى تفاقم الأزمة بسبب التدخل الأجنبي، وما تبعها من تداعيات وأحداث، وصولاً لاحتلال أمريكا للعراق عام 2003م.

فمنذ تولي الملك عبد ا الثاني سدة الحكم في عام1999م، فقد سعى لتحسين وتطوير العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال زياراته المتعددة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، في إطار مرحلة جديدة في ظل سعي الأردن نحو تقوية أواصر الأخوة، من خلال تكريس نهج التنسيق والتشاور، إذ إن الأردن يقع بجوار دول تعيش حالة من الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار، وفي ذات الوقت بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تواجه الكثير من التهديدات والتحديات، وحالة عدم الاستقرار في العراق واليمن، وأيضاً المطامع الإيرانية، وما نجم عنها من احتلال الجزر الإماراتية: طنب الصغرى وطنب الكبرى، وجزيرة أبي موسى، إضافة إلى سعي إيران لامتلاك السلاح النووي، الذي يعد التهديد الحقيقي لأمن الخليج العربي، والمنطقة ككل.

2.1 مشكلة الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في محاولة التعرف على السياسة الخارجية الأردنية تجـاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال الحقبة (1999-2014م)، كحالة دراسية لإبراز أوجه ضوء المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وبيان أثر الظروف الإقليميـة والدولية وانعكاسها على السياسة الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خـلال حقبة الدراسة.

3.1 منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي: حيث إن الوصف بمعنـاه الشامل هو الحصول على معلومات تتعلق بالحالة أو الظاهرة موضوع الدراسة دون تحليل العوامل المفسرة لهذا الوصف، لتحديد طبيعة تلك الظاهرة والتعـرف علـى العلاقات المتداخلة ووصفها وتصويرها، إذ يفيد هذا المنهج فـي مجـال وصـف السياسة الخارجية الأردنية والعلاقات بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجـي، بأبعادها المختلفة وتأثيراتها باعتبار أن التحليل بعد الوصف يطابق غايات وأهـداف هذه الدراسة، لأن المنهج التحليلي يركز على ما يسمى بعمليـة تحليـل الـسياسة الخارجية، وعلى فهم وتحليل المتغيرات المؤثرة في تطورها، وأسـس ومحـددات وأهداف العلاقة بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك يركز هذا المنهج على تحليل العلاقات بين الطرفين على المستوى السياسي والاقتـصادي والأمنـي، لفهم مدى التطابق في السياسات لهذه الدول، في ظل نظام عـالمي جديـد بأبعـاده المختلفة، والأبعاد الأساسية للسياسة الخارجية الأردنيـة مـن حيـث المحـددات، والأهداف، والإستراتيجيات، والقرارات تجاه دول مجلس التعاون الخليجـي، فـي إطار العلاقات فيما بينها خلال الحقبة من(1999-2014م).

4.1 أسئلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما توجهات وسلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال (1999-2014م)؟

أما أهم الأسئلة الفرعية فهي:

1- ما الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأردنية تجاه الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي بشكل خاص؟
2- ما محددات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وقضاياه المختلفة؟
3- ما أبعاد ومجالات التعاون بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي؟
4- ما تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟

5.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة المتمثلة بمحورين أساسيين هما:

1- الأهمية العلمية

تنبع أهمية هذه الدراسة في بيانها لمدى تأثير العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية الأردنية وانعكاسها على العلاقات مع الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي،حيث إن الأدبيات والدراسات العربية في هذا المجال لم تعالج الموضوع بشكل كامل تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ككل، وهو ما تقوم هذه الدراسة بتتبعه من خلال تحليل هذه العلاقات بين الطرفين على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، في إطار الحقبة الممتدة من (1999-2014م).

2- الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تناولها لتوجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ككل، كون طرفي العلاقة يشكلان أحد العناصر الرئيسة في النظام الإقليمي العربي، إذ إنها تتناول أثر المتغيرات الداخلية

والخارجية، وطبيعة الرؤية الأردنية في سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

6.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على البعد العربي في السياسة الخارجية الأردنية في ضوء أسس وأهداف ومحددات السياسة الخارجية الأردنية بشكل عام، والسياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، وتوضح مدى التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

7.1 حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: المملكة الأردنية الهاشمية ودول مجلس التعاون الخليجي.
2. الحدود الزمنية: تبدأ الحقبة الزمنية لهذه الدراسة منذ العام (1999 إلى عام2014م) وذلك لان العام (1999م) يعد بداية انطلاقة جديدة للسياسة الخارجية الأردنية، بعد تولي الملك عبد ا الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية والتوجه نحو تحسين وتطوير العلاقات الأردنية مع الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

يعتمد الإطار النظري في هذه الدراسة على استخدام نظرية الـنظم ونظريـة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وذلك كونهما المدخلين اللذين من خلالهما يمكن الوقوف على نواظم ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وكما يلي:

أولاً: نظرية النظم:

يستعان بهذه النظرية لاستخدامها بشكل أساسي في الحكـم والتطبيـق علـى التفاعلات في النظام الدولي، والتي لا شك أن العمل بها يؤدي إلى تحليـل منطقـي يمكننا من فهم السياسة الخارجية في مختلف مجالاتهـا المتعـددة ومـدى تميزهـا وحضورها عن مثيلاتها من النماذج التي تتبعها الدول في سياستها الخارجية، إن هذا التصور أو المفهوم للنظام في العلاقات الدولية هو نتيجة مباشرة لمفهوم النظام الذي يستخدم في نظرية النظم العامة، والتي كانت على الدوام ركيزة أساسية علمية مثمرة ساهمت في إيجاد الروابط بين حقول المعرفة، ولهذا السبب الـرئيس فقـد سـعت الدراسات ضمن هذا المجال لأن تكون هذه الحقول والـروابط المتنوعـة مـصدراً أساسياً جاذباً للكثير من المدركات والتطلعات لنخبة المنظرين في العلاقات الدولية.

وتعود هذه الأفكار والرؤى إلى "فـون برتـالنفي "حيـث تـشكل امتـداداً لأطروحاته وأفكاره ضمن هذا المجال، كما كان لـ ـ "ديفيـد ايـستون" و"تـالكوت بارسونز"الخوض في بناء أفكار بناءة لتشكل إحدى الركائز المتطورة لعملية المنهج السلوكي، والتي تم من خلال هذه النظرية الوصول إلى وضع عدد من الفرضـيات حول النظام ومنها (طعمه، 2010):

1 . إن أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.

2 . إن النظام تشكله مجموعة ذات روابط متعددة، تجتمع على شكل أجزاء مترابطة.

3 . إن لكل جزء من الأجزاء المترابطة في النظام خصوصية واستقلالية تامة عن باقي أجزاء النظام.

وبعد إدراك هذه الفرضيات نجد أن النظام حلقة مترابطة رئيسة تنتج عن سبب، أو وجود مخرجات تستوجب إيجاد المخرجات لها، ذلك إن المتتبع لكافة كتابات الباحثين في تفاصيل هذه النظرية أو العاملين على تطويرها كجانب مهم في العلاقات الدولية ومن أهمهم "جورج موديلسكي"و"ريتشارد روزكرانس"و"إندرو سكوت "وكذلك "مورتون كابلان "الذي يعد من أهم الباحثين فيها، وهو أبرز دعاتها، حيث عمل على تحديد قواعد نماذج للتفاعل وضعها النظام الدولي، وإلى تحديد الأهداف التي يطمح إلى الوصول إليها في هذه النظرية ومنها، إيجاد القوانين وتحديد المصادر ومظاهر الانتظام والنماذج المتكررة في النظم، والسعي إلى التوصل لاستنتاجات عامة ترتبط بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية سواء كانت رئيسة أو فرعية، وكيفية انتقالها من شكل إلى آخر.

لذلك فإن نظرية النظم في التحليل الدولي لاقت استحساناً وقبولاً لدى أوساط الباحثين في المجال الأكاديمي تحديداً خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، ويعدها بعض الباحثين أنها تشكل إجابة صريحة مباشرة للرد على عدم قدرة النظريات والمناهج البحثية التقليدية للتوصل إلى نموذج موحد أو إطار عملي يتناسب مع عملية التحليل للسلوكيات الدولية بمختلف علاقاتها المتبادلة، والتي عادة ما تكون في ظروف طبيعية أو في تطور الأزمات وظروفها المتعددة، وهو الأمر الذي يسهم في ضرورة تعيين القوى والأسباب التي تسهم في تطور النظام السياسي الدولي وانتقاله من مرحلة إلى أُخرى (مقلد، 1991)

وكان مورتون كابلان ممن عرفوا النظام الدولي بأنه مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقتها مع بعضها وتتداخل وفقا لمتغيرات وعوامل محيطة بالنظام، ونتيجة لهذه المتغيرات والتفاعلات من أجزائها الخارجية أو الداخلية إلى وجود أنماط متميزة من السلوك الدولي، وبالتالي عندما يتم التطرق إلى التحليل لهذه العلاقات وأهمها التأثير المتبادل بين روابط المتغيرات التي يرتكز عليها النظام

الدولي في توازن علاقاتها واستقرارها، يمكن الوصول إلى نتيجة مهمة في تحديـد جوانب الانتظام أو عدم الانتظام في أنشطتها وعملياتها (مقلد، 1991).

ثم جاء تشارلس ماكليلاند ليعطي انطباعاً آخر أو تعريفـاً لنظريـة الـنظم ويصفها بأنها أداة في التحليل، تقوم على محاولة تحديد نماذج العمليـات التفاعليـة وطبيعتها التي تحدث بين مكونات النظام الدولي الرئيسة والفرعية، وهـي تحـاول التطرق إلى ظواهر السلوك المختلفة التي تدور أو تحدث في مجال النطاق الواحـد ضمن النظم الدولية الفرعية وحصر مدى انعكاساتها على بـاقي الـنظم، ويـشير تشارلس إلى أن هذه التصورات أو التحليلات في مختلف المستويات تسهم بفاعليـة لإدراكنا حقيقة الارتباطات بين النظم القومية والنظم الدولية رغم تنـوع التـأثيرات المتبادلة (Macclleland،1967).

وفي تحليل مود لسكي للنظام الدولي أشار إلى أنه نظام اجتماعي يرتكز على دعائم ومقومات أساسية تشمل الهيكلية والوظيفية لكنها محددة في جوانـب كثيـرة، ويؤكد على أن النظم الدولية تشمل أشكالاً وأنماطاً متعددة ومتباينة مـن التفـاعلات السلوكية، وهي التي تحدد بالتالي تميز أداء كل واحد منها (Snyder, 1962).

ويذكر أن "مود لسكي"استخدم منهج تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية في مطلع الستينيات من القرن العشرين، وعمل على وضع نموذج مبـسط لتحليـل المدخلات والمخرجات، حيث إنه من الممكن الاعتماد على نظرية النظم فـي مثـل هذه الدراسة لعدة أسباب وهي (دورتي،1985):

1- تعدد المداخل التي يمتاز بها منهج تحليل النظم، من حيـث الـسماح باستخدام المناهج الأخرى المعروفة في تحليل الظواهر الاجتماعية، والسياسية، مثل منهج صنع القرار.

2- تسمح هذه النظرية بالتحليل الحركي، لأنها تحلل التفاعلات بعـضها ببعض، وكذلك بين المدخلات ومؤسسات النظـام وقيادتـه، وبـين المدخلات والمخرجات مما يساعد على فهم عميق للظاهرة موضوع التحليل.

3- شمولية التحليل النظمي للظاهرة موضوع الدراسة، وذلـك بتحليـل جوانبها جميعاً، فهو يوضح العلاقات العضوية بين السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، ويقوم بدراسة عناصر البيئة الداخليـة والبيئـة الخارجية فضلا عن عملية صنع وإدارة السياسة ثم دراسة مضمون السياسة ذاتها والنتائج المترتبة عليها.

4- تعد وحدة التحليل في هذا المنهج هي مفهوم النظام الذي انتقل مـن العلوم الاجتماعية إلى علم السياسة ليقوم باستخدام مـسالك وأدوات لتحليل المعلومات تستند إلى مفهوم النظام المعقد وعلاقاته المتشابكة.

ثانياً: نظرية اتخاذ القرار:

لقد ركزت هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، وفي تحديد كيف تعمل الدولـة أو صـانع القـرار، إزاء مواقف سياسية متعددة، حيث تسعى هذه النظرية للبحث في الكيفية التي تتفاعل بهـا الدول مع بعضها، وفي محاولة التعرف أيضاً على المؤثرات الخارجية التي تنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجيين الـذين يتفاعل معهم (طعمه،2010).

تكمن أهمية هذه النظرية في كيفية تغيير الأهداف، من أجـل وضـع آليـات وأهدافه لمواجهة التفسيرات البيئية، إذ تدرس هذه النظرية العلاقات الدوليـة لـيس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولـة مـن خـلال صناع قراراتها، وهنا يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسـميين، إذ هـم الـذين يعملون باسم الدولة، وهو ما يذهب إلى أن الدولة تعني صناع قراراتهـا، تتـرجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هم بمثابة اللاعبين الأفراد الذين هم صناع قرارات الدولة، وعلى إعادة بناء المواقف كما تم تحديده بوساطة صناع القـرارات، الذي يعد مسألة رئيسة يمكن أن يساعد لتحليل سلوك هـؤلاء الرسـميين (1969، Richard).

فمن خلال التركيز على سلوك الأفراد والمسئولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فإنه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك بوصف السلوك الإنساني هو محصلة الكثير من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل، وأيضاً لأن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني (نعمة، 1979).

إن التركيز على الأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية "الدول" يتطلب تحليل العمليات، ذلك إن الأفعال تتأتى من ضرورة إقامة وتأمين وتنظيم اتصالات متقدمة وموجهة بين الدول وممارسة بعض الرقابة على الاتصالات غير المرغوبة، أما الأفعال فهي تمثل محاولة في جانب تحقيق بعض الأهداف، ومنع وتقليل إنجاز الأهداف التي لا يتم الاتفاق عليها أو تكون بمثابة تهديد للدول الأخرى (Richard, 1969).

مقولات النظرية:

ان نظرية اتخاذ القرار من النظريات الرئيسة حيث إنها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، وكذلك البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي ومن خلال اتخاذ القرارات الخاصة المحددة التي تبرزها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (دورتي، 1985م).

تكمن أهمية هذه النظرية في تركيزها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، إذ إنها تساعد على تحديد كيفية صنع السلوك الخارجي للدولة (حقي، 2012م)، ولعملية اتخاذ القرارات بمفهومها العام عدة عناصر وأبعاد تتمثل في الآتي (مقلد، 1987م):

1- إن اتخاذ القرارات يشكل عملية جماعية متكاملة، والانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.

2- إن المجهود الرئيس الذي يبذله صانعو القرارات يتركز في تجميع الحقـائق المرتبطة بموضوع القرار ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمها.

3- يحاول صانعو القرارات حصر وتقيم كافة العوامل والمتغيرات ذات الـصلة سواء فيما يتعلق بالبيئة الداخلية أم البيئة الخارجية أم الضغط النـاتج عـن الحاجة إلى اتخاذ القرار أم الهيكل الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخـاذ القرارات الخارجية.

4- البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي، من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بهـا عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تعمل معها.

5- البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية مع المؤثرات التـي تأتيهـا وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.

من خلال هذه العناصر يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار من خلال الأفعـال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة، والتي يقوم بها في الواقع أشخاص، وبالتالي فإن استيعاب وفهم الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، مـن خـلال إدراك الكيفية التي يحدد بها صانعو القرار الوضع الذي يواجهونه والتي تـصنع سـلوكية الدولة تجاه الوضع (مقلد،1987م).

توظيف النظرية:

سيتم توظيف نظرية النظم ونظرية اتخاذ القرار الخارجي في هذه الدراسة من خلال تحليل أثر العوامل والمحددات المختلفة على عملية اتخاذ القـرار الخـارجي وعلى طبيعة العلاقة الثنائية، للدولة الأردنية مع دول مجلـس التعـاون الخليجـي، فصانع القرار لا يتخذ قراره ضمن بيئة معزولة عن محيطه وإنما يتـأثر بمجمـل المتغيرات المحيطة بصنع القرار سواء أكانت قادمة من البيئة الداخلية للدولة، والتي تشكل محدداً في عملية صنع القرار أم من العوامل الخارجية التي تمارس ضـغوطا متعددة ومتغيرة نسبياً، وبالتالي فإن هذا الأمـر سـيؤدي إلـى معرفـة العوامـل والمتغيرات التي تؤثر على طبيعة العلاقات، وعلى اتخـاذ القـرارات الخارجيـة، إضافة إلى قدرة هذه النظريات على فهم المخرجات الـسياسية الخارجيـة وقـراءة

سلوكيات الدولة من خلال مراجعة قدراتها والإمكانيات التي تملكها، ودراسة الدوافع الرئيسة الخارجية والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تصوغ الدور الذي يمكـن أن تلعبه الدولة، ويجدر هنا الإشارة إلى قدرة الدولة على تحسين إدارتها لهذه القـدرات والإمكانيات التي تملكها، وذلك لان الدور من حيث صياغته أو طبيعته لا يتأثر فقط بالتصور والإمكانات، ولكن يمتد إلى كيفية الممارسة، وسيتم التركيز على المـدخل الذي تقوم عليه هذه الدراسة على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني، للـسياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

2.2 الدراسات السابقة:

بعد الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة تبين أنهـا قليلـة، بمـا يتعلـق بموضوع الدارسة، حيث تناول بعض الدارسين والباحثين للسياسة الخارجية الأردنية بشكل عام في حقبٍ محددة أو تجاه دولة معينة بحد ذاتها ومن هذه الدراسات:

دراسة (الشياب، 2009م)، بعنوان، **العلاقات الأردنية السعودية: دراسة في البعدين السياسي والاقتصادي(1999-2008م)،** هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقات الأردنية-السعودية، إلى التطورات المحلية والإقليمية والدولية التي حدثت خلال تلك الحقبة، حيث شهدت هذه الحقبة أيضاً تولي الملك عبد ا الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية؛ وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أبرزها أن هناك تنسيقاً مشتركاً بين القيادتين في الأردن والسعودية تجاه القضايا ذات العلاقة بالمسائل الداخلية والإقليمية والدولية انعكس إيجابياً في تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، وأوصت الدراسة بأن يستفيد الطرفان الأردني والسعودي من المناخ السياسي المعتدل بما يذهب نحو زيادة إجمالي الاستثمارات الاقتصادية المختلفة.

دراسة (الفلاحات، 2006)، بعنوان، **العلاقات السياسية الأردنية الخليجيـة من عام 1990 إلى 2004م،** حيث تناولت الدراسة أثر التحولات الدوليـة التـي حدثت في التسعينيات من القرن العشرين وأثرها على السياسة الخارجيـة للـدول، حيث بينت الدراسة أثر هذه التحولات على الدولة القطرية، سواء علـى المـستوى

الداخلي أو الخارجي، وأثر هذه التحولات على نمط العلاقات الدولية، والذي تحـول من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واستعرضـت الدراسة أثر هذه التحولات على أداء السياسة الخارجية لكل من الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى تأثيراتها الداخلية على هـذه الـدول، وبيـان طبيعـة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وانعكاس هذه العلاقات على الأردن.

دراسة (العرود، 2007**)،** بعنوان**، السياسة الخارجيـة الأردنيـة تجـاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبـد ا الثـاني مـن 1999-2006م، الإمارات العربية المتحدة نموذجاً،** هدفت هذه الدراسة إلى البحـث فـي الـسياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي والإمارات العربيـة، كحالـة دراسية في عهد الملك عبد ا الثاني ابن الحسين، خلال حقبة الدراسة حيث كانـت هذه المرحلة امتداداً لمراحل سابقة تأثرت بها العلاقات الأردنية الخليجية خلال هذه الحقبة بمرحلتين هما: الحقبة الأولى من 1991-2001م، والتي تـضمنت انهيـار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، والحقبة الثانية مـن 2001-2006م التـي تضمنت أحداث 11سبتمبر2001م، والحرب الأمريكية على أفغانـستان والعـراق، حيث بينت الدراسة أن السياسة الأردنية قد تأثرت كثيـراً بـالمتغيرات والعوامـل الإقليمية والدولية خلال الحقبة الأولى، حيث تميزت العلاقات في هذه الحقبة بالفتور وشبه العزلة، بسبب احتلال العراق للكويت، أما الحقبة الثانية فقد استطاع الملك عبد ا الثاني ابن الحسين فيها من خلال الزيارات المكثفة استعادة العلاقات الأردنية من جديد مع دول الخليج، وتميزت بالتعاون بين الأردن ودول الخلـيج علـى الـصعيد السياسي والاقتصادي والأمني، وكانت المجالات الاقتصادية الأكثـر بـروز فـي العلاقات بين الطرفين.

دراسة (صوبر، 2006)، بعنوان" **عملية صنع القرار في السياسة الخارجيـة الأردنية من 1980-2005م"،** حيث تناولت الدراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية خلال فترة الدراسة، والتي شهدت العديد من التغيرات في السياسة الإقليمية والدولية، إذ ركزت الدراسة على الشخصيتين المحوريتين في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأردنية في تلك الفترة، وهما الملك الحـسين بـن طـلال،

والملك عبد ا الثاني ابن الحسين، حيث تطرقت الدراسة إلى البيئة النفسية لـصانع القرار الأردني من خلال تسليط الضوء على تطورات السياسة الخارجية الأردنيـة طيلة حقبة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن صانع القرار يتأثر بظـروف البيئـة الدولية الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي، كما يتأثر بالبيئة العملية الداخليـة، إلا أن عناصر البيئة الخارجية هي الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية الأردنية.

دراسة (الطويل، 1999**)،** بعنوان" **الأردن في محيطه الإقليمي**"، حيث هدفت الدراسة إلى بيان الموقع الجغرافي الأردني وأثره في النظام الإقليمي العربي، لأن هذا الموقع يحدد لحركة السياسية الخارجية الأردنية في تعاملها مع محيط الأردن، حيث بين الباحث أن موقع الأردن الجيوسياسي يقع في قلب المشرق العربي، وهذا يعني أنه يحتل مركز الصدارة بين دول المشرق العربي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأردن ليس بعيداً عن الأقطار العربية الأخرى التي ليس لها تماس حدودي معه من الناحية الجغرافية، وأن ارتباط الأردن بالنظام الإقليمي العربي بوصفه وحدة سياسية من الوحدات المكونة له وأنه يلعب دوراً ريادياً في مسيرته، وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها توثيق العلاقات الأردنية مع دول الإقليم العربي كافة لكون الأردن يقع جغرافياً في قلب هذا الإقليم، وإن الموقع الجغرافي الأردني إن أُحسن استغلاله سياسياً سيكون بمثابة النقطة التي تتجمع بها العلاقات العربية، ومن خلالها يمكن القيام بعملية التوزيع، بمعنى أن تكون نقطة التفاعل التي يمكن من خلالها تعظيم الفوائد في العلاقات العربية أو تجاوز المثالب في هذه العلاقات.

دراسة (العزام، 1999)، بعنوان" **مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية"،** حيث هدفت الدراسة إلى بيان أهم مرتكزات السياسة الخارجية، وتوضيح المحددات التـي تحد من حرية صانع القرار في اختيار البدائل المتاحة، ومن ثَم التوصل إلى البـديل الذي يعظم من النتائج ويقلل من أثر السلبيات، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات إذ كان من أهمها إن الموقع الجغرافي الأردني يؤثر في حركة السياسة الخارجية الأردنية وتوجهاتها على الصعيدين الأمني والاقتصادي اللذين يصبان في التوجهات السياسية، مما جعل من هذا العامل محدداً رئيساً من محـددات الـسياسة الخارجية الأردنية.

ميزة هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

يلاحظ على تلك الدراسات السابقة أنها تحدثت عن مراحل تاريخية محددة عن العلاقات الأردنية العربية، وعن المتغيرات والعوامل الداخلية للعلاقـات الأردنيـة العربية دون الحديث عن المتغيرات والعوامل الخارجية ذات الأثر الكبير على تلـك العلاقات، إلا أن هذه الدراسة تتناول حقبة من الزمن تمتد من 1999-2014م، منذ بدايات استلام الملك عبد ا الثاني لسلطاته الدستورية، إذ تنوعـت فيهـا القـضايا والأحداث الجارية على الساحة الإقليمية والدولية، مما ميز هذه الدراسة من حيـث أهميتُها في الطرح لمجمل اتجاهات السياسة الخارجية الأردنية، تجـاه دول مجلـس التعاون الخليجي على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني فـي إطـار الحقبـة الزمنية للدراسة.

الفصل الثالث

محددات ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية:

إن الحديث عن محددات ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، بوصفها المحددات الرئيسة التي تؤثر في صياغة العلاقات، ينبني من خلال المنطق العلمي على افتراض رئيس مؤداه أن السياسة الخارجية الأردنية لم تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وإنما تستند إلى مجموعة من المحددات، اعتماداً على أسس ومرتكزات تنبع من إمكانات الدولة وقدراتها الذاتية والتي تشكل مقومات قوتها الوطنية، فيقصد بالمحددات هي تلك الناشئة من البيئة للوحدة الدولية، أي الآتية من داخل نطاق ممارستها لسلطتها، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دوليه أُخرى، وهذه المحددات سواء أكانت طبيعية أم قومية فإنه يقصد بها حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة (عناصر قوة الدولة)، وتتألف هذه المحددات من تفاعل عنصرين رئيسين هما: حجم الموارد المتاحة، ومستوى التحديث، وتنقسم الموارد المتاحة للوحدة الدولية إلى نوعين أساسيين: موارد دائمة أهمها الموقع الجغرافي، وموارد متغيرة تتعلق بالسكان والوضع الاقتصادي والعسكري، السكان، والقوة العسكرية، حيث تشكل في مجملها مقومات قوة الدولة الوطنية التي يتم تحليلها على أساس أنها تدعم أو تعوق الخيارات المختلفة لسياسة الدولة الخارجية (سليم، 1989م).

1.3 العامل التاريخي:

إن الأسرة الحاكمة في الأردن امتداد للأسرة الهاشمية التي تولت قيادة الثورة العربية الكبرى وحملت مبادئها، فعندما تكون الدولة ملكية يكون للخبرة السياسية تأثيرٌ خاص على اتخاذ القرار السياسي، فالبعد التاريخي عامل من عوامل التحكم في القرار السياسي، وهو واضح في صنع السياسة الخارجية الأردنية، وعلى نحو غير معهود في نشوء الدول العربية الحديثة، كانت المملكة الأردنية الهاشمية بمراحل نشوئها ضرورة تاريخية في الشرق الأوسط، تحمل رسالة حضارية سامية إلى جانب كونها حاجزاً قوياً يردع التوسع الصهيوني ويحد من همجيته المتمادية في

فلسطين وخارجها في الاتجاهات كلها، فكانت هذه المملكة الفتية درعاً واقيـاً يـصد عن الأمة العربية والإسلامية بأسـرها الاعتـداء الـصهيوني المتوثـب للعـدوان (الهزايمة، 2011).

إن كل جزء من أرض الأردن احتفظ ببصمات حية خالدة تـذكر مـن يقـرأ التاريخ العربي دوماً أن الأردن جزء من أمة عظيمة ساهمت في الحضارة الإنسانية بدور فاعل واضح، ففي الأردن جرت معارك كثيرة، نحـو: اليرمـوك، ومؤتـة، وأجنادين وغيرها من المعارك، إضافة إلى أن الأردن هو البوابـة التـي عبرتهـا جحافل الفتح الإسلامي الأولى، وهو نفس البوابة التي عبرتها جحافل الثورة العربية الكبرى، في العصر الحديث، ليصبح الأردن الأرض العربية الأولى التي تحـررت من الأتراك العثمانيين بأيد عربية وتضحيات عربية (النهار، 1993).

إن الإرث التاريخي والتنافس الأسري لعب دوراً كبيراً في توجيـه الـسياسة الخارجية الأردنية، فالهاشميون موطنهم الأصلي بلاد الحجاز، وقد أرغمـوا علـى الخروج منها بعد إقامة في ربوعها امتدت طويلاً، وتولي إمارة مكـة عـدة سـنين (الهزايمة، 2011).

2.3 القيادة السياسية:

إن السياسة الخارجية تصنع في التحليل النهائي من فرد أو مجموعـة أفـراد، وهو في ذلك يتأثر إلى حد بعيد بدوافعه الذاتية الموروثة والمكتـسبة، وبخـصائص شخصيته، وبتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية وأثرهـا فـي الـسياسة الخارجية لدولته، والقائد السياسي يكون بمثابة العامل الرئيس في صـنع الـسياسة الخارجية، فدرجة تأثير القائد السياسي تتفاوت بتفاوت القادة الـسياسيين وبتفـاوت المواقف السياسية، وأن هناك مجموعة من الظروف التي يؤدي توافرها إلى زيـادة دور القائد السياسي في صياغة السياسة الخارجية بحيث يصبح هذا الدور المفتـاح الرئيس لفهم تلك السياسة، مثل اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية، وطريقـة الأسلوب للوصول إلى السلطة، وشخصية القائد السياسي، وسلطة القائـد الـسياسي بالنسبة للسياسة الخارجية، وخبرة القائد السياسي بالـشؤون الخارجيـة، والمرونـة

السياسية للقائد السياسي، حيث ينتمي الملك عبد ا الثاني إلى الجيل الثالث والأربعين من أحفاد النبي محمد - صلى ا عليه وسلم- وتولى مهام نائب الملك عدة مرات أثناء غياب الملك الحسين عن البلاد، وقد صدرت الإرادة الملكية السامية في 24 كانون الثاني 1999م، بتعيينه وليا للعهد، علما بأنه تولى ولاية العهد بموجب إرادة ملكية سامية صدرت وفقا للمادة 28 من الدستور يوم ولادته في 30 كانون الثاني 1962م، وقد تسلم سلطاته الدستورية ملكا للمملكة الأردنية الهاشمية في السابع من شهر شباط 1999م، يوم وفاة والده الملك الحسين بن طلال (قطيشات، 2002).

لقد لعب الملك عبد ا الثاني دوراً رئيساً في صنع السياسة الخارجية، وذلك كونه رئيس السلطات الثلاث - التنفيذية والتشريعية والقضائية -، ووفقاً للصلاحيات الواسعة التي منحها إياه الدستور، العمل على تعزيز دور الأردن الإيجابي والمعتدل في العالم العربي، وفي إعادة توطيد العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً، والعمل معها لإيجاد الحل العادل والدائم والشامل للصراع العربي الإسرائيلي، من خلال رؤية ثاقبة في إدراك المرحلة الراهنة، وبخاصة في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية التي اعترت المجتمع الدولي بداية الألفية الجديدة، حيث نجد أن الأردن مدركٌ لما يتمتع به النظام الإقليمي العربي من سمات خاصة لا تتوفر في أي نظام آخر، فالسمة المهمة فيه هي القومية العربية، فالعرب كجماعة بشرية تتميز عن النظم الإقليمية الأخرى بالتجانس اللغوي والثقافي والانتماء إلى دين واحد، مع الاشتراك في تاريخ واحد، وتشترك أيضاً في مصير واحد، فالوحدة العربية جاءت من خلال القومية العربية، وهذا ما يدفع الأردن إلى تعميق التعاون العربي المشترك منذ تاريخ تكوينه، وبقي يحاول دائما تخطي كافة أشكال الخلافات العربية ليسمو بالعمل العربي المشترك والتضامن القومي إلى ما يجعل الأمة العربية في صفوف النظم الإقليمية المتقدمة (الثبيتات، 2010).

3.3 العامل الجغرافي:

إن أهمية المعطيات الجغرافية في مجال العلاقات الدولية، تأتي من واقع أنهـا أكثر المعطيات ثباتاً في التأثير على السياسة الخارجية للدولة وتوجهاتها، إلا أن هذا التأثير يتفاوت تبعاً لواقع الدولة الجغرافي وتبعاً لما يتركه من أثر على قوة الدولـة وإدراك صانع القرار مما يخلف حالة من القوة أو الضعف الذي ينعكس على القرار الخارجي نفسه (الهزايمة، 1999م).

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجيـة الأردنيـة، فالأردن يقع في قلب الشرق الأوسط، الأمر الذي يمنحه ثقلاً على المستوى الإقليمي، في الوقت الذي يصعب فيه حماية حدوده، وهو في مكانة منطقة عازلة بين فلسطين – كمنطقة استهدفها المشروع الصهيوني الاستيطاني- وبين مراكز الثقل الـسكاني العربي المحيطة بالأردن، وقد انعكس هذا الأمر من خلال موقـع الأردن وحـدوده وكذلك مساحته وشكله، ليمثل أوضح نموذج لتجسيد ترابط السياسة الخارجية بالموقع الجغرافي لأنه محوط بأربع دول إقليمية: السعودية، والعراق، وسوريا، وفلـسطين المحتلة، حيث يبلغ طول حدود الدولة الأردنية مع دول الجوار 1724كم، يتميز كل منها بمصدر واحد للقوة أو أكثر لا يتوافر أي منها للأردن (البحيري، 2001م).

ويلعب الموقع الجغرافي إضافةً إلى المـساحة، والمـوارد الأوليـة وتـأثير الظروف المناخية دوراً مهماً على صانع القرار السياسي بشكل ايجـابي أو سـلبي، حيث يؤثر الموقع الجغرافي للدولة علـى سياسـتها الخارجيـة وتوجهاتهـا علـى الصعيدين الاقتصادي والأمني، فالموقع الجغرافي يؤثر إلى حد كبير فـي المجـال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية؛ فالدولة توجه سياستها الخارجية في معظم الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، حيث يكتسب الموقع الجغرافي ميزة من المتغيرات الأخرى من حيث ديمومته واستمراريته في التأثير على السياسة الخارجية بأشكال متفاوتة، وكثيراً ما يصح القول بأن "موقع الدولة الجغرافي يعد من العوامل التي تمارس تأثيراً كبيراً على مدى مشاركتها في المجتمع الدولي وقوتهـا الإقليمية"، ويؤكد "راتزل" على ذلك بقوله "إن من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاتـه قيمة سياسية"، فالدولة ذات الموقع الإستراتيجي يمكنها التأثير في مجرى الـصراع،

ويصبح لها أهمية خاصة من خلال الدور المؤثر لها في مجال العلاقـات الدوليـة (شنيكات، 2000).

ويمكن إدراك الأهمية الإستراتيجية للعامل الجغرافي في الـسياسة الخارجيـة الأردنية من خلال الوعي بأهمية موقع الأردن بارتباطه بجذور جغرافية بالمملكـة العربية السعودية والتي تعد بوابة الأردن تجاه باقي دول مجلس التعاون الخليجـي، والعراق وسوريا، وبحكم جواره للأراضي الفلسطينية المحتلة، واحتلاله أكبر خـط محاذٍ لفلسطين حوالي (650كم^2)، وهذا الموقع جعله يتعـرض للتهديـد المباشـر والمستمر من الكيان الصهيوني وتطلعاته التوسعية، حيـث إن جـوار الأردن مـع إسرائيل يثير قلقاً لدى صانع القرار الأردني لشعوره بأن الأردن مستهدف من قبـل إسرائيل، التي ربما تريد حل القضية الفلسطينية على حسابه، ذلك إن عدم التوصـل إلى حل نهائي، فإنها ستبقى مصدر خطر للأمن الأردني، وهو ما سينـسحب أثـره على دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً (العزام، 2000).

أما من حيث المساحة الجغرافية فالأردن يعد من الأقطـار العربيـة صـغيرة الحجم مقارنة بحجم أغلب الدول المجاورة له، حيث تبلغ مـساحة الأردن نحـو 89 ألف كم2، ولا يملك الأردن منفذاً مباشراً على البحار العالمية، وكل ما يملـك مـن السواحل رقعة ضيقة على شاطئ خليج العقبة، وخليج العقبة نفسه يقع بين أراضـي ثلاثة أقطار عربية، هي: "السعودية ومصر وفلسطين"، ومن هنا تعد مياهـه مياهـاً إقليمية وليست دولية (البداد، 2011).

ان معظم أراضي الأردن يغلب عليها أنها ذات طبيعة صحراوية وتصل النسبة إلى 80% تقريباً، وبالتالي فرض الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية الأردنية وعلى صانع القرار توجهاً ثابتاً في السياسة الإقليمية العربية قوامـه تبـوء مركـز التوازن في وسط القوى المحيطة، ومن هنا فقد امتازت السياسة الخارجية الأردنيـة بالاعتدال والتوازن وحتى الحذر على المستوى الإقليمي (قطيشات، 2004).

ويمكننا تلخيص أثر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية الأردنية بما يلي (أبوعبيد، 1993):

1) إن الأردن دولة عازلة جغرافياً بين مجموعة دول قوية متناقضة.

2) إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأردنية هو المحافظـة علـى الأمـن والاستقرار، وبما أن الموقع الجغرافي فرض عليه حالة من التهديد المـستمر وهو غير قادر على مواجهة ذلك منفرداً، أدى ذلك إلى اللجوء لمساعدة الدول العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، فكانت تلـك المساعدات عامل ضغط على سياسته الخارجية.

3) تبنى الأردن سياسة توفيقية مع الدول المحيطة به، وسياسة عدم مجابهة مـع إسرائيل، "وقد كان ذلك أيضاً نتيجة لعوامل أُخرى غير العامل الجغرافي".

إن الموقع المتوسط للأردن أكسبه أهمية أيضا بالنسبة لـدول مجلـس التعـاون الخليجي، حيث إن الأردن يعد شريكاً جغرافياً يعول عليه في تأمين حدود أكبر دول المجلس وهي السعودية والتي يبلغ طول حدودها مع الأردن 782كم، وبما تملكه من قدرات اقتصادية وعسكرية وثقل سكاني مقارنة مـع الأردن، فـإن هـذا الجـوار الجغرافي يعد عنصراً محدداً للسياسة الخارجية الأردنية، ويشكل عمقاً إسـتراتيجياً للأردن، وعنصر ضغط على صانع القرار وجغرافياً يعد كلا البلدين مفتاح للآخـر إلى مناطق أُخرى، وهو ما تشكله السعودية كمفتاح للوصول إلى بقية دول مجلـس التعاون الخليجي بالنسبة للأردن، وبالتالي يقدم الأردن مساهمة حقيقية فـي تحقيـق الأهداف الأمنية للسعودية وامتداداً لدول المجلس الأُخرى، ولا سـيما فيمـا يتعلـق بمراقبة الأردن الفعالة للحد من عمليات التهريب على مستوى الأسلحة والمخـدرات تجاه السعودية، وباقي دول مجلس التعاون الخليجي مما يعني الحفـاظ علـى أمـن واستقرار هذه الدول، وهو ما يعكس أهمية العامل الجغرافي بمـا يلعبـه مـن دور رئيس وضابط على سياسة الأردن الخارجية تجاه دول مجلس التعـاون الخليجـي (العظمات،2015).

4.3 العامل السكاني:

يلعب العامل السكاني دوراً مؤثراً في تحديد مكانة الدولة وحجمها، حيث يـوفر التعداد السكاني الضخم للدولة أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العـسكرية، خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطاً بتوافر الموارد الطبيعيـة وبتـوافر القـدرات

الأخرى التي تمكن الاستفادة من هذا الحجم، ومن ثم فإن حجم السكان بحد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطاً بعوامـل أُخـرى. ومن هنا يتحدث علماء السكان عن الحجم الأمثل للسكان وهو ذلـك الحجـم الـذي يتحقق فيه التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية المتاحة (سليم، 1989م).

لقد بلغ عدد سكان الأردن حسب إحصائيات شهر آذار 2014م ما يقارب (7.3) ملايين نسمة، إضافة إلى نحو(2.6) مليون وافد غير أردني يعيـشون فـي الأردن، وعلى المستوى الإقليمي تجد أن الأردن هو الدائرة الأضعف إقليماً بالنـسبة للـدول المجاورة، لأن عدد السكان هذا لم يخرج الأردن من حالة الضعف إلى القوة بـسبب وجود عوامل أُخرى اقتصادية وإقليمية، أما التركيب العمري لـسكان الأردن فـإن المجتمع الأردني يعد من المجتمعات الشبابية. أما التركيب التعليمي فقد بدا اهتمـام الأردن بالموارد البشرية علـى اعتبـار أن الإنـسان محـور العمليـة التنمويـة (سويدان،2011).

يلعب المتغير السكاني دورا مهماً لا يقل أهميـة عـن العامـل الجغرافـي والاقتصادي في عملية حركة السياسة الخارجية الأردنية، وذلك لطبيعـة التركيبـة السكانية للمجتمع الأردني وقلة الكثافة السكانية وتركزها في المدن الرئيسة وتنوعها مما يحد من قدرة صانع القرار في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، فقـد بلـغ عـدد سكان الأردن حسب تقديرات عام 1990م(3،453،000) نسمة، وفي عـام 1991م بلغ إحصاء الموجودين في المملكة بعد عودة المغتربين بسبب أزمـة الخلـيج إلـى (3،571،000) نسمة، حيث إن هذه الزيادة جاءت من خلال الاستغناء عن العمالـة الأردنية، الأمر الذي أحدث اختلالات في الموازين الأردنية وولد ضغوطات كبيـرة في سوق العمل الأردني، حيث تعد القوى العاملة الأردنية المهاجرة مـن الثـروات الرئيسة للبلاد، وتعد مصدراً أساسياً في رفد الاقتصاد الأردني نتيجة تدفق الحوالات المالية التي تعد من أهم مصادر دخل العملات الأجنبية، إضافة إلى أنها تعـد أحـد مؤشرات العلاقات الاقتصادية بالنسبة للأردن مع دول مجلس التعـاون الخليجـي، لارتباط الأيدي العاملة المهاجرة بالاقتصاد الأردني(المناصير، 2003).

إن الأردن كغيره من دول العالم الثالث يعاني مـن سـوء توزيـع الثـروة السكانية وتكديسها في بعض المناطق دون الأخرى مع انتشار البطالـة وانخفـاض مستوى الدخل الفردي والقومي، والأردن في مواجهته المستمرة لهـذه للتحـديات، والعجز في ميزانه التجاري كحالة تنعكس سلباً على المتغيـر الاجتمـاعي وتـؤثر بالمحصلة على صانع القرار السياسي، وتحد من حريته في تحقيق أهدافه الوطنية أو القومية، إلا أن الأردن سعى من خلال الاتفاقيات الثنائية مع دول مجلـس التعـاون الخليجي بانتقال العمالة سواء عن طريق العقود أم الإعارات التعليميـة (قطيـشات، 2004).

5.3 العامل الاقتصادي:

ازداد الاهتمام بدور المتغير الاقتصادي في السنوات الأخيرة، نظرا لازديـاد وتأثر الدولة في علاقاتها الدولية وسياستها الخارجية بهذا المتغير، كونه يلعب دوراً مركزياً في اختيارات تلك السياسة، وتحديد أهدافها، فمعظم السلوك السياسي للـدول نابع من خلفيتها الاقتصادية، ويعد الاقتصاد من أهم ركائز القوة للدولـة، فالدولـة الاقتصادية لا ينظر إليها من منطلق توفير الرفاء فقط، وإنما من كونها عنصرا مرنا للقوة، وقابلا لدعم عناصر القوة الأخرى في ظل انتشار أسـلحة الـدمار الـشامل، وترابط متطلبات الأمن والاقتصاد بين الدول مما يجعل اللجوء إلى القوة المـسلحة أمراً صعباً، وفي حالات كثيرة غير ممكن، فأهمية العامل الاقتصادي لا تنبـع مـن تأثيره المباشر على تحسين مستوى القوة العسكرية والمجهود الحربي فقط، ويـؤدي الاقتصاد دوراً في تحديد قوة دولة ما ومن ثم في نوعية سياستها الخارجية، فالموارد المتوفرة لدى دولة داخل حدودها واعتمادها على دولة أُخرى من عدمها تساعد على مباشرة قوتها، ولذلك فإن العامل الاقتصادي يساهم في تقوية الدولة وتوجيه سياستها الخارجية(نورهان، 1998)، وبالنسبة للأردن فإن العامل الاقتصادي من أهم العوامل المحددة لسياسته الخارجية، وهو نقطة الضعف التي لازمته منذ نـشوئه، وتلازمـه حتى الآن في حركة علاقاته الخارجية مع الدول الأخرى، ويزداد الوضع حـساسية إذا ما قورن وضعه الاقتصادي بوضع بعض دول المنطقة (أبو دية، 1990).

يقصد بالوضع الاقتصادي الموارد الطبيعية والبشرية المتاحـة، حيـث تـشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة، والمعادن والموارد الزراعية. وتوفر هذه المـوارد الأساس المادي للنمو الاقتصادي للدولة، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجيـة مكثفة، فهذا يؤدي بالدولة للدخول في سياسات التسلح وعلى اختيـار نظـم معينـة للتسليح، هذه المجالات تتأثر إلى حد كبير بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتـصادية والطبيعية. كما إن افتقار الدولة للموارد الطبيعية كان السبب وراء نشوب الكثير من الحروب الدولية (حقي، 2012).

وقلة الموارد الطبيعية تعد سبباً رئيساً في تحديد الـسلوك الـسياسي الخـارجي للدولة. لذا فإن للعامل الاقتصادي أثراً وأهميةً في العلاقات الدولية كونه يلعب دوراً مركزياً في تلك العلاقات (جنسون، 2010م).

حدد العالم هانس مورجانثو ثلاث وسائل تستخدمها الدول للوصول إلى أهدافها، ومن بينها الاقتصاد كأداة لتحديد علاقات الدول ببعضها من ناحية، وإلـى توسـيع إطار السيطرة من خلال هذه الأداة، حيث إنه في أحوال معينة قد يكـون للـسيطرة الاستعمارية بالأدوات الاقتصادية أبعد النتائج وأعمق التأثير، ولعل الخاصية البارزة التي تميز السياسات الاقتصادية في الاستعمار، هي أنها أقـل مـن حيـث درجـة المخاطرة، وهي أقل استفزازاً لطبيعتها غير المباشرة مما يوفر لها فرصـا أطـول للاستمرار، على العكس مما يحدث في ظل الغزو والاحتلال العـسكري المباشـر (مقلد، 1982م).

وفيما يتعلق بالاقتصاد الأردني، فضعف وهشاشة الاقتصاد الأردني جعله عاملَ قيد وضعف على صانع القرار الخارجي، لأن الاقتصاد هو نمو الـسياسة الداخليـة والخارجية إذا كان قوياً وفاعلاً والعكس صحيح، والاقتصاد الأردني - كان ومـا زال – يعمل ضمن جملة متغيرات (الهزايمة، 2011م)، وهي:

1. قلة الثروات المعدنية ومصادر الطاقة.
2. ندرة المياه.
3. محدودية رقعة الأرض الصالحة للزراعة.
4. تزايد عدد السكان وضيق السوق المحلي.

5. غياب مفهوم التكامل الاقتصادي العربي.
6. عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية بسبب المشاكل والأحداث السياسية المتراكمة.

فالأردن دولة فقيرة للموارد الطبيعية ويعاني من ظروف اقتصادية صعبة لم يستطع تجاوزها منذ نشأته وحتى الآن، وبالتالي كان على الاقتصاد الأردني أن يخضع إلى ضرورة قبول شروط الدين الخارجي، والمساعدات الخارجية والاعتماد على الاقتصاديات الأخرى. ولم يقف الحد عند افتقار الأردن إلى الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال بشكل تجاري واسع، وإنما عدم توفر النفط كمورد طبيعي يشكل عبئاً على الاقتصاد الأردني لاعتماده الكلي على استيرادها وتذبذب أسعارها، وبما شكله أيضاً من محدد على سياسته الخارجية لضمان تمتعه ببدائل مختلفة لمصادر الطاقة، فضلا عما يتطلبه ذلك من العمل على المحافظة على علاقات حسنة مع الدول المصدرة للنفط وخصوصاً دول الجوار (تليلان، 2000م).

لقد كان الاعتماد على المساعدات الخارجية واحدة من أكثر العوامل تأثيراً على حركة السياسات الخارجية للدولة. لذلك تتبنى معظم الدراسات حول الاقتصاد الأردني، مقولة إنه يغلب عليه صفة الضعف والاعتماد على المساعدات الخارجية (المحاميد، 2000م).

وإذا ما أُستثني الفوسفات والبوتاس والكميات المحدودة من الغاز الطبيعي والإنتاج الزراعي الذي لا يتجاوز 15% من حاجة البلاد الغذائية، فما زال الاقتصاد الأردني هشاً وبحاجة دائمة للمعونات الخارجية، حتى قيل عنه إنه "حقق الاستقلال السياسي دون الاستقلال الاقتصادي" (صقر، 1994م).

وبالرغم من تزايد حجم المساعدات الخارجية إلا إنها غير كافية وعاجزة عن سد العجز في الموازنة، والميزان التجاري، ولتغطية ذلك لجأ صانع القرار الأردني إلى الاقتراض والدين الخارجي لتحقيق أهدافه الطموحة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنه ولأسباب كثيرة، فقد ظهرت في أواخر عقد الثمانينيات، بداية أزمة اقتصادية جعلت الاقتصاد الأردني غير قادر على الوفاء بما يترتب عليه من تسديد الديون الخارجية، فكان التغلب على عجز الموازنة الذي ما زال مستمراً أن

شكلّ إعادة صيغة للعلاقات التبعية والهيمنة على السياسة الأردنية، لأن المديونية تعد أداة من أدوات فرض الهيمنة والتبعية الاقتصادية. وقد حاول الأردن إيجاد حل للمشكلة الاقتصادية من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينها وبين الدول الأخرى وبقدر ما يشكله هذا التوجه من مدخل لمعالجة الميزان التجاري وتخفيف الأعباء الاقتصادية إلا إنه يشكل محدداً آخر على السياسة الخارجية إذا ما رغبت في الحفاظ على بدائل حيوية لمخرجاتها الاقتصادية، وبخاصة مع الدولة السورية (صحيفة الغد، 2015م).

وقد وصل الدين إلى 7.2 مليار دولار أوائل عام 2007م، وأكثر من 11 مليار دولار نهاية عام 2010م، وبالتالي فإن تطبيق أهداف السياسة الخارجية الأردنية مرتبط تماماً بظروفه السياسية والاقتصادية والجغرافية، بحيث إن هذه الظروف تؤثر على قدرة صانع السياسة الخارجية، ودرجة استقلاليته في رسم السياسة الخارجية الأردنية. وبالتالي، فكان على صانع السياسة الخارجية الأردنية أن يعمل على التوفيق بين حاجات الأردن للمساعدات والمعونات، وبين الحفاظ على استقلالية القرار الوطني وقدراته السياسية، وبالمحصلة، واجه الاقتصاد الأردني تحديات متعددة، منها: افتقاره إلى الموارد الطبيعية والأولية وفي مقدمتها النفط، ومحدودية قدرته على التوسع في النشاط الزراعي، بسبب شح الموارد المالية، وقلة الموارد المالية المتخصصة في تنمية القطاع الزراعي، والاعتماد على الأيدي الوافدة، وصغر المساحات الزراعية، وتحملت أعباء دفاع إضافية نتيجه لظروف موقعه الجغرافي، وصغر حجم سوقة المحلي. الأمر الذي دفع الأردن لمواجهة التحديات الاقتصادية إلى اللجوء للاقتراض والدين الخارجي والاعتماد على المساعدات الخارجية. وبذلك توفرت بيئة طبيعية لارتباط عضوي بين الاقتصادي الأردني والاقتصاديات العربية وفي عدة أوجه منها، رفد الدول العربية بالعمالة المدربة مقابل المساعدات المالية، وكذلك تعميق وتنظيم التبادل التجاري وخاصة مع سوريا. الأمر الذي جعل منها واحدة من أهم الشركاء التجاريين للأردن في محيطة العربي وخاصة بالنسبة للعلاقات التجارية البينية والمتطورة بين الأردن وسوريا مقارنة بحجم التبادل التجاري مع الدول العربية الأخرى (تليلان، 2000م).

ان واقع الاقتصاد الأردني يفتقر إلى أهم مورد طبيعي، ونقصد بذلك البترول مما أدى إلى حرمانه من مزاياه في عالم الاقتصاد، وأثقل كاهله من جراء الموارد المالية التي يدفعها لتحصيل هذه المادة والتي يمكن استثمارها فيما لو توافرت بأراضيه في مجالات أُخرى، مما يعني أن الأردن معني بتدبير قيمة فاتورة النفط والتفتيش عن أسواق لاستيراده، وإن الاقتصاد المعرض لتأثيرات خارجية في حرية اتخاذ القرار السياسي خصوصا فيما يتعلق بالمساعدات الأجنبية والموارد الأولية، فالأردن يعاني من نقص في المواد اللازمة للصناعة ونقص رأس المال للاستثمار (الهزايمة،2011).

ولذلك يمكن القول إن أخطر المعوقات التي تقف تجاه السياسة الخارجية الأردنية هي " التبعية في الطاقة " فالأردن يعيش مرحلة طويلة من التبعية المزدوجة والمتفاوتة على مستوى الموارد، حيث تستورد أغلبيتها، وعلى صعيد مورديها، حيث إن الفقر للطاقة عمل على تقليص هامش حركة السياسة الخارجية الأردنية فالافتقار إلى قوة ذلك البعد، هذا بالإضافة إلى ما للاستقلال من حيث الطاقة من تأثير على الاستقلال الوطني بصفة عامة وعلى الأردن بصفه خاصة، ولنتذكر أنه لا استقلال سياسي دون استقلال اقتصادي(الرمضاني،1991)، وقد عانى الأردن من مشكلة المساعدات الأجنبية التي أثرت تأثيراً كبيراً في قراره السياسي، والتي كانت بسبب شح موارده الاقتصادية، وحاولت الحكومات الأردنية المتعاقبة باستخدام الإستراتيجيات الاقتصادية تطوير الموارد الذاتية، لتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية ومن خلال ما سبق يمكن القول إن العامل الاقتصادي الأردني يعتمد على المساعدات الأجنبية، وخاصة مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية النفطية، وهذا الاعتماد يؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، وتضعها في وجه ضغوطات بعض الدول وخاصة تلك الدول التي تكون مساعداتها وأسواقها ذات قيمة للاقتصاد الأردني، ومع أن الاقتصاد الأردني قد حقق بعض النجاحات إلا أنه ما زال في طور النمو وسيبقى سريع التأثير بضغوطات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية وتغيراتها، وعلاقته التبعية التي تربطه مع الكثير من الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وفي ضوء الوضع

الاقتصادي الأردني، نرى أن سلوك السياسة الخارجية الأردنية حرص على عـدم إثارة الدول العربية الغنية كالسعودية والتي تعد البوابة الأردنية إلى باقي دول مجلس التعاون الخليجي لدورها في دعم الاقتصاد الأردني (صحيفة الغد، 2015م).

6.3 العامل العسكري:

لا تقل أهمية المتغير العسكري كعامل مؤثر في السياسة الخارجية للدولة عن أهمية المتغيرات الأخرى، بل إنه في الكثير من الأحيان يلعب دوراً حاسـماً علـى مستوى تقرير أهداف السياسة الخارجية للدولة(الرفوع وفهمـي، 2009). ويـشكل المتغير العسكري عاملاً رئيساً في عملية اتخاذ القرار الـسياسي الخـارجي، فـإن اعتماد الأداة العسكرية لا يقتصر فقط على أوقات الصراع، فحتى في حالـة الـسلم يجب أن تملك الدولة قوة عسكرية لكي تحافظ أو تمنع الدول الأخرى من خرق حالة السلم السائدة، ونجد أن كثيراً من الدول التي لا تملك أسباب القوة العسكرية تلجأ إلى التحالف أو غيره من أشكال الاعتماد على الآخرين وهي تعلم أن ذلك سيقيد سيادتها على الأقل في صنع سياستها الخارجية، ومع هذا فإن قدرة القوات المـسلحة علـى إنجاز وظيفتها في السياسة الخارجية تتأثر سلباً أو إيجاباً بمجموعة من المتغيـرات النوعية والكمية، ومنها الإمكانات الاقتصادية والبـشرية والتـسليحية(الرمـضاني، 1991)، ووراء تحقيق ذلك تسعى الوحدات الدولية إلى تنمية قـدراتها مـن القـوة بدوافع كثيرة، فقد يكون خوفها من التهديدات الخارجية، وقد تكون بـسبب التنـافس المحموم بين وحدات دولية، ولكن أغلب الدول لا تستخدم قوتها العـسكرية إلا فـي الحالات التي لا يمكن أن يكون للدبلوماسية دور، ومع تطور الأحداث في المنطقـة زاد صانع القرار السياسي الأردني من اعتماده على المؤسـسة العـسكرية لتنفيـذ أهداف سياسته الخارجية، واهتم بالقوات المسلحة الأردنية كماً ونوعاً وإعداد القوات المسلحة وتجهيزها وكفاءة تدريبها وتسليحها للوصـول إلـى مرحلـة الاحتـراف العسكري(الرفوع وفهمي، 2009)، وقوة الدولة تعد حجر الزاوية في تحديد أبعـاد الدور الذي تؤديه على مسرح الحياة السياسية الدولية، وإن طبيعة العلاقات الدوليـة المتبادلة هي التي تحدد الكيفية التي تستخدم بها قوة الدولة في الدفاع عن مـصالحها

وأهدافها، وبالتالي فإن القوة العسكرية هي ركيزة القوة السياسية وهي التـي تـوفر البدائل وهي التي تعطي الدولة فرصة في فرض إرادتها بالتهديد بالحرب أو شـنها (توفيق، 2012).

فمنذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921م، بوشر بإنشاء قـوات الجـيش والدرك التي كانت نواتها من الحرس المرافق للملك عبد ا الأول عند قدومه مـن الحجاز، إلا أن هذه القوات أصبحت منذ البداية تحت إمرة القادة الإنجليز، وكانـت وسيلة للضغط السياسي على الملك والحكومة الأردنية من أجل تحقيـق المـصالح البريطانية في المنطقة، واستمر هذا الدور إلى عام 1956م، الأمر الذي أثر علـى حركة صانع القرار الأردني وعلى طبيعة قراراته الخارجية لمدة طويلـة ، ومـع تنامي الحاجة لاستخدام القوات المسلحة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجيـة الأردنيـة، اتخذ صانع القرار في آذار من العام 1956م، قراراً يقضي بتعريب قيـادة الجـيش العربي، وهذا مؤشر واضح على أن الوجود البريطاني في قيادات الجيش يعد محدداً لسياسة الأردن الخارجية ولا بد من التخاص منه(المناصير، 2003)، حيـث تعـد قدرات الأردن العسكرية من أحد أهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية، لمـا فرضته كمياً من قيود ومتطلبات، ولما مثلته من أداة للتعبير عـن توجـه سياسـته الخارجية، ويرتبط تأثير القدرات العسكرية على سلوك السياسة الخارجية الأردنيـة بطبيعة موقعه على خطوط التماس الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تـشهد تقلبات حادة ومتباينة في طبيعة التحالفات السياسية وفي طبيعـة مـصادر التهديـد المختلفة منها والقائمة، وتعد القوات المـسلحة الأردنيـة إحـدى أدوات الـسياسة الخارجية الأردنية، وتلعب نفس الأدوار التي تلعبها عناصر هياكل صناعة القـرار السياسي المساعدة الأخرى، وهي الاستشارة أو إبداء الرأي، فالملك القائـد الأعلـى للقوات المسلحة الأردنية، والقوات المسلحة مسئولة مسئولية مباشرة أمامه بموجـب دستور 1947م و1952م، وتتحدد كيفية تأثير المتغير العسكري في سـلوك صـانع القرار بنوعية الإمكانات والقدرات العسكرية المتوفرة للدولة، إذ أن هنـاك علاقـة وطيدة بين نوعية الإمكانات والقدرات العسكرية لإحدى الدول، وبين فعالية أو عـدم فعاليته في سلوكها السياسي الخارجي، وإن الدول القوية عسكرياً تتميز بقدرة عالية

على تحقيق أهداف سياستها الخارجية وحماية مصالحها الحيوية(الرفـوع وفهمـي، 2009).

تعتمد الدول على قدراتها العسكرية كأحد المسببات المادية المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي في أوقات الحرب والسلم، والتي تتجسد في كونها عاملاً للترهيب والتهديد والردع، والأردن منذ تأسيسه حاول إنشاء قوة عسكرية تستطيع حفظ الأمن الداخلي والمحافظة على النظام ومنع الاعتداءات الخارجية على أراضية، ولم يكن له أهداف توسعية، فصغر مساحة الأردن، الذي حرم من العمق الإستراتيجي أدى ذلك إلى تقليل خيارات صانع القرار السياسي فليس لدية خيارات كبيرة لإنجاح أي تحرك عسكري كبير، بالإضافة إلى الضعف النسبي للقدرة العسكرية من ناحية التسليح قياساً بالدول المحيطة (الهزايمة، 1999م).

تأسيساً على ما سبق فإن انخفاض الدخل القومي الأردني انعكس سلبياً على الإنفاق العسكري، وعلى ترجمة ذلك إلى تحليل جيوسياسي يربط بين المتغير العسكري وأثره في توجه السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول النظام الإقليمي العربي، فقد تبين أن هناك عوامل خارجية كثيرة تتحكم في عملية اتخاذ القرار العسكري الأردني، نظراً لتكرار تعرض الدولة لأخطار الخارجية، تارة من جانب الكيان الصهيوني، وتارة من جانب دول الجوار العربي التي سعت في حقبة سيطرة القومية إبان خمسينيات وستينيات القرن الماضي على الساحة العربية إلى تهديد أمن واستقرار وسلامة الأردن بطرائق متنوعة. ومن هنا فإن القيود التي يتركها العامل العسكري على صانع القرار الأردني، يمكن تلخصيها في القيود التالية (الهزايمة، 1999م):

1. اعتماد الأردن في قضايا التسلح على الاستيراد الخارجي بشكل كلي، لفقدانه القدرة على التصنيع الوطني.
2. فقدان القدرة المادية لتأمين نوعية وكمية السلاح المرغوب فيه، وهو ما دفع الحكومات الأردنية المتعاقبة على طلب المساعدات العسكرية الخارجية من الدول العربية بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

3. محدودية نوع الأسلحة المتوفرة لدى المؤسسة العسكرية الأردنية يؤدي إلى خضوع قرار توسيع وتحديث الجيش الأردني إلى الجهة المصدرة، كما إن من يتحكمون بسوق السلاح العالمي يتحكمون في نوع وكمية ودرجة حداثة السلاح الذي يقدمونه للمؤسسات العسكرية العربية بما فيها الأردنية، لأسبابٍ أمنية تتعلق بإسرائيل التي تفوق في قدرتها العسكرية التقليدية والشاملة جميع المقدرات العسكرية العربية مجتمعة.

ولعل أخطر هذه القيود هو أن الجيش الأردني وبمقياس التوازن الإستراتيجي في المنطقة العربية، يعد أقل الدول في ميزان التوازن العسكري، سواء أكان من حيث عدد القوات أم من حيث كمية ونوعية الأسلحة التي يملكها أم من حيث نسبة الإنفاق الإجمالي على المؤسسة العسكرية (الهزايمة، 1999م).

وعليه، فإن تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية الأردنية تجاه النظـام الإقليمي العربي وفي إطار علاقاته العربية، يبدو ضعيفاً وسلبياً، حيث حرمة هـذا القيد من أن يكون عاملاً فعالاً ومؤثراً في السياسة الخارجية، بل وأدى إلى أن تكون الدبلوماسية الأداة الأولى في السياسة الخارجية هي المحور الوحيد لها في الحركـة الأردنية على المستوى الإقليمي والدولي، ولما كان الأردن يعتمد على المـساعدات العسكرية والاقتصادية العربية والغربية في دعم مؤسسته العسكرية، فقد رتب علـى صانع القرار أن يضع في حسبانه الحفاظ على علاقات متميزة وطبيعية مع الـدول العربية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خـاص، لـضمان اسـتمرار تـوفير المساعدات العسكرية له ولحمايته في ظل الظروف غير المـستقرة فـي المنطقـة العربية، وفي البعد العربي في السياسة الخارجية الأردنية، فقد جاء الدور الأردنـي في تعزيز الأمن والاستقرار في كثير من دول مجلس التعاون الخليجي، من خـلال رفد دول الخليج بالكوادر البشرية المدربة والبعثات العسكرية التـي سـاهمت فـي تطوير القوات العسكرية والأمنية في معظم دول المجلس، وهذا التعاون خلـق ثقـة عالية بين الأردن ودول المجلس انعكس هذا الأمر على الأردن بتقديم المـساعدات المالية والاقتصادية وتطوير مجـالات التعـاون العـسكرية المختلفـة (قطيـشات، 2009م).

وفي تصنيف قام به موقع global fire power المهتم بالشئون العسكرية بتصنيف أقوى 10 جيوش عربية ومكانتها بين جيوش العالم في عام 2014م، ووفقاً لهذا التصنيف يلاحظ أن بعض العوامل تلعب دوراً أساسياً في تصنيف درجة القوة العسكرية للدولة، ومنها عدد السكان لكل بلد، وعدد المقاتلين في الجيش، وعدد الآليات العسكرية، وبحسب هذا التصنيف والذي يعد الأحدث حاز الجيش الأردني على المرتبة السابعة بين أقوى الجيوش العربية بينما جاء في الترتيب 67 عالمياً، وحصل الجيش السعودي على المرتبة الثانية بين الجيوش العربية وصنف عالمياً بالمرتبة 25، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الخامسة بين الجيوش العربية، وبالمرتبة 42 عالمياً، أما الجيش الكويتي فقد تبوأ المرتبة العاشرة بين الجيوش العربية، والمرتبة 74 عالمياً(إيليا،2014).

الفصل الرابع

لمحة عن السياسة الخارجية الأردنية تجاه الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي

إن المملكة الأردنية الهاشمية تنتهج منذ استقلالها انطلاقاً من التزامها التاريخي والقومي سياسة خارجية أساسها وحدة المصير والهدف للدول العربية والإسلامية، من خلال توثيق التعاون مع الدول العربية والصديقة المحبة للسلام، في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وبما يذهب تجاه خدمة الأمن والسلم الدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب، حيث غالباً ما تعتمد الدولة في علاقاتها الخارجية، أو في بناء ذاتها الداخلية، على ما تختزنه من تجارب وممارسات، فيصبح التاريخ مرجعا لها، تلجأ إليه في حالات أو أحداث معينة، لذلك فإن الدولة ترجع إلى التاريخ وتستعين به كي تنطلق من خلاله إلى السلوك التالي، ولكي تقوم بترتيب أوراق علاقاتها مع غيرها من الدول ولا سيما الدول المجاورة لها، إذن فإن التاريخ له مكانة مرموقة في تحديد الأولويات والمرتكزات السياسية والاجتماعية والحضارية لأي دولة (الثبيتات، 2010).

إذا كانت البداية الرسمية للعلاقات السياسية الأردنية- العربية بدأت تفاعلاتها مع تأسيس إمارة شرق الأردن ومطلع القرن العشرين، إلا إن بداية تأسيس الدولة الأردنية تعد بداية تسجيل التاريخ للعلاقات الأردنية الخارجية، فالأردن منذ تأسيس الدولة في عام 1921م، وحتى مطلع الخمسينات، كان يعاني من السياسات العربية المناوئة له وجها لوجه بسبب التقارب الجغرافي والأطماع في الاستيلاء على كيانه الجديد وضمه لدفتي هذا النظام أو ذاك، وموقع الأردن الجغرافي الحساس وارتباطه بحدود مع دول جوار عربية قوية، مثل (سوريا والعراق والسعودية ومصر وفلسطين) أملت على السياسة الأردنية أن تكون في موقف المدافع عن وجوده وليس في موقف المدافع لقضاياه القومية، بالأخذ بالحسبان أن الأردن منذ تأسيسه يرتبط بعلاقة متينة بين مصالحه الوطنية وبين مصالح النظام الإقليمي العربي، حيث إن هدف قيام الوحدة العربية والحفاظ على مصالح النظام العربي هو الهدف الأساسي الذي يرتبط به الأردن مع الحفاظ على مكتسبات الدولة الأردنية (قطيشات، 2009).

إن النظام السياسي الأردني بما اكتنفه من شرعيته واستقراره السياسي وتوجهاته له دورا في السياسة الخارجية الأردنية تجاه النظام الإقليمي العربي وعلاقته العربية حيث إن مرتكزات وأهداف النظام السياسي وشرعيته القومية والدينية جعلته يلعب دورا يفوق حجمه كدولة صغيرة ونامية، مما أدى إلى تقاربه مع الأنظمة القومية العربية في كثير من الأحيان، على الرغم من الخلافات التي كانت تنشئ بين فينة وأُخرى(الثبيتات، 2010).

لقد كان الموقف الأردني تجاه أزمة الخليج الثانية يصطبغ بالنظرة الشمولية لصانع القرار السياسي، حيث اتسمت السياسة الخارجية الأردنية بالواقعية السياسية التي تقوم على مراعاة الظروف الموضوعية للدولة في تبني قراراتها الخارجية، كون الأردن بلد صغير المساحة، ومحدود الموارد، ويقع في مواجهة إسرائيل، حيث طبعت هذه الخاصية سياسة الأردن في تعامله مع القضايا الإقليمية، وما ينعكس من آثارها على الأردن انعكاساً مباشراً، بطابع التوازن في المواقف، والشمولية في النظرة، وقد تمثلت هذه الواقعية في عدم الانخراط في عمل عسكري ضد دولة عربية، وفي الوقت ذاته رفض احتلال العراق للكويت (القرعان، 1995).

سعى الأردن في محاولة إعادة الاصطفاف العربي، وتعزيز نمط العمل العربي المشترك، على أساس يمكن أن يكون فيه التعاون والتقارب هو السمة الأساسية بينها، إلا أن ما حدث في منطقة الخليج العربي خلال المدة ما بين آب 1990- وآذار1991م، أثار تبايناً في المواقف وردود فعل وقرارات متباينة ومتناقضة من قبل الدول العربية والأجنبية، حول أسلوب التعامل مع قضية دخول القوات العسكرية العراقية إلى الكويت، لكن الأردن أكد على صدق رؤيته من خلال اتخاذ قراره السياسي كنقطة فصل في سياسة الأردن الخارجية تجاه أزمة الخليج الثانية، برفض الاحتلال للكويت، والاستمرار بالاعتراف بالحكومة الشرعية في الكويت أولا وضرورة الحل السلمي ورفض التدخل الأجنبي على الأراضي العربية ثانيا، وذلك باحتواء الأزمة ضمن البيت العربي، ومعالجة الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة بالطرق السلمية من خلال الوساطة العربية، بالاعتماد على الوسائل الدبلوماسية لحل هذه الأزمة، ورفض خيار الحرب، حيث نجد أنه حكمت الأردن

عدة عوامل جعلته يقوم بدورٍ نشطٍ في جميع مراحل أزمة الخليج وأن يتخذ مثـل هذا الموقف وهي: (الكتاب الأبيض،1991):

1- موقعه الجغرافي.
2- العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع العراق والكويـت ودول الخليج.
3- إنشاء مجلس التعاون العربي والذي جمع الأردن ومصر والعراق واليمن، والذي ترأسه الملك الحسين، عام1990م.

وفي ضوء هذه العوامل بات من الطبيعي أن يقوم الأردن بدورٍ قيـادي، فـي السعي في محاولته لتلافي الصراع بين العراق والكويت وهما اللذان يرتبط معهمـا الأردن بعلاقات مشتركة وثيقة، والالتزام بالحياد بهدف الحـد مـن التـوتر بـين الإطراف وإنهاء الأزمة سلمياً وهو ما عبرت عنه السياسة الخارجية الأردنية علـى المنابر الدولية والإقليمية في تحقيق أربعة مبادئ وهي (قطيشات، 2002):

1- التسوية السلمية القائمة على الشرعية الدولية.
2- تسوية ثنائية بين طرفي الأزمة.
3- سلامة العراق وعدم تعرضه للأذى.
4- حل مشاكل المنطقة كلها بالمقاييس نفسِها.

فمن خلال هذه المبادئ اتخذ الأردن موقفاً حيادياً تاماً، فلم يكن تدخله لـصالح طرف ضد الآخر، وفي الوقت نفسِه لم يقف الأردن متفرجاً تجاه الأحداث، بل ذهب إلى استخدام كافة الوسائل المتاحة له حتى يبقى خارج دائرة الصراع المتأجج أولاً، وأيضا ليجنب المنطقة آثار الدمار ثانياً (الكتاب الأبيض، 1991).

حيث سعى الأردن في تقريب وجهات النظر بشأن الحلول السلمية من خـلال مساعيه إقليمياً ودولياً من خلال الزيارات والاتصالات والمقابلات المتكررة، تجـاه المحافظة على حالة التوازن، بهدف حماية النظام العربي، كما قـام بـدور العامـل المهدئ في المنطقة، ذلك إن الأردن بعقلانية صانع القرار سـعى لمعالجـة أزمـة الخليج بالمنطقة منعاً لتفاقمها، مما قد يؤدي إلى مجابهة عـسكرية تجـر دول مـن خارج المنطقة إلى أتونها، فخلال أزمة الخليج اتخذ الأردن موقفاً رسمياً حيادياً يتسم

بالمرونة استطاع من خلاله أن يكون له دور مؤثر في بدايات الأزمة، معتمداً في ذلك على دبلوماسية الاتصال المباشر حيث دأبت قيادته السياسية التي احتفظت لنفسها بدور مركزي في إداره الدبلوماسية الخارجية على الاتصال الشخصي واللقاءات الثنائية أو عبر الهاتف والرسائل مع القيادات السياسية والمسئولين في الدول العربية والأجنبية في محاولة لإقناع هذه الأطراف بالخيار السلمي للأزمة، (المصالحة،1991).

جدول رقم(1)

دبلوماسية القيادة السياسية الأردنية خلال الأزمة (الفرعان، 1995)

م	نوعية الاتصال	العدد	التاريخ	المجموع
*	زيارات			
1	الولايات المتحدة الأمريكية	1	1990/8/16	
2	العراق	3	1990/12/8،4/7،3/29	
3	الكويت	1	1990/7/30	
4	مصر	2	1990/8/8،10/2	
5	السودان، المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا، ليبيا	زيارة لكل دولة	1990/8/8،29/23	
6	إسبانيا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا،ايطاليا	زيارة لكل دولة	1990/9/8،5/30	
7	لندن، بون، لوكسمبرج، روما	زيارة لكل دولة	1991/1/1،10/2	22
*	الرسائل الملكية			
8	رسالة إلى صدام حسين	1	1990/9/22	1
9	رسالة إلى الشعب الأمريكي	1	أيلول 1990	1
10	رسالة إلى الرئيس السوري	1	1991/2/22	1
*	استقبال رسائل	4		4
*	اتصالات هاتفية	11		11
*	خطابات و كلمات	5		5
*	مقالات	1		1
*	اجتماعات بالسفراء المعتمدين لدى الأردن	3		3
*	تصريحات و مقابلات صحفية	29		29
*	المجموع			78

وفي السياق كانت القمة العربيـة الطارئـة التـي عقـدت بالقـاهرة فـي9-10/آب/1990م، وشارك الأردن فيها، والتي ذهب خلالها بالـدفع تجـاه المـسار التفاوضي السلمي، واللجوء إلى قوة عسكرية عربية مشتركة للفصل بين الـدولتين المتنازعتين وذلك بعد انسحاب العراق من الكويت، إلا إن الجهود لإحياء الوسـاطة باءت بالفشل، وأقر مشروع القرار الذي كان نصه الإدانة للعراق، والإعـلان عـن الموافقة على طلب السعودية ودول الخليج إرسال قوات عربية للدفاع عن أراضيها، إلا أن الأردن امتنع عن التصويت على مشروع القرار نظراً لمخالفته لنص المـادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية، حيث نصت هذه المادة على أنه في حالة تعرض دولة للعدوان من قبل دولة أُخرى يتم اتخاذ القرارات بالإجماع، كما عد القرار مـن وجهة النظر الأردنية غطاء للتدخل الخارجي في المنطقة، ومن هنا جـاء الامتنـاع الأردني عن التصويت لصالح القرار (الحضرمي، 2003).

فعلى الرغم من انتهاء الغزو العراقي للكويت فقد ظلت تداعيات هـذه الأزمـة ذات تأثير على سلوك دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الدول التي لم تؤيد التدخل الأجنبي في حل الأزمة وعلى رأسها الأردن، حيث أدت الأزمة إلى حدوث شـرخ كبير في العلاقات العربية- العربية، وانقسمت الدول العربية إلـى جـانبين يعاديـأ الآخر (القرعان،1995)، وهما:

الجانب الأول: وضم دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر، وسوريا، والصومال والمغرب، وجيبوتي، ولبنان، بتبني هذه الدول موقفاً مناوئاً للعراق، ومؤيـداً لحـل دولي مفروض.

الجانب الثاني: وضم الأردن، وتونس، وليبيا، ومنظمـة التحريـر الفلـسطينية، واليمن، والجزائر، وموريتانيا، والسودان، من خلال تبني هذه الدول موقفاً رافـضاً للتواجد الأجنبي في المنطقة، والدعوة إلى تبني الحل السلمي للازمة وضمن البيـت العربي.

لقد استمر الخطاب الخليجي مشحوناً بكل ما يعبر عـن أحـداث هـذه الأزمـة وتداعياتها، مما انعكس ذلك في سياسات محددة ذهبت في محتواهـا إلـى تقلـيص الروابط مع النظام العربي، والاتجاه وبشكل أساسي في تعزيز الروابط مـع الـدول

الكبرى، وبروز اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعـدم الترحيـب بالمـصالحة العربية بناء على أن ما حدث في 2/آب/1990م، وخصوصاً دولة الكويـت التـي كانت تبدي معارضة أكثر من غيرها من دول الخليج لموضوع المصالحة العربيـة، حيث كانت حريصة على أن تعطي انطباعاً أن هذا الموقف يعد انعكاسـاً للموقـف الشعبي الرافض للمصالحة، حيث إن ما حدث لا يعد بالشيء القليـل الـذي يمكـن تجاوزه بسهولة وفي وقت قصير، على أن هذا الاتجاه بين بقية دول المجلس كـان ينطوي على مستويات متباينة، فقد كان الموقف العام لدول المجلس بشكل عام متأثرا بالموقف الكويتي أكثر من غيره حيث يتضح ذلك من البيان الصادر عـن اجتمـاع وزراء خارجية المجلس في الأول من ايار1991م الذي أرجأ البحـث فـي قـضية المصالحة العربية، حيث أشار البيان إلى أن" المصلحة العربية في الوقت الحاضـر تفترض عدم فتح ملف الخلافات والمشاكل العربية"، وفي ضوء ذلك فقد تغير نمـط العلاقة مع دول الخليج العربي بحيث دخلت مرحلة من التنافر والاصطفاف المضاد، وهو ما أثر في تقبل دول مجلس التعاون الخليجي بتفسير الأردن لموقفه، من خلال رفض الأردن أن يحسب على دول التحالفات العربيـة التـي رأى أنهـا رفـضت مقترحاته في التعامل مع الأزمة داخل البيت العربي، ورفـض التـدخل الأجنبـي ووجوده في المنطقة، إذ لم يكن ذلك بمعنى التأيد لاحتلال الكويت (النهار، 1993).

إن السياسة الخارجية الأردنية في ظل أزمة الخليج، جاءت نتيجة محصلة عوامل مختلفة، على المستوى الجغرافي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي، وهي تـؤثر في موقف الدولة مما يضطرها إلى تبني هذه السياسة أو تلك، فالسياسة الخارجية قد تكون عامل ضعف، وقد تكون عامل قوة وذلك يختلف بحسب الزاوية التـي ينظـر إليها، حيث نجد في عام 1990-1991م، عندما اتخذ الأردن موقفه العربي الواضح لإيجاد حل عربي للنزاع العراقي- الكويتي في إطار البيت العربـي وبعيـداً عـن التدخل الأجنبي، وقوبل بالرفض هذا الطرح، كان هذا الموقف عنصر قـوة علـى الصعيد الشعبي والمحلي الأردني، لكنها كانت عنصر ضعف في علاقة الأردن مع دول الخليج العربي ومع الغرب، لذلك ذهب الأردن وبعد انتهاء هذه الأزمـة بكـل الوسائل نحو التقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي، واستعادة موقعه في الغـرب

وتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساهم في عملية الانفراج في العلاقات عزم الولايات المتحدة على إيجاد حل للنزاع العربي – الإسرائيلي، مما انعكس أثر ذلك في زيادة التقارب بين الأردن ودول المجلس وفي إنجاز عملية المصالحة ولا سيما دور الولايات المتحدة والتي حثت دول الخليج على فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الأردن، بعد مشاركة الأردن في مؤتمر مدريد الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط في عام 1991م، وتوقيعه في عام 1994م معاهدة السلام مع إسرائيل، إضافة إلى أن الجانب الخليجي يعد الأردن عمقاً أمنياً له، وحاجزاً أمام كل التيارات التي قد تكون مصدر قلق محتمل له (الحوراني، 2008).

إن السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأردن كانت جزءاً من الموقف الكلي لدول الخليج العربي في التعامل وفقاً لطبيعة الموقف من الأردن، وهي السمة التي بدت واضحة في بداية أزمة الخليج الثانية وبعد انتهاء الحرب، إلا أن هذه السياسة بدأ يعتريها بعض التباين إلى أن وصلت إلى درجة الافتراق في بعض الأحيان، وبالتالي أصبحت السياسة الخارجية لهذه الدول تتحدد وفقا للأوضاع والظروف المحيطة ومصالح كل دولة على حدة، وهو ما ظهر من توجه تجاه تعاون دول الخليج منفردة مع الأردن بدلا من التعاون من خلال مجلس التعاون الخليجي، في ما شكلته متغيرات عقد التسعينيات مكن اختراق القوى الدولية لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث فرض هذا الواقع في العلاقات مع دول الخليج العربي سلوكاً معيناً في السياسة الخارجية الأردنية في التعامل مع هذه الدول، فالأردن سعى من خلال الالتزام بطابع بالحياد التام إزاء الخلافات والتباينات الداخلية الخليجية داعيا إلى تسوية الخلافات داخل البيت العربي، كما إن المواقف المتباينة لدول المجلس تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط والتعامل مع الجانب الإسرائيلي لم تترك أثراً على العلاقات الأردنية مع دول المجلس مجتمعة حيث إن الأردن نهج في سعيه لتطوير العلاقات مع هذه الدول بمعزل عن اتفاقه أو اختلافه معها في بعض الملفات الإقليمية والدولية، وهذا السلوك يعود إلى أن الأردن يسعى إلى مزيد من الدعم في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية من هذه الدول، وهو ما أوجد عبئاً على السياسة الخارجية الأردنية في كيفية بناء سياسة متوازنة تكون على مسافة

واحدة في التعامل مع تباينات المواقف بـين دول الخـليج العربـي تجـاه الأردن (المشاقبه، 2002).

لقد شاركت دول مجلس التعاون الخليجي جماعياً ممثلة بشخص الأمين العـام عندما وجهت الدعوة إلى عقد مؤتمر السلام في مدريد عـام 1991م فـي جلـسته الافتتاحية ، لكن ومع انخـراط الأطـراف العربيـة- الأردن ومنظمـة التحريـر الفلسطينية- في عملية التفاوض مع إسرائيل نأت دول الخليج بنفسها عـن مـسيرة السلام، رغم أنها أبدت موافقة عليها ضمناً ولم يصدر عنها ما يفيد إلـى معارضـة التوصل لحل سلمي بين العرب وإسرائيل، إلا أنه وبعد إطلاق الولايـات المتحـدة الأمريكية الراعي الفعلي لمسيرة السلام في الشرق الأوسـط ومنـذ عـام 1993م المحادثات المتعددة الإطراف بين دول المنطقة، والتـي تناولـت قـضايا التعـاون الاقتصادي والبيئة والنقل وغير ذلك من مشاريع التعاون الإقليمي، شـاركت إلـى جانب الأردن بعض الدول الخليجية مثل قطر وعمان، وهو ما اعتُبر مؤشراً علـى بداية فتح قنوات اتصال مباشرة بين إسرائيل وبعض دول المجلس بشكل علني، تلا ذلك مؤشرٌ آخر على الانسجام الأردني والخليجي في عملية الـسلام فـي الـشرق الأوسط وهو قيام كل من الأردن وسلطنة عمان والبحرين وقطر ومصر ومنظمـة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في تأبين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسـحاق رابين في تشرين أول /1995م، حيث بعد ذلك بمدة قصيرة وجهت كل من عمـان والبحرين وقطر دعوة رسمية لشمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي خلف رابين، وتم الاتفاق على فتح مكاتب اتصال إسرائيلية فيها، فيما كان حماس الكويت والسعودية اقل تجاه الانخراط في عملية الـسلام العربيـة الإسـرائيلية، حيـث إن السعودية لم تقم أي علاقة مع إسرائيل نظـرا لاعتبـار عمليـة الـسلام العربيـة الإسرائيلية لم تكتمل بعد، ولم تقم إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضـي العربيـة المحتلة، والتي كانت أساس مبادرة السلام السعودية التي طرحتها على مؤتمر القمة العربية في بيروت في عام 2002م، والتي تبناها المؤتمر وعرفت باسـم مبـادرة السلام العربية، على عكس دول الخليج الأخرى كعمان والبحرين وقطر بـرغم أن مسيرة السلام في المنطقة تقع في دائرة الفعـل الأمريكـي الحليـف الإسـتراتيجي

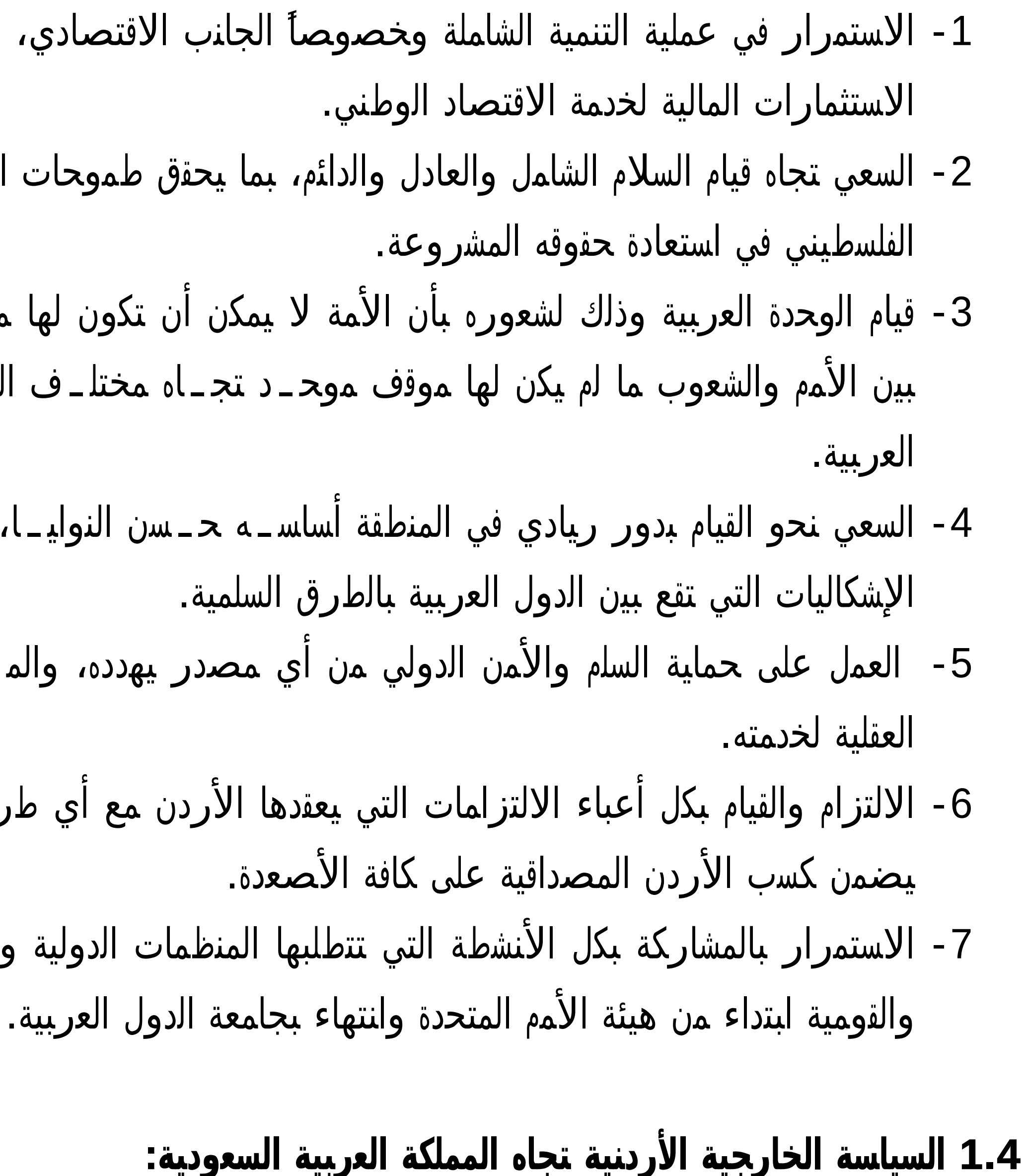
للسعودية، كما إن الجانب الأردني لم يحاول أن يحمل الجانب السعودي أي التزامات تجاه عملية السلام (الفلاحات، 2006).

إن السياسة الخارجية الأردنية اتسمت منذ عام 1991م الاعتماد على الخيار السلمي في سبيل تحقيق السلام العادل الدائم والشامل في المنطقة، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن 242 و 338، وقرارات مؤتمر قمة الرباط 1974م، وأيضا خطة السلام التي تم تبنيها في مؤتمر القمة العربي في فاس عام 1982م، هدفت هذه القرارات إلى تحقيق تأمين الانسحاب الإسرائيلي من كافة المناطق المحتلة في عام 1967م مقابل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة (المشاقبة، 2002).

ومنذ تسلم الملك عبد ا الثاني سلطاته الدستورية في 7 شباط 1999م فلقد عمل على تعزيز علاقات الأردن الخارجية، وتقوية دور المملكة المحوري في العمل من أجل السلام والاستقرار الإقليمي، فاستطاع أن يكون له بصمة واضحة على المستوى الإقليمي، جاعلاً الأردن واحداً من أكثر البلدان تقدمية في الشرق الأوسط، وعلى مستوى العلاقات الخارجية (تليلان، 2000).

وفي السياق ذاته سعى الأردن إلى تحسين علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل اجتياح العراق للكويت في الثاني من آب 1990م، من خلال الزيارات المتكررة منذ نيسان 1999م، حيث زار الملك عبد ا الثاني بن الحسين السعودية، والإمارات العربية، وقطر، والبحرين، وعمان، والكويت، إضافة إلى تكليف بعض مستشاريه بالعمل كمبعوثين رسميين حاملين معهم الرسائل الملكية التي تتعلق بالعلاقات الثنائية، وقد تكللت هذه الزيارات في إعادة الثقة بين الأردن ودول المجلس في مجال تمتين العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية، إضافة إلى استمرار التشاور حول القضايا الملحة، وكذلك التعبير عن الموقف الأردني الداعم لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث إن التطلعات السياسية في مجال السياسة الخارجية الأردنية للملك عبد ا الثاني امتداد لنهج ومدرسة الملك الحسين، من خلال إيمانه بأفكاره السياسية (الحوراني، 2008).

وفي هذا الإطار يمكن بيان عدد من تطلعات الملك عبد ا الثاني في مجال السياسة الخارجية الأردنية بما يلي (الهزايمة، 2004):



1- الاستمرار في عملية التنمية الشاملة وخصوصاً الجانب الاقتصادي، وجلب الاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني.
2- السعي تجاه قيام السلام الشامل والعادل والدائم، بما يحقق طموحات الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة.
3- قيام الوحدة العربية وذلك لشعوره بأن الأمة لا يمكن أن تكون لها مكانتها بين الأمم والشعوب ما لم يكن لها موقف موحد تجاه مختلف القضايا العربية.
4- السعي نحو القيام بدور ريادي في المنطقة أساسه حسن النوايا، وحل الإشكاليات التي تقع بين الدول العربية بالطرق السلمية.
5- العمل على حماية السلم والأمن الدولي من أي مصدر يهدده، والمشاركة العقلية لخدمته.
6- الالتزام والقيام بكل أعباء الالتزامات التي يعقدها الأردن مع أي طرف، بما يضمن كسب الأردن المصداقية على كافة الأصعدة.
7- الاستمرار بالمشاركة بكل الأنشطة التي تتطلبها المنظمات الدولية والإقليمية والقومية ابتداء من هيئة الأمم المتحدة وانتهاء بجامعة الدول العربية.

1.4 السياسة الخارجية الأردنية تجاه المملكة العربية السعودية:

إن حرب الخليج الثانية كمتغير إقليمي فرضت نفسها على سياسة البلدين الخارجية، حيث إن الرؤية السعودية للسياسة الخارجية الأردنية وضعت الأردن بموقف المعادي للسعودية وإن الأردن يقف إلى جانب الغزو والاحتلال العراقي للكويت، إذ جاء الامتناع الأردني عن التصويت لصالح القرار المتضمن إدانة العراق في اجتماع القمة المنعقد في 9-1990/10م، متعارضاً مع الموقف السعودي الذي ذهب تجاه الاستعانة بالقدرات العسكرية الأجنبية، إلا أن الأردن وبرغم المحاولات التي قام بها صانع القرار السياسي لشرح موقف الأردن بأنه يقف موقفاً محايداً ولا يقف مع أي طرف من الأطراف ضد الآخر، إلا أن السعودية رفضت ذلك التفسير ورأت أن الأردن يقف مع الاحتلال العراقي للكويت، وكان من نتائج

هذا التعارض خفض في مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الأردن والسعودية وقطـع العلاقات السياسية بين البلدين، وإغلاق الحدود السعودية مع الأردن وإيقـاف ضـخ النفط السعودي وإغلاق مكتب الملحق العسكري في الرياض، مما حدا بـالأردن أن يتخذ خطوة تمثلت بسحب السفير الأردني من الرياض، وذلك احتجاجاً علـى هـذا الموقف السعودي تجاه الأردن، فعلى الرغم من المحاولات الكبيرة لإصلاح الوضع مع السعودية، إلا أن هذه الأزمة قد أثرت على سياسة الأردن الخارجية، في الحـد من فاعليتها على المستوى الإقليمي (أفندي،1991م).

وعلى أثر زيارة الملك الحسين للديار المقدسة لأداء مناسك العمـرة فـي عـام 1993م، استؤنفت العلاقات بين البلدين ورفع التمثيل الدبلوماسـي إلـى مـستوى السفراء وعادت الاتصالات السياسية بين البلدين، حيث إن نهج الـسياسة الأردنيـة تجاه السعودية تنطلق من قاعدة المصالح، لما تعد السعودية فـي الرؤيـة الأردنيـة كمنفذ للأردن، باتجاه تطوير علاقاتها مع بقية أقطار مجلس التعاون الخليجي، فمـن هنا كانت عملية السلام متغيراً مؤثراً على سياسة الأردن تجاه السعودية، حيـث إن عملية السلام أعادت للأردن أهميتها الإقليمية، في الوقت الذي كان المجتمع الـدولي يذهب في تجاه العملية السلمية، فكانت اتفاقية السلام الأردنية الإسـرائيلية، بمثابـة طوق النجاة باتجاه تحقيق تحسن في العلاقات السعودية الأردنية، وأيـضاً تحـسن العلاقات الأردنية مع دول الخليج العربي، حيث يعد متغير السلام نقلة مـن حالـة العزلة إلى حالة التفاعل الإقليمي بالنسبة للأردن، حيث يتفق البلدين من حيث المبدأ على ضرورة الحل السلمي لقضية الشرق الأوسط، لما يشكله اسـتمرار الـصراع العربي الإسرائيلي من خطرٍ على الدولتين، كما قام وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في عام 1996م في أول زيارة للأردن منذ عام 1990م، تبعها في11شباط 1996م زيارة الملك الحسين لعقد لقاء مع الملك فهد كان الأول من نوعه منذ حرب الخليج الثانية، ساهم في تحسن العلاقات مع السعودية (الحضرمي، 2003).

وقد شكل العام 1999م بداية مرحلة جديدة علـى صـعيد العلاقـات الأردنيـة السعودية، كنقطة تحول في العلاقات الثنائية بين البلدين، ففي يـوم رحيـل الملـك الحسين بن طلال كان الملك عبد ا بن عبد العزيز أول من وصل للأردن لمواساة

الأسرة المالكة والشعب الأردني برحيل فقيدهم الكبير، حيث تعهد بدعم الأردن لتجاوز المرحلة الانتقالية التي يمر بها الأردن، كما أكد الملك فهد بن عبد العزيز لدى استقباله الملك عبد الله الثاني في 1999/4/4م" إن المصلحة الأردنية هي المصلحة السعودية، وإننا سنبدأ بترجمة هذا بدعم الأردن في كافة المجالات على أرض الواقع دون تردد لأننا ننطلق من قناعة أن مصالحنا مصلحة لدولة واحدة" كما شهدت العلاقات الأردنية السعودية نقلة نوعية نحو التكامل في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية (محمود،2011).

2.4 السياسة الخارجية الأردنية تجاه دولة الكويت:

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأردنية تجاه دولة الكويت، فمنذ إعلان إلغاء معاهدة الحماية البريطانية في 1961/6/19م، والإعلان أن دولة الكويت دولة مستقلة، استمرت العلاقات بين البلدين في مختلف الجوانب حتى عام 1990م، والتي انقطعت جراء دخول القوات العراقية للكويت، إذ إن الموقف الكويتي انطلق من اعتبار أن الأقطار العربية التي لم تشارك في التحالف الدولي في إخراج القوات العراقية من الكويت والتي كان من ضمنها الأردن، كانت مؤيدة لاحتلال الكويت (الشرعة،2001).

لقد سعى الأردن برغم الظروف التي تكونت جراء حرب الخليج الثانية، إلى إزالة أثارها على علاقاته مع الكويت، إذ كان الملك الحسين أول مهنئي أمير دولة الكويت جابر الأحمد الصباح بتحرير بلاده في شباط 1991م، كما ركزت الحكومة الأردنية والتي تشكلت في 11 تموز1991م، في بيانها الوزاري على ضرورة السعي لتهيئة المناخ المناسب لإزالة الشوائب التي عكرت صفو العلاقات العربية نتيجة هذه الأزمة(الحكومة الأردنية،1991)، إلا أن الكويت بقيت تطالب الأردن باعتذار رسمي عن موقفه لعدة سنوات بعد تحريرها (الثبيتات، 2010).

وتبع ذلك زيارة الملك عبد الله الثاني للكويت في 1999/9/6م، ففي ضوء هذه الزيارة تطورت العلاقات بين الجانبين وفتحت آفاقاً جديدة للعلاقة بين الأردن والكويت، حيث أخذت العلاقة بين البلدين تأخذ منحى جديداً وتطوراً ملحوظاً بسبب

المواقف المتوازنة التي أخذت تنتهجها السياسة الخارجية الأردنية في مجال تنمية العلاقات في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية (العيسى، 2002).

3.4 السياسة الخارجية الأردنية تجاه دولة الأمارات العربية المتحدة:

لم تكن العلاقة بين الأردن ودولة الإمارات العربية حديثة العهد وإنما هي علاقة قديمة منذ تأسيس دولة الإمارات، ولقد حكمت السياسة الخارجية الأردنية مجموعة من العوامل المشتركة القومية والتاريخية والإقليمية والدولية والتي أنتجت تطابقا وتوافقا في المواقف وفي وجهات النظر بين الطرفين، وهذا جاء نتيجة علاقات أخوية قامت على أساس الاحترام المتبادل، فقد حرص الملك عبد ا الثاني على توثيق عرا العلاقات بين الجانبين بعد ما أصابها من فتور نتيجة اجتياح العراق للكويت، حيث قام بأول زيارة في 1999/4/11م، تبعها الكثير من الزيارات واللقاءات مع الشيخ زايد آل نهيان للعمل على توحيد الجهود والكلمة، وتوثيق العلاقات بين الأردن ودولة الإمارات العربية، فلقد اتسمت السياسة الخارجية الأردنية تجاه دولة الإمارات العربية باحترام سيادة كلا البلدين وصون استقلالها وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية، وإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، على أساس المصلحة المتبادلة والمنفعة المشتركة، فضلا عن التوافق والانسجام الكبير في مواقف كلا البلدين تجاه كافة القضايا العربية والإسلامية والإنسانية (العرود، 2007).

4.4 السياسة الخارجية الأردنية تجاه دولة قطر:

لقد كانت الصلات الرسمية بين الأردن وقطر فيما قبل استقلال دولة قطر متجسدة في الزيارات الكثيرة للوفود الرسمية والملكية، حيث كانت هناك علاقات مهمة بين الأردن وقطر تعدت المستوى الرسمي إلى المستوى الشخصي بين الملك الحسين والشيخ خليفة وأبنائه في ضوء الزيارات المتكررة، بيد أن العلاقات

الدبلوماسية بين البلدين أقيمت على مستوى السفراء في عام 1972م، وقد تعـززت العلاقات بينهما منذ ذلك التاريخ، من خلال التنـسيق الكامـل والتعـاون الوثيـق والمواقف المشتركة بين البلدين، فبرغم الإرهاصات السلبية لأزمة الخلـيج الثانيـة على العلاقات الأردنية الخليجية، نتيجة الفهم المغلوط لموقف الأردن أثناء الأزمـة والحرب على العراق، إلا أن دولة قطر أبدت تفهماً للموقف الأردني خـلال أزمـة حرب الخليج الثانية على الرغم من التباين في وجهات النظر تجاهها، وسرعان مـا زالت هذه الإرهاصات السلبية، حيث شهدت العلاقات الثنائية تحسناً ملحوظـاً بعـد تولي الأمير حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في قطر عام 1995م، حيث كـان الملك الحسين أول مهنئيه بتولي الحكم، ونتيجة تحسن العلاقات بين البلدين تم أنشاء لجنة مشتركة برئاسة وزيري خارجية البلدين، حيث تم عقد أول اجتماع لهـا فـي عمان عام 1996م، تلاه أيضاً اجتماع في الدوحة عام 1997م، وفي زيـارة أميـر دولة قطر للأردن في آذار1999م أوعز بإعادة إحياء العلاقـات الاقتـصادية بـين الجانبين وتفعيل عمل اللجنة الأردنية القطرية المشتركة، وكذلك تكثيـف التـشاور والاتصالات والتعاون على المستوى الرسمي فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية والإقليمية والعربية والإسلامية والعالمية (عبيدات، 2002).

5.4 السياسة الخارجية الأردنية تجاه سلطنة عُمان:

إن العلاقات السياسية الأردنية العمانية بدأت في عهد السلطان قابوس بن سعيد، حيث تم تبادل التمثيل الدبلوماسي فيما بين الجانبين في عام 1972م، توجـت هـذه العلاقة بالكثير من الزيارات الرسمية المتبادلة بين الملك الحسين والسلطان قابوس، في سبيل تطوير العلاقات بين الأردن وعمان في مختلف المجالات وإزاء القـضايا التي تعنيهما سواء أكانت عربية أم دولية، فلقد ظل الملك الحـسين علـى اتـصال مستمر مع السلطان قابوس بخصوص أزمة الخليج الثانية حيث استمرت الاتصالات بين الزعيمين، ووزيري خارجية البلدين فيما يتعلق بأزمة الخليج الثانية حيث ظـل موقف البلدين متجانساً منذ بداية الأزمة وحتى نهايتها، ذلك إن قناعة البلدين تركزت حول ضرورة إنهاء الاحتلال العراقي للكويت من خلال حل عربي ينهـي الأزمـة

ويحول دون تدويلها، فلقد برز التجانس في وجهات النظر الأردنية والعمانية في المواقف المشتركة إزاء غالبية القضايا الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسة الخارجية لكلا البلدين، وهو ما برز في ظل ظروف أزمة الخليج، والقضية الفلسطينية، وعملية السلام، لما آمنت به القيادتين من أهمية السلام في منطقة الشرق الأوسط، ولهذا دعمت عمان الجهود الأردنية من منطلق أن السلام هو الخيار الإستراتيجي الذي ارتضاه الجانب العربي، وأيدت الاتفاقات التي تم التوصل إليها على المسار الأردني الإسرائيلي، وكذلك الجهود التي يبذلها الأردن لتذليل العقبات على المسار الفلسطيني الإسرائيلي لهدف دفع عملية السلام لتصل إلى غايتها ومنتهاها، كذلك وقف السلطان قابوس إلى جانب الملك عبدا الثاني عقب الإعلان عن وفاة الملك الحسين، عبر عن ذلك البيان السلطاني1999/2/7م حيث جاء فيه:".. إن عمان سلطانا وحكومة وشعباً تشارك الأردن الشقيق ملكاً وحكومة وشعباً حزنهم بوفاة الفقيد الغالي، وتعمل بكل جهد وعزم أكيدين لمساندة نجله وخلفه جلالة الملك عبد ا الثاني ابن الحسين ليظل الأردن كما عرفناه قوياً ومتماسكاً وحاضراً في العمل العربي المشترك كما كان دائماً" (زهرة، 2002).

6.4 السياسة الخارجية الأردنية تجاه مملكة البحرين:

تذهب العلاقات الأردنية البحرينية في جذورها إلى ما قبل إعلان البحرين دولة مستقلة في الرابع عشر من آب 1971م، حيث أخذت هذه العلاقة الطابع الرسمي بين الجانبين بعد الاستقلال مباشرة بإقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء، حيث تم افتتاح السفارة الأردنية في المنامة عام 1972م، وحرص البلدان على التشاور وتبادل الآراء حول مختلف القضايا العربية والدولية، منذ بداية عهد الملك عبد ا الثاني تركز ذلك في الزيارات الرسمية المتكررة للبحرين في سياق التنسيق والتشاور، فقد شمل التعاون بين البلدين في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية (الفلاحات، 2006).

الفصل الخامس

أبعاد السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1999-2014م)

1.5 العلاقات السياسية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي:

إن العلاقات بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام هي علاقات تاريخية قديمة، حيث تأسست هذه العلاقات على الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة والتعاون الوثيق، والوضوح الدائم والتنسيق المستمر، فهذه العلاقات لم تأت من فراغ وإنما نتيجة لقبول دول المجلس لواقع الأردن التاريخي والاجتماعي والسياسي والثقافي وقبول سياسات وتطلعات دول مجلس التعاون الخليجي التي تسعى إلى النمو والتطور والاندماج في المجتمعات المنفتحة، وهي تسعى إلى الاستفادة من التجربة الأردنية في كافة المجالات، حيث ساهمت عدة عوامل كمحددات لسياسة الأردن الخارجية، تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من عدم مجاورتها للأردن إلا المملكة العربية السعودية التي تعد بوابة الأردن إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي، فموقع الأردن الجيوسياسي قد ساهم في تعزيز الأمن والاستقرار لدول المجلس بصفة الأردن خط الدفاع الأول كدولة عازلة بين دول مجلس التعاون الخليجي والكيان الإسرائيلي، ولذلك فإن وجود الأردن الجغرافي مع فلسطين المحتلة يعد سداً منيعاً ضد الأطماع والتوسع الإسرائيلي، فالأردن الدولة العربية الوحيدة التي تملك أطول شريط حدودي مع الكيان الإسرائيلي، وبالتالي فإن الأردن يعد العمق الإستراتيجي لدول المجلس من التهديد الإسرائيلي (المشاقبة،2002).

إن البعد العربي في السياسة الخارجية الأردنية، منذ استلام الملك عبدا الثاني سلطاته الدستورية عام 1999م، يذهب تجاه عودة العلاقات الأردنية العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، بعدما نتج عن أزمة الخليج الثانية 1990-1991م من فتور في العلاقات بين الجانبين، فمن خلال الطبيعة الاتصالية وما نتج عنها من ارتباط أوضاع الأردن السياسية والاقتصادية بأوضاع المنطقة،

حيث إن الأردن يتأثر بمتغيرات جواره السياسية والاقتصادية، والأزمات والقـضايا التي تطرأ في المنطقة، من خلال التفاعلات والتناقضات والـصراعات، والتعـاون العربي ومجمل العلاقات التفاعلية فهذه الإبعاد شكلت أهم القضايا التي يتوجب على الأردن التعامل معها في سياسته الخارجية(تليلان، 2000)، حيث حرص الملك عبد ا الثاني على توثيق عرا العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلـك مـن منظور إن التقارب والتطور السريع في هذه العلاقات يخدم الطـرفين فـي مجـال القضايا ذات الاهتمام المشترك، والقضايا العربية والإقليمية والدوليـة (المناصـير، 2003).

جاءت توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، في إطار مقومات وعوامل يشترك بها الطرفين، خلقت حالة من التعاون في مجـال تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية وفي كافة الجوانب، فقد اتـسمت سياسة الطرفين، بالتزام الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بمبـادئ الـشرعية الدولية باحترام سيادة كل دولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، من خلال ترسيخ مبادئ حسن الجوار والتضامن، والسعي لتعزيز الوحدة العربية والالتـزام بميثـاق الجامعة العربية، وإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والتجاريـة علـى أساس المصلحة المتبادلة والمنفعة المشتركة (الشمري، 2000).

لم تكن العلاقة الأردنية الخليجية، مجرد علاقة سياسية قائمة علـى المـصالح المتبادلة فقط، كما هي العلاقات بين الدول، فقد وصلت هذه العلاقة، إلى مـستويات وحدة الهدف والمصير، والتقارب الاجتماعي، الذي جعل من تشابه القيم والعـادات والتقاليد، سمة مشتركة ميزت الأردنيين في أن يكونوا الأقرب للخليجيين، وان يكون الخليجيون هم المرحب بهم دائماً في الأردن والأقرب إليه، وهي علاقة تنطلق مـن ثوابت وإستراتيجيات تعزز مفهوم الأمن المشترك، فأمن الأردن من أمـن الخلـيج، وأمن الخليج من أمن الأردن، ولهذا فإن حرص الخليج، على استمرار ثبات الأردن وصموده أمام التحديات كافة، وتمكينه من أن يحقق ذلك، هو بالمقدار نفسه الذي لا يقبل فيه الأردن أن يسيء أو أن يزعزع أمن أي دولة خليجية أو أمـن مواطنيهـا، حيث وصلت العلاقات الأردنية الخليجية، في مختلف المجـالات، وخاصـة علـى

الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلى مستوى العلاقات الأخوية المتينة والراسخة، بما تقوم عليه من أسس ثابتة من الاحترام المتبادل والتفاهم والتاريخ المشترك واللغة الواحدة والعقيدة الجامعة، توطدت عبر الزمن بحكم الهوية القومية، والجغرافيا والوطن الواحد، ولذلك كانت على الدوام علاقات تعاون وتنسيق، وروابط إخاء ومودة دائمة، ولا تتأثر بالسياسات العابرة والمتغيرات الآنية، فالعلاقات السياسية الأردنية الخليجية كانت على الدوام، تعتبر ذات خصوصية، بأهدافها وإبعادها الإستراتيجية، والمتجذرة منذ عقود طويلة، بناها المغفور له الملك الحسين بن طلال، ويحرص على تعزيزها وإدامتها الملك عبد ا الثاني مع ملوك وأمراء وقادة وشيوخ دول مجلس التعاون الخليجي (الفايز، 2015).

2.5 العلاقات الاقتصادية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي:

شكلت العلاقات الاقتصادية بين الأردن ودول مجلس التعاون أحد محددات السياسة الخارجية الأردنية، فالعلاقات الاقتصادية تعد محدداً تابعاً وليس مستقلا لتعريف العلاقة بين الجانبين، حيث إن مجالات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري كانت دائما ترتبط بطبيعة العلاقات السياسية بين الجانبين، كما إن علاقات الأردن الاقتصادية مع دول الخليج ذات طابع ثنائي بينه وبين كل دولة على حدة، ذلك إن دول مجلس التعاون الخليجي لم تنشئ لنفسها كتلة اقتصادية موحدة، وإنما يجري التركيز على مشاريع التنمية القطرية، فلقد تزايدت معدلات النشاط الاقتصادي بين الأردن ودول المجلس منذ عام 1999م، نظراً لعمليات التكيف والإصلاح الاقتصادي في كل من الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، مما فتح مجالات واسعة في اقتصاديات هذه الدول أمام القطاع الخاص من خلال برامج الخصخصة، وهو ما ساهم في تمكين القطاع الخاص من المساهمة في عملية التنمية المحلية وتوسيع مجالات التبادل الاقتصادي والاستثماري بين الجانبين، بالانتقال من شكل مساعدات ودعم للأردن، إلى شكل منح تعمل على دعم الاقتصاد الأردني،تمهيداً لضم الأردن إلى مجلس التعاون الخليجي، فبالإضافة إلى ما يربط الأردن من علاقات ثنائية مع دول المجلس، فإن إيجاد ميزة اقتصادية سوف تدعم الاقتصاد

الأردني ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي مما سيشكل دعامة حقيقية للاقتـصاد الأردني ولمجمل العلاقات الأردنية الخليجية، مما يؤكد أن المحرك والدافع الإقليمي والدولي هو البعد الاقتصادي في مجمل العلاقات ما بين الدول (تليلان،2007).

كما أكد الملك عبد ا الثاني في مقابلة أجراها معه رئيس تحريـر صـحيفة السياسة الكويتية في 2003/12/20م حيث قال: " إن التعاون الاقتصادي بين الدول هو الأساس الصحيح لإقامة علاقات ثنائية متميزة "، وفي حديثـه عـن العلاقـات الاقتصادية الأردنية مع دول الخليج العربي قال أيضاً: " إن معظم محادثـاتي فـي الخليج تدور حول التعاون الاقتصادي، فإذا أردنا أن نبني مستقبل الشرق الأوسـط، وأن نعزز التجارة والتنسيق الاقتصادي، فيجب علينـا أن نتعـاون فـي المجـال الاقتصادي في الوطن العربي، ولو بقينا ننظر بعين سياسية فقط فلن نبني تعاونـا، ولن يتحسن حال المواطن العربي، ولن يحدث أي تطور في أوضاعنا الاجتماعيـة والاقتصادية (الجار ا ، 2003).

كما قام الأردن بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي و المشار إليها بالمحق (أ)، وهدفت منها الى زيادة التبادل التجاري، وإقامة المنـاطق الحرة، وتفعيل التعاون في مجالات النقل البري والجوي، إضافة إلى برامج تنفيذيـة ومذكرات تفاهم تتعلق بالتعاون الثقافي والتربوي والتنميـة الاجتماعيـة والتعـاون الصحي، والاتفاقيات الثنائية في مجال تحرير تجارة السلع من خلال إزالة العوائـق الجمركية وغير الجمركية، وكذلك اتفاقيات لحماية وتـشجيع الاسـتثمار، وتجنـب الازدواج الضريبي بهدف توسع الأردن ودول المجلس في زيادة فـرص التعـاون بينهما، في ضوء وجود الكثير من القواسم المشتركة مـن حيـث التوجهـات فـي سياسات التحرير التجاري، وعضوية منظمة التجارة العالمية، واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، وأيضاً اتفاقية تفعيل التعاون في مجال الملكية الفكريـة والـسياحة والخدمات المالية وإدارات الجمارك والتجارة الالكترونية، وتسهيل انتقال الأشخاص ما بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي (وزارة الخارجية الأردنية، 2014).

تعد التجارة الخارجية أحد فروع الاقتصاد الذي يهتم بالـصفقات الاقتـصادية التجارية عبر الحدود الوطنية، حيث تعرف التجارة الخارجية بأنها كل عملية تتم بين

الدولة والعالم الخارجي وبعبارة أخرى مع أي دولة، لذا تعد التجارة الخارجية مـن أهم العلاقات الاقتصادية بعد الاتفاقيات فهي تعكس صورة الاتفاقيات التـي كتبـت على الورق إلى صورة حية تتحول إلى التخاطب بالأرقام والكميات المعنية، فالأرقام هي التي تصبح كمؤشر عن إيجابيات أو سلبيات العلاقـات الاقتـصادية، فأهميـة التجارة الخارجية تكمن في حجم الـصادرات والـواردات، ممـا يعكـس صـورة الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والبروتوكولات بين القطاعات المختلفة، إلى أي مـدى تتجه إليه عمليات التبادل في مجال التجارة الخارجية، حيث يمكن من خلال تحليـل حجم التجارة الخارجية فهم العلاقات الاقتصادية وانعكاساتها على العلاقات السياسية، حيث إنه كلما كان هناك علاقات اقتصادية كلما تحسنت العلاقات الـسياسية، ممـا ينعكس ذلك في مزيد من التحسن في العلاقات الاقتصادية، فمن خلال الوقوف على حجم التبادل التجاري كأحد المؤشرات والمعطيات للعلاقات الاقتصادية، يظهر مدى التحسن في العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي والأردن (العلاونة، 2006).

ويرتبط الأردن مع عدد من الدول العربية باتفاقيات أفضليات تجارية واتفاقيات تجارة حرة ثنائية تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية وتعمل جنًبا إلى جنب مع اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى علماً بأن الاتفاقيـة الأخيرة تمنح أفضليات تجارية أكثـر مـن غالبيـة الاتفاقيـات الثنائيـة العربيـة وللمستورد/المصدر حرية الاختيار للاتفاقية التي يرغب بالتـصدير أو الاسـتيراد بموجبها، وهناك عدد من الأفضليات التجارية بموجب اتفاقيـات التجـارة الحـرة الثنائية التي يرتبط بها الأردن مع عدد من الدول العربية والمشار إليها في الملحـق (ج) (وزارة الخارجية الأردنية، 2014):

3.5 التعاون الاقتصادي الأردني مع المملكة العربية السعودية:

إن العلاقات الأردنية مع المملكة العربية السعودية، هي أصلب تحالف إقليمـي موجود لدى الأردن، بعد استئناف العلاقات السياسية بين الجانبين بشكل كامل علـى أثر زيارة وزير الخارجية السعودية للأردن عام 1996م، حيث إن هنـاك تنـسيق

كامل، وعلاقة متينة وذات خصوصية بين الجانبين الأردني والسعودية، ويعود ذلك إلى الترابط التاريخي والجغرافي والاجتماعي والعلاقات المتميزة التي تربط القيـادة في البلدين، حيث ينظر الأردن إلى السعودية كشريك سياسي واقتصادي وتجـاري يمثل مرتبة متقدمة في علاقاته الخارجية، وتتـسم العلاقـات الأردنيـة الـسعودية بخصوصية تميزها عن غيرها من العلاقات مع باقي دول مجلس التعاون الخليجـي الأخرى نظراً للتقارب الجغرافي والتعاون الوثيق في مختلف المجالات، فقد تجذرت العلاقات بين البلدين في مختلف المستويات منذ توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي والاجتماعي في عام1962م، واستناداً لهذا البرتوكول تم تشكيل اللجنـة الوزاريـة الأردنية السعودية المشتركة التي عقدت أول اجتماع لها في عام 1966م، فـالأردن والسعودية من الدول التي تبنت فكرة تحرير التجارة العربيـة مـن خـلال تفعيـل الاتفاقيات الثنائية، لذلك سادت بين الأردن والـسعودية اتفاقيـات ثنائيـة تجاريـة واستثمارية، حيث أنه من شأن هذه الاتفاقيات والإجـراءات أن تـسمح للـشركاء التجاريين بتجاوز الحواجز فيما بينهم وتحقيق المصلحة بين الطـرفين، فالعلاقـات الاقتصادية الأردنية السعودية تبنى وتستند على أساس متين من الاتفاقات الثنائيـة، والتي تعود بالفائدة على حركة التبادل التجاري النفعي بين البلدين، مما يسهم في دفع عجلة الاستثمارات المتبادلة وتحقيق التنمية والمصالح المشتركة، وتعزيـز انتقـال العمالة إلى سوق العمل مما يزيد من الإنتاج القومي، وتؤتي ثمارها على الـصعيد الاقتصادي لكلا البلدين، من حيث إن الدولة التي تستقطب مثلا العمالة الماهرة تثمر هذه العمالة في الإنتاج القومي، وبالمقابل تسهم تحويلات العاملين في رفد الاقتـصاد الوطني من خلال هذه العمليات التحويلية التي تسهم في تحريك السوق، وتعزز من الإنتاج وتشبع وتحقق الحاجات الضرورية وتسهم في التقليل مـن نـسبة البطالـة والفقر، وتخفف من أعباء الحكومة، إضافة إلى المساعدات التي تسهم فـي زيـادة الإنتاج القومي وتقلل من العبء على الحكومة حسب نوع المساعدات مادية أو عينية (العلاونة، 2006).

وفي ضوء اجتماعات اللجنة الأردنية السعودية المشتركة خلال الحقبة مـن1999-2014 كان من نتائجها ما يلي (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، 2015) والمشار إليه بالملحق(ب)

كما جاء أيضاً اجتماع اللجنة الوزارية الأردنية السعودية المشتركة في دورتها 14 برئاسة وزير الصناعة والتجارة ومشاركة غرفة التجارة والصناعة في الأردن، ورئاسـة وزير النقل عن الجانب السعودي، في الرياض خلال الحقبة 10-2014/6/12م، تناولت اجتماعات هذه الدورة عدداً من المحاور أهمهـا التعـاون فـي المجـالات الاقتـصادية والاجتماعية والصناعية والاستثمارية، كمـا تـضمن محـضر الاجتماعـات تـسهيل الإجراءات ومعالجة بعض المعوقات التي تعترض سبيل التبـادل التجـاري بـين البلدين، إضافة إلى حث أصحاب الأعمال على تبادل الزيارات لاستكشاف الفـرص التجارية والتصديرية والاطلاع على الفرص الاستثمارية بهـدف إقامـة المـشاريع الصناعية والتجارية والخدمية المشتركة (وزارة الخارجية الأردنية، 2014).

وعبر تاريخ العلاقات الأردنية السعودية المتميزة قامت الـسعودية بتقـديم الـدعم المتواصل للأردن ومن ذلك المنحتان النقديتان اللتان قدمتا للأردن في عام 2011م، لدعم الموازنة بقيمة 1.4 مليار دولار، والمنحتان النقديتان اللتان قدمتا أيضا في عام 2013م، بقيمة 330 مليون دولار، فضلا عن مبلغ 1.25 مليار دولار الذي يمثل نصيب السعودية من منحة دول مجلس التعاون الخليجي البالغة 5 مليارات دولار لدعم مشاريع تنموية على مدار خمس سنوات،حيث إنه وخلال المدة من عام 1999م-2014م شهدت تقـدماً فـي حجم التبادل التجاري بين البلدين، ويمكن رصد العلاقات الاقتصادية بينهما في نـشرات البنك المركزي الأردني للتقارير السنوية لسنوات هذه الفترة يبين الصادرات والمستوردات والميزان التجاري والتطور الاقتصادي بين البلدين في الجدول رقـم(2) التـالي (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، 2015):-

جدول رقم (2)

الصادرات والمستوردات بين الأردن والسعودية بالمليون دينار

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
1999	100.000	107.000	- 7
2000	92.049	106.188	- 14.139
2001	95.556	110.950	- 15.394
2002	105.339	105.501	- 000.162
2003	109.384	459.384	- 350.000
2004	138.282	114.660.7	- 1.008.325
2005	172.319	175.836.4	- 1.586.045
2006	272.066	208.098.2	- 1.586.045
2007	260.673	201.401.7	- 1.753.344
2008	337	2019	- 1758.5
2009	377.5	1729	- 2246
2010	275.2	12993	- 1335.7
2011	447.7	2965	- 12717.8
2012	523.5	3458.6	- 2935.1
2013	651.3	2853.6	- 2201.7
2014	708.6	3162	- 2453.4

ففي الحقبة 1999-2014م فقد قفزت صادرات الأردن للمملكة العربية السعودية من 100.000 مليون دينار في عام 1999م لتصل إلى 708.6 مليون دينار في عام 2014م وبنمو بلغ 321.7%، أما مستوردات المملكة فقد قفزت من 107.000مليون دينار في عام 1999م لتصل إلى 3162 مليون دينار في عام 2014م وبنمو بلغ 2032%، وبناء على ذلك تطور حساب الميزان التجاري من عجز بقيمة 7 مليون دينار إلى عجز بقيمة 2453.4 مليون دينار في عام 2014م، وبالنسبة للتركيب السلعي للمستوردات فقد شكلت مستوردات المملكة من المنتجات المعدنية وتحديدا النفط حيث قفزت من حوالي 12.2 مليون دينار في عام 1999م لتصل 1496.3 مليون دينار في عام 2014م، ففي دراسة أعدها مركز الدراسات الاقتصادية والصناعية في غرفة صناعة عمان عام2014م، حول تطور الميزان السلعي للمملكة في إطار تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث استفاد

الأردن بشكل جيد من الاتفاقية وظهر هذا جلياً من خلال نمـو الـصادرات بـشكل ملحوظ مقارنة مع حقبة ما قبل التوقيع على الاتفاق إلى أن نسبة صادرات المملكـة إلى إجمالي المستوردات أظهر أن هناك فرصاً للنمو يمكن أن تتحقق، بالرغم مـن تنامي عجز الميزان التجاري إلا أن تتبع تطور ونمو المستوردات أظهر أن منـشأ ذلك يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار وكمية الطاقة المستوردة خاصة فيما يتعلق بالموازين الثنائية مع السعودية وبعض دول الخليج، حيث قفزت إجمالي صـادرات الأردن للدول العربية الموقعة على اتفاقية إقامة منطقة التجـارة الحـرة العربيـة الكبرى من 525.9 مليون دينار عام 1999م لتصل إلى 2341.1 مليون دينار في عام 2014م بنمو إجمالي بلغ 345.1 % ولتشكل ما نسبته 46.9 % من إجمـالي صادرات المملكة لدول العالم، أما مستوردات المملكة من الدول العربيـة الموقعـة على الاتفاقية فقد قفزت أيضاً من 521.5 مليون دينار في عام 1999م لتصل إلـى 3836.9 مليون دينار في عام 2014 وبنمو إجمـالي بلغـت نـسبته 462.7%، ولتشكل ما نسبته 34.7 % من إجمالي مستوردات المملكة السلعية، ويمكن القول إن السبب الرئيس لتنامي الأهمية النسبية لمستوردات الأردن من الدول العربية يعـود لارتفاع فاتورة الطاقة المستوردة ومشتقاتها والتي جاء معظمها من السعودية (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، 2015).

وتعد الاستثمارات السعودية في الأردن ذات أثر ايجابي في الاقتصاد الأردني، حيث بلغ حجم الاستثمارات السعودية، حوالي 1.335 مليار دينار أردني، ليشكل ما نسبته 54% من استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت الحكومة السعودية أقرت من خلال مجلس التعاون الخليجـي تخـصيص مبلـغ 1.25 مليـون دولار كمساعدات للأردن، من ضمن خمس مليارات يقدمها الصندوق الخليجي للتنمية، كما تم تقديم مبلغ 200 مليون دولار لمواجهة الضغوط المتزايدة خاصة مع ارتفاع إعداد اللاجئين السوريين للأردن (جريدة الرأي، 2013).

4.5 التعاون العسكري والأمني الأردني السعودي:

تعد السعودية الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون الخليجي التي لها حدود مع الأردن، وفي عام 1950 تم توقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الأردن والسعودية وهو ساري المفعول، ويتضمن الدفاع المشترك، وفي مجال التعاون الأمني، فقد طلب الجانب السعودي المشاركة في الدورات التدريبية، التي تنظم من قبل مديرية الأمن العام في الأردن، وفي الدورات التدريبية في مجال الأركان والقوات الخاصة، كذلك التعاون من خلال عقد اجتماعات دورية مشتركة بين قادة حرس الحدود في البلدين، لمنع التسلل والتهريب ودخول أي أشخاص بطريقة غير شرعية لأي من الجانبين، وكذلك في مجال مكافحة المخدرات (البدارين، 2015).

إن الحملة العسكرية السعودية الخليجية (عاصفة الحزم) على الحوثيين في اليمن أعادت صياغة بعض المواقف القلقة والحساسة بالنسبة للأردن، وقد تصلح كأساس لوضع اعتبار للتحالف الإستراتيجي بين الدول الخليجية حيث ان الأزمة اليمنية توضح مدى التعاون الأمني والإستراتيجي بين المنظومة الخليجية بقيادة السعودية بالنسبة للأردن، حيث إن الحملة السعودية على الحوثيين في اليمن فرصة مناسبة لاستعراض أهمية الأردن بالنسبة للمنظومة الخليجية، خصوصاً إن التحالف الدولي ضد الإرهاب والمعركة ضد تنظيم "الدولة" في العراق وسوريا كرست التعاون العسكري وتحديداً في مجال الطائرات المقاتلة بين الأردن من جهة وكل من الإمارات والسعودية والبحرين من جهة أُخرى، إن أهمية الحملة ضد الحوثيين بالنسبة للأردن تحديداً تكمن في أن الفرصة متاحة لوجستياً وجغرافياً للاستعانة دوماً بالخبرة الأردنية عندما يتعلق الأمر بقضايا الأمن القومي الخليجية، خصوصاً إن عمان نشطت في الدعوة لتحالفات عسكرية الطابع، على هذا الأساس اندفع الأردن ودون تردد في إعلان المشاركة بالقوات الجوية التي شكلتها السعودية لمنع الحوثيين من السيطرة على اليمن الجنوبي، وبدا أن الحماس الأردني تحديداً للبرنامج العسكري السعودي التصعيدي في اليمن أقرب إلى برامج التحالف السياسي حيث

كان الملك عبد ا الثاني قد دعا علناً لتحالف عربي إسلامي يتولى مواجهة الإرهاب (السعودية، 2014).

لذلك من المؤمل أن تساهم عملية "عاصفة الحزم" في ترطيب الأجـواء التـي كانت ملتهبة بعد مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي الأخير 15-2015/24م بين عمـان والرياض، خصوصا بعد تكرس الشعور الأردني بأن الـشقيق الـسعودي يتجاهـل الحاجات الاقتصادية والمالية الأردنية الملحة، بطبيعة الحال لا يمكن توقع المـسافة التي ستقطعها العملية وتداعياتها في الجانب السياسي لكن يمكن من الآن توقع العودة لإيقاع أردني منخفض قليلا تجاه الانفتاح على إيران على أمل أن تتحسن الأوضاع مع الرياض ومجلس التعاون الخليجي بالنسبة للأردن(البدارين، 2015).

5.5 العلاقات الاقتصادية الأردنية مع دولة الإمارات العربية:

وقعت الأردن مع الإمارات العربية المتحدة مجموعة من الاتفاقيات منذ عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها، وتجاوز آثار حرب الخليج الثانية، لتنظيم مجالات التعاون الاقتصادي بين الجانبين وهي(وزارة الصناعة والتجارة الأردنيـة، 2015) والمبينة بالملحق(أ)

ولتعزيز وتطوير العلاقات القائمة سعى كل من الأردن والإمـارات العربيـة المتحدة إلى:

1- متابعة ما تم الاتفاق عليه بين الجانبين في محضر اجتماعات الدورة الثانية للجنة الوزارية المشتركة والتي عقدت فـي عمـان خـلال الفتـرة 20-2014/12/21م، بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وإيجاد حلول عملية للصعوبات التي تواجه حركة التبادل التجاري بينهما.
2- تنسيق مواقف البلدين على المستوى الدولي في منظمـة التجـارة العالميـة وعلى مستوى جامعة الدول العربية.
3- التعاون مع صناديق التمويل الإماراتية للمساهمة في تمويل وتنفيذ الكثير من المشاريع والمبادرات ذات الأولوية فـي عـدد مـن القطاعـات الحيويـة كالصناعة والتعدين والنقل والطاقة والمياه والبنية التحتية والصحة والتعليم.

وخلال الحقبة 1999-2014م فقد قفزت صادرات الأردن، لدولة الإمـارات العربية المتحدة من 67.2 مليون دينار في عام 1999م لتصل إلى 201.4 مليـون دينار في عام 2014م، بنسبة نمو تراكمي بلغت 213.4%، أما مستوردات الأردن فقد قفزت من 22 مليون دينار لتصل إلى 776 مليون دينار في عام 2014م بنسبة نمو بلغت 120 .% ترتيبا على ذلك قفز حساب الميزان التجاري الثنائي بين البلدين من فائض لصالح الأردن بقيمة 48.3 مليون دينار في عام 1999م إلى عجز بقيمة 574.6 مليون دينار عام 2014م، أما الاستثمارات الإماراتية في الأردن فقد تجاوز مجموع الاستثمارات لغاية شهر 2013/12م فقد بلغت 365 مليون موزعـة علـى قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، فيما تجاوز حجم الاستثمارات الإماراتية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة 10 مليارات دولار جاء من خلال ثلاثة مـشاريع رئيسة: مشروع مرسى زايد ومشروع تشغيل الخـدمات البحريـة لمينـاء العقبـة ومشروع تطوير حي الكرامة، إضافة إلى تقديم الإمارات العربيـة المتحـدة 1.25 مليار دولار حصتها من المنحة التي وافق مجلس التعاون الخليجي على تخصيصها للأردن والبالغة 5 مليارات دولار للمساهمة في تمويل المـشاريع التنمويـة خـلال الأعوام 2012-2016م (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية،2015).

6.5 التعاون العسكري والأمني الأردني مع دولة الإمارات العربية المتحدة:

يمكن القول إن التعاون العسكري الأردني مع دولة الإمارات العربية بدأ منـذ تأسيس دولة الإمارات العربية، وذلك من خلال ما قدمه الأردن من الخبرة العسكرية لجيش الإمارات، بتقديم كل وسائل التعاون العسكري من تـدريب وعمـل دورات عسكرية للجيش وكذلك تأسيس الكوادر العسكرية الإماراتية، بالإضـافة إلـى قيـام الأردن بإرسال وحدات من الأمن العام للقيام بتأسيس وحدات الأمن العام الإماراتي، وكذلك التعاون في مجال تدريب أفراد من الشرطة الإماراتية في الأردن والدراسـة في كلية الشرطة، وفي جامعة مؤتة/ الجناح العسكري، (المشاقبه، 2001).

كما أن هناك أيضاً تمارين عسكرية مشتركة، لوجيستياً وعملياتياً وإستراتيجياً، ولا شك أن هناك فائدة كبيرة للأطراف كلها وهناك تمرينات عسكرية مـع الأردن

منذ ثمانية سنوات وكان هناك مشاركة أردنية في حفظ السلام وحفظ الأمن، ودائمـاً هناك تواصل مع دولة الإمارات العربية، حيث تم التعاون العـسكري مـن خـلال العسكري(سوفكس) الذي يتخصص في توفير متطلبات العمليات الخاصة، ومعالجـة قضايا الإرهاب والقضايا الأمنية وفيما يتعلق بمسألة محاربة الإرهاب، حيث إن هذا المعرض يشكل حالة من التعاون العسكري والأمني بين الأردن ودولـة الإمـارات العربية، وإن هناك تعاون جيد وتبادل معلومات وهذا يساهم في إيقـاف محـاولات زعزعة الأمن، ذلك إن دول الخليج العربي استفادت من خبرة الضباط الأردنيين منذ خمسة عشر عاما(جريدة الشرق الأوسط، 2011).

7.5 التعاون الاقتصادي الأردني مع مملكة البحرين:

لقد أنشئت اللجنة العليا الأردنية البحرينية المشتركة علـى مـستوى رئيـسي الوزراء في البلدين بتاريخ 1997/7/1م، حيث تم رفع اللجنة المشتركة إلى لجنـة عليا بعد أن كانت على مستوى وزيري الاقتصاد وعقدت اللجنة العليـا المـشتركة اجتماعها الأول في نيسان عام 2000م، حيث تم التوقيـع علـى مـا يلـي(وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، 2015) والمشار إليه بالملحق(أ).

ففي خلال الحقبة 1999- 2014م فقد قفزت صـادرات الأردن مـن 14.3 مليون دينار في عام 1999م لتصل 41.3 مليون دينار فـي عـام 2014م بنمـو إجمالي بلغ 149%، أما مستوردات الأردن فقد قفزت من 9.9 مليون دينار لتـصل 182.4 مليون دينار في عام 2014م بنمو إجمالي بلغ 1738 %. وبناء على ذلـك تطور حساب الميزان التجاري من وفر بقيمة 4.5 مليون دينار إلى عجـز بقيمـة 146.8 مليون دينار في عام 2014م، أما بخصوص التركيـب الـسلعي للميـزان التجاري فقد شكلت مستوردات الأردن من المنتجات المعدنية(الوقود المعدني والمواد القارية) الحصة الأكبر، فقد بلغت 150.9 مليون دينار أو ما نسبته 82.6 % مـن إجمالي مستوردات الأردن من البحرين، وشكلت صادرات الأردن من الـصناعات الكيماوية الحصة الأكبر بقيمة بلغت 5.7 مليون دينار في عام 2014م مقابـل 1.7 مليون دينار في عام 1999م، وبلغ حجم الاستثمارات البحرينية فـي الأردن 319

مليون دينار أردني في قطاعي الخدمات والـصناعة (وزارة الـصناعة والتجـارة الأردنية،2015).

8.5 التعاون العسكري والأمني الأردني مع مملكة البحرين:

في إطار التعاون العسكري والأمني بين الأردن والبحرين تم توقيع بروتوكول للتعاون الأمني مع مملكة البحرين في عام 1999م، وأيضاً تم توقيع اتفاقية للتعاون العسكري في عام 2000م، وانبثق عن هذه الاتفاقية لجنة عسكرية مشتركة للتعاون العسكري الأردني البحريني التي تبحث سبل تطوير وتعزيز برامج التعـاون فـي المجالات العسكرية كافة، خاصة في مجال التدريب كمهمات قـوات الـدرك فـي البحرين التدريبية والتمارين المشتركة(وكالة الأنباء الأردنية،2015).

كذلك التقى الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة، مع الملك عبد ا الثاني ابن الحسين، في عمان2015/2/9م، لبحث التعاون الأمني والعسكري، فضلاً عـن الحرب ضد تنظيم داعش، وتطوير وتعزيز جميـع خيـارات التعـاون والتنـسيق المشترك بين البلدين، مؤكد أن الأردن بخبراته وإمكاناته العسكرية المتقدمة، كـان الداعم الرئيس عند تأسيس "قوة دفاع البحرين"(دوت مصر، 2015).

كما تم عقد دورات تدريبية للقضاة العسكريين في إطار التعاون القـائم بـين المعهد القضائي الأردني والقضاء العسكري البحريني من خـلال تقـديم الخبـرات النظرية والعملية في خدمة القضاء العسكري لدولة البحرين(المدينة نيوز، 2015).

9.5 التعاون الاقتصادي الأردني مع دولة قطر:

لقد عقدت اللجنة الأردنية القطرية المشتركة في دورتها الرابعة فـي الدوحـة بتاريخ 2004/1/11م برئاسة وزيري خارجية البلدين حيـث تـم التوقيـع علـى الاتفاقيات التالية(وزارة الصناعة والتجارة الأردنية،2015) والمشار إليه بالملحق(أ)

ففي خلال الحقبة 1999-2014م تدرجت صادرات الأردن إلى قطـر مـن 20.7 مليون دينار لتصل إلى 69.8 مليـون دينـار بنمـو بلـغ 237.2%، إمـا المستوردات فقد نمت من حوالي 7 مليون لتصل 10.1 مليـون دينـار فـي عـام

2014م،وبناء على ذلك تطور الميزان التجاري من وفر بقيمة 13.7 مليون دينـار في عام 1999م إلى وفر بقيمة 59.7 مليون دينار في عام 2014م، ولقـد احتلـت صادرات المملكة النباتية الحصة الكبرى بقيمة 25.5 مليون دينار تلتهـا الحيوانيـة 14.8 مليون دينار، وجاءت صادرات المملكة من بند المعدات والآلات والأجهـزة الإلكترونية ثالثاً بقيمة 10.6مليون دينار، أما مستوردات المملكة من قطر فقد جـاء معظمها من بند اللدائن ومصنوعاتها والمطاط بقيمة 12.3 مليون دينار، وبلغ حجم الاستثمارات في عمان 1.5 مليار دولار، وبلغ حجم الاستثمارات القطرية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار 140 مليون دولار في قطاعات الـصناعة، والـصحة، وسوق الأوراق المالية، أما بخصوص المنحة الخليجية، فلا تـزال قطـر تتجاهـل مذكرة التفاهم المبرمة مع الأردن منـذ عـام 2012م، ولـم تقـم قطـر بتوريـد المخصصات التي التزمت بها استجابة إلى قرار مجلس التعاون الخليجي والبالغـة 1.25 مليار دولار، ومضى أكثر من ثلاثة أعوام على قرار المجلس الأعلى لـدول مجلس التعاون الخليجي، مما يشير إلى أنه لا نية لدى الجانب القطري للمساهمة في المنحة الخليجية بالرغم من عدم تلقي الأردن أي رد رسـمي بـذلك مـن الجانـب القطري(وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، 2015).

10.5 التعاون العسكري والأمني الأردني مع دولة قطر:

ساهمت الكفاءات العسكرية الأردنية بدعم دولة قطر في بناء وتطوير مؤسـسات الجيش والشرطة والمخابرات، وساهمت الاتصالات الأردنية في تهدئة الخلاف بين قطر والبحرين نتيجة الخلاف ما بينهما على الحدود، سعياً من الأردن للحفاظ علـى الأمن والاتجاه نحو الوصول إلى الحل القضائي الدولي، والعدل عـن الميـل إلـى النزاع العسكري والعودة إلى الحوار الأخوي، وهو ما تمخض عنه صـدور حكـم محكمة العدل الدولية الذي بين الحدود بين الطرفين، الذي تم قبوله من قبل الجانبين القطري والبحريني وانتهاء هذه الأزمة(عبيدات، 2002).

11.5 التعاون الاقتصادي الأردني مع سلطنة عُمان:

يرتبط الأردن مع سلطنة عمان بعدة اتفاقيات ومذكرات تعاون، فقد تم تشكيل لجنة أردنية عمانية مشتركة حيث أقرت في دورتها السادسة في مسقط بتاريخ 2002/3/3م عدة مشاريع واتفاقيات منها (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية،2015)) والمشار إليه بالملحق (أ).

أما خلال الحقبة 1999-2014م قفزت صادرات الأردن من 10.7 مليون دينار في 1998 إلى 28.9 مليون دينار بنمو بلغ 170%، أما مستوردات الأردن فقد قفزت من 7 مليون دينار لتصل 14.7 مليون دينار في عام 2010، بنمو بلغ 110..% وبناء على ذلك نما وفر الميزان التجاري من 3.6 مليون دينار في عام 1999م إلى 14.2 مليون دينار في عام 2014م. ولقد شكلت صادرات الأردن من بند الصناعات الكيماوية الحصة الأكبر بقيمة 13.7 مليون دينار في حين شكلت مستوردات الأردن من بند صناعة الأغذية والمشروبات الحصة الأكبر بقيمة بلغت 3.2 مليون دينار.

12.5 التعاون العسكري والأمني الأردني مع سلطنة عُمان:

إن التعاون الأردني العماني العسكري كان منذ بدايات تسلم السلطان قابوس للحكم، في استعادة الدولة سيطرتها على ترابها الوطني، والحفاظ على الأمن وترسيخ الوحدة الوطنية العمانية في ظل ما تعرضت له عمان من قبل حركة التمرد في ظُفار أو فيما يتعلق ببناء القوات المسلحة العمانية، أو فيما يتعلق ببناء عمان ككل، من خلال وقوف الأردن بوضع كتيبة عسكرية أردنية تحت تصرف القوات العمانية، وتزويد القوات العمانية بالطائرات، لما مرت به عمان من خطورة نتيجة حركة التمرد في ظُفار، حيث إن هذا الدعم شكل نقطة تحول كبيرة لصالح القوات العمانية، ولم تنسحب الكتيبة من عمان إلا في عام1975م، وساهمت الأردن في تدريب القوات العمانية وتقديم الإرشاد والاستشارة لهم لبناء القوات العمانية العسكرية (زهرة،2002).

13.5 التعاون الاقتصادي الأردني مع دولة الكويت:

قام الأردن ودولة الكويت بتاريخ 2002/10/13م، على توقيع اتفاقية إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين حكومة البلدين برئاسة وزيري الخارجية، وقد تم المصادقة على هذه الاتفاقية بتاريخ 2002/12/17م، من قبل الجانب الأردني كما تم المصادقة الكويتي بتاريخ 2003/9/21م، وحلت هذه اللجنة محل اللجنة الفنية المشتركة التي كانت تعقد بإشراف وزارة الصناعة والتجارة حتى عام2002م، وقد عقدت اللجنة اللجنة اجتماعها الأول في الكويت بتاريخ 2004/1/11م برئاسة وزيري خارجية البلدين، وقد تم التوصل إلى الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم التالية(وزارة الصناعة والتجارة الأردنية،2015) والمشار إليه بالملحق(أ)

إضافة إلى متابعة تعزيز وتطوير العلاقات في مجال تنسيق مواقف البلدين على المستوى الدولي في منظمة التجارة العالمية، وعلى مستوى جامعة الدول العربية وخاصة في مجالات قواعد المنشأ العربية التفصيلية ومفاوضات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية وإنشاء اتحاد جمركي عربي، وتعزيز التعاون الأردني مع صناديق التمويل الكويتية للمساهمة في تمويل وتنفيذ المشاريع في عدد من القطاعات الحيوية كالصناعة والتعدين والطاقة والمياه والبنية التحتية والصحة والتعليم، أما خلال الحقبة 1999-2014م فقد قفزت صادرات الأردن من 27.3 مليون دينار في عام 1999 إلى 172.2 مليون دينار في عام 2014م بنمو بلغ 134.4% ،في حين قفزت المستوردات من 4.2 مليون دينار في عام 1999م إلى 143.3 مليون دينار في عام 2014م بنمو بلغ 1990.% أسفرت التطورات السابقة إلى تراجع الموقف التجاري الأردن من فائض بقيمة 23.1 مليون دينار إلى عجز بقيمة 23.7 مليون دينار، وتبوأت مستوردات الأردن من بند المنتجات المعدنية الحصة الكبرى بقيمة 48 مليون دينار فيما تبوأت مستوردات اللدائن والمطاط ثانياً بقيمة 29.9 مليون دينار فيما تبوأت صادرات الأردن النباتية الحصة الكبرى بقيمة بلغت 26.8 مليون تلتها مستوردات الأردن من الصناعات الكيماوية بقيمة بلغت 9.4 مليون دينار، وتبوأت الاستثمارات الكويتية في الأردن المرتبة الثانية بالنسبة لحجم الاستثمارات العربية والأجنبية، وبقيمة تصل 10 مليارات دولار موزعة على

عدد من القطاعات أهمها السياحة والصناعة والبنوك والاتصالات منها 800 مليون دولار تقريباً مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار وذلك في مجال قطاعات الصناعة والزراعة والمستشفيات، إضافة إلى ما سيتم تقديمه في إطـار المنحـة الخليجيـة المقررة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بقيمـة 1.25 مليـار دولار لتمويـل مشاريع تنموية في الأردن(وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، 2015).

14.5 التعاون العسكري والأمني الأردني مع دولة الكويتي:

لقد تزايد التعاون العسكري والأمني بين الأردن ودولة الكويت، إذ تم افتتـاح مكتبي ارتباط واتصال عسكري بين الجانبين الأول كان في عـام 2000م، حيـث توالت الاتصالات بين الجانبين في العام 2003م، وتم التوقيـع فـي عمـان علـى البروتوكول العسكري بين القوات المسلحة الأردنية والجيش الكويتي، وتبـع هـذا البروتوكول التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون العسكري بينهما، وقامـت الجهـات الأمنية الكويتية بالاستعانة بمديرية الأمن العام لاستقدام مدربين في مجالات عـدة، حيث قام مدربون عسكريون بتدريب وحدات من أجهزة وزارة الداخليـة الكويتيـة خاصة قوات حرس الحدود ومكافحة الشغب (وزارة الخارجية الأردنية، 2015).

كما شارك الأردن في ندوات حسم الغربان وهي تمارين انطلقـت فـي عـام 1999م على شكل ندوات ثم تطورت فعاليات مراحلها تدريجياً لتصل إلى مـستوى التدريبات العسكرية المشتركة، في الكويت بالإضافة لمشاركة دول مجلس التعـاون الخليجي وبعض الدول الأجنبية، وهو التمرين الأول الـذي يقـام لأول مـرة فـي الكويت، متعدد الجنسيات على المستوى الإقليمي والدولي، حيث إن هذه التـدريبات تغطي إدارة الأزمات والدفاع الجوي ومكافحة العمليات الإرهابيـة والـدفاع ضـد أسلحة الدمار الشامل، وأيضا إجراءات تبادل المعلومات على المـستوى الإقليمـي، والتعاون والتنسيق والعمل المشترك في دعم العمليات العـسكرية والأمنيـة(موقـع عمان1، 2015).

15.5 موقف الأردن ودول مجلس التعاون من المتغيرات الإقليمية والدولية:

يمكن اعتبار تزايد التعاون العسكري والأمني بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، مؤشراً على إحساس الجانبين بالتحديات الأمنية نفسها، فالأردن أصبح يعد دول الخليج عمقاً إستراتيجياً له بعد احتلال العراق وما تـلاه مـن عوامـل عـدم الاستقرار والتي تؤثر على الأردن بالتأكيد، وكـذلك علـى دول مجلـس التعـاون الخليجي أيضاً، حيث إن خروج العراق من معادلة ميزان القوة الإقليمي أحدث خللاً كبيراً في ميزان القُوى في الوقت الراهن(قطيشات، 2002).

1.15.5 أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م:

إن الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي جزء من المنظومة العالمية، حيث إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أثرت على واقع العلاقات الدولية، كواحدة من أهم القضايا الدولية، إضافة إلى ما جرى من إعادة هيكلة النظام الدولي، بعـد انحـسار وتفكك منظومة الإتحاد السوفيتي، مما سمح للولايات المتحدة بـأن تنفـرد بالنظـام الدولي كقوة وحيدة مقارنة بأي قوة دولية أُخرى، فدول مجلـس التعـاون والأردن تأثرت بهذه الأحداث بحيث انعكست على سياساتها وعلاقاتها الدوليـة، ولقـد أكـد الجانبان على أهمية محاربة محاولات الربط بين الدين الإسلامي وظاهرة الإرهـاب الدولي وعدم تحميل العرب والمسلمين مسئولية ارتكاب مثل هذه الإعمال، وذلك لأن الإرهاب ينافي جميع مبادئ الإسلام، إذ توافقت الاتجاهات من حيث الموقف تمثلت في إستراتيجية التعامل مع مكافحة الإرهاب من خلال ملاحقـة خلايـا الإرهـاب وتفكيكها، وفي الوقت نفسه السعي تجاه معالجة الأسباب التي تـؤدي إلـى أعمـال إرهابية وفي مقدمتها القضايا السياسية، حيث تلتقي وجهتا النظـر الأردنيـة ودول مجلس التعاون في موقفها من الإرهاب وأحداث سبتمبر، والتي اتخذت مـن خـلال المواقف الفردية تم التعبير عنها بالتصريحات أو عـن طريـق القيـام بالزيـارات والاتصالات المختلفة للتأكيد على رفضها للإرهاب ووقوفها إلى جانـب الولايـات المتحدة الأمريكية (هيثم، 2002).

ولقد تم التأكيد على موقف دول مجلس التعاون الخليجي الجماعي في البيـان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول المجلس الذي عقـد فـي جـدة بتـاريخ 2001/9/23م، الذي أدان تلك الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وموقف دول المجلس من قضية الإرهاب ودعمها لكل الجهود الدولية الرامية إلى محاربـة الإرهاب، إضافة إلى عدم إهمال ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إرهاب منظم من قبل إسرائيل، ورفض الحملة الإعلامية التي تشن ضد السعودية نتيجة أحـداث سبتمبر، ورفض فكرة اتهام العرب بمسألة الإرهاب، ومسألة تقسيم العـالم مـع أو ضد، ولقد أكد الأردن أيضاً على زيادة التعاون والتأكيد على الأمن المـشترك فـي ميدان تبادل المعلومات عن أعضاء التنظيمات الإرهابية وأماكن تواجدهم ونـشاطهم بالإضافة إلى التعاون مع الجانب الأمريكي في هذا المجال، مع تأكيـد الأردن إلـى وان هناك ضرورة للتفريق بين مفهومي الإرهاب وحق المقاومة المشروعة للشعوب التي ترزح تحت وطأة الاحتلال، وأن الأردن يقف موقفـاً صـلباً مـن الإرهـاب والعمليات الإرهابية ضد المدنيين في كل مكان، مع التأكيد على ضـرورة زيـادة درجة التنسيق الأمني المشترك في مجال مكافحة الخلايا الإرهابية برفـع مـستوى التنسيق الأمني بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي (عبيد، 2004).

2.15.5 العراق:

يمكن القول إن السياسة الخارجية الأردنية كانت واضحة، فالأردن اعتـرض سياسيا على الغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003م، وكان هناك تفاوت في المواقف تجاه احتلال العراق الذي كان خارج إطار الأمم المتحدة سواء على مستوى دول الخليج أم الأردن، فقد أبدت الكويت دعماً كاملاً لهذه العملية، إضافة إلى تقـديم قطر دعماً وإسناداً لوجستياً تمثل باستخدام الجيش الأمريكي لقاعدة "الكثير" القطرية، إضافة إلى استخدام البحرين كقاعدة خلفية للأسـطول الخـامس الأمريكـي، أمـا السعودية فلقد أعلنت من جانبها أنها لن تسمح باستخدام أراضيها لدخول العراق، كما لن تقدم أي مساعدات للقوات الأمريكية، وقام الأردن أيضاً بالإعلان أنه لن يشارك بأي عمل عسكري ضد العراق، وأنها لا تسمح بأن تكون أراضيه معبـراً لـدخول

القوات الأمريكية للعراق، أما باقي دول الخليج فقد كان موقفهـا الرسـمي يتمثـل بمطالبة النظام العراقي السابق بالامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بنزع سلاحه وعدم تهديد جيرانه، وفي الوقت نفسه كانت هذه الدول والأردن تعلن أنها مع الشعب العراقي في التخلص مما يعانيه من عزلة وحصار اقتصادي، وأنها ضد أي عمل عسكري يستهدف العراق، مفضلة اللجوء إلى أسلوب الحوار والضغط السياسي على النظام والذي تعده الولايات المتحدة عامل توتر وعدم استقرار فـي المنطقـة (قطيشات،2002).

لقد شكل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة نتيجة احتلال العراق تهديـداً لبعض دول المنطقة كسوريا وإيران، مما جعل المنطقة مهددة بحدوث الـصراعات والأزمات بما يذهب إلى تهديد الأمن الإقليمي لدول الشرق الأوسط، حيث عمد هذا الوجود على تفكيك النظام الإقليمي العربي لمنع أي تقارب تحالفي قـومي أو دينـي يمكن أن يقاوم السياسة الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى التأثيرات السلبية الكثيـرة على اقتصاديات دول المنطقة، مما زاد في تردي أوضاعها السياسية والاقتـصادية والاجتماعية، وكذلك أدى التواجد الأمريكي في المنطقة إلى حدوث اختلالات كبيرة في التوازنات الإقليمية في المنطقة انعكس ذلك في ازدياد قـوة إسـرائيل وإيـران وتركيا، وبالتالي إضعاف عناصر القوة الخليجية في الخليج العربي وبـاقي الـدول العربية بشكل عام (تيرمان، 2007).

إن التحدي الأمني الذي أفرزه الواقع العراقي بعد تسليم السيادة للعراقيين فـي 2004/6/1م، أمام الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، تمثل في إضعاف العملية السياسية في العراق، والتباين في الطموحات السياسية لشرائح المجتمـع العراقـي، وهو ما أوجد حالة من التقسيم العملي للدولة العراقية بين الشيعة والسنة والأكـراد، وبالتالي شكل تمهيداً لتقسيم فعلي للعراق، ينزع العراق من انتمائه العربي سياسـياً وديموغرافياً، وهو ما تتخوف منه الأردن ودول مجلس التعاون الخليجـي(المدينـة نيوز، 2015)، فقد أعلنت دول الخليج عن تبرعها بمبالغ كبيرة لإعمـار العـراق، حيث أعلنت الكويت عن تخصيص مليار دولار، والسعودية نـصف مليـار دولار، وباقي دول الخليج بمبالغ أقل من ذلك، وقامت بتأييد عملية التحول الـسياسي فـي

العراق، واعترفت بمجلس الحكم الانتقالي والحكومات العراقية التي تلته، وفتحت لها بعثات دبلوماسية في بغداد(المقبل، 2006)، وهو يتماثل مع ما اتخـذه الأردن مـن خطوات تجاه العراق، إلا أن تداعيات الواقع العراقي سياسياً وأمنياً واجتماعياً بعـد الاحتلال خلقت تحديات لكل من الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة زيادة عدم الاستقرار في العراق، حيث إن من شأن ذلك أن يزيد في مـصادر الإرهـاب والعنف في المنطقة، مما يفرض على دول الجوار العراقي تبعات سياسـية وأمنيـة توجب العمل المشترك في ضرورة عودة الاستقرار في العراق، بعد سحب القـوات القتالية الأمريكية في عام 2010م قبل الموعد المحدد لذلك، فإن درجـة التهديـدات التي تواجه دول مجلس التعاون تختلف من دولة لأخرى، فعلى الرغم من أن هـذه الدول تواجه تهديدات مشتركة في الوقت الراهن، بعضها نابع من الداخل، وبعضها يرتبط بتطورات البيئة الإقليمية، وبعضها يرتبط بالإستراتيجية الأمريكيـة الجديـدة تجاه المنطقة(باتر، 2006)، فالكويت معنية أكثر بالتهديد الذي يمثله العراق لها من زوايا كثيرة، في مقدمتها حالة الانفلات على الحدود العراقية الكويتيـة واسـتغلالها لتهريب الأسلحة والمخدرات إليها، أما السعودية فهي أيضاً معنية بالخطر العراقـي ولكن بدرجة أقل، حيث إن مبعث القلق السعودي يكمن في خوفها من تحول العراق إلى قاعدة لانطلاق الهجمات الإرهابية على أراضيها، وفي البحرين فيأتي في المقام الأول تخوفها تصاعد النفوذ الشيعي في العراق على الشيعة الموجودين فيها، ممـا يهدد تماسكها الداخلي، أما بالنسبة إلى قطر فيتركز التخوف من التداعيات المحتملة لاستضافتها قاعدتي الكثير والسيلة الأمريكيتين، أما دولة الإمارات وسلطنة عمـان فلا تريان في الأوضاع الراهنة في العراق خطراً محدقاً بهما (خليفة، 2010).

3.15.5 إيران:

إنه وبعد احتلال أمريكا للعراق عام 2003م، حدث خلل كبير في ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران، مما جعل دول الخليج مكشوفة أكثر أمام إيران، ويلاحـظ أن السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج أصبحت تتأثر إلى حد كبير بما يجـري فـي العراق من تطورات، حيث تسعى لزيادة نفوذها في العراق، ولا سيما مع ما يشهده

الوضع العراقي من تدهور أمني وازدياد حدة التوتر الطائفي، كما إنها تعمل بشكل كبير على عرقلة أي دور عربي في العراق، وهذه أصبحت سمة السياسة الإقليمية لإيران بعد احتلال العراق، حيث إن الموقف الإيراني من عملية السلام كان أحد أسباب الفتور في العلاقات ما بين الأردن وإيران، الذي يبذل جهوداً لدفع مسيرة السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، حيث إن إيران ترتبط بعلاقات مع بعض الفصائل الفلسطينية المعارضة لعملية السلام بين العرب وإسرائيل، وإيران تسعى جاهدة لعرقلة عملية السلام لأنها تتعارض مع مصالحها إذا ما حققت عملية السلام نتائجها المرجوة (عبدالملك، 2006).

إن من التحديات التي تشكله إيران تجاه كل من الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي سعيها لامتلاك أسلحة نووية، بهدف فرض الوجود والإرادة على دول المنطقة، نظراً لما يحمله امتلاك إيران للسلاح النووي من تهديد لمنطقة الشرق الأوسط، وقد أكدت الأردن ودول المجلس في أكثر من مرة رغبتها بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وفي الواقع إن امتلاك بعض دول الشرق الأوسط ومنها إسرائيل وإيران لأسلحة نووية يعرض الأمن القومي العربي ككل لخطر كبير، ويجعل الدول العربية مكشوفة أمام هذه الترسانة النووية المتواجدة على حدودها سواء الأردن أم دول مجلس التعاون الخليجي (حيدر، 2010)، ويمكن القول إن ما يعرف بالأزمة النووية الإيرانية واحتمالاتها المستقبلية سوف تترك آثارها على العلاقات العربية الإيرانية، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تنظر إلى الملف النووي الإيراني، بعيداً عن قوة إيران الإقليمية، بوصفها دولة محورية توسعية في المنطقة، بالسلاح النووي أو من دونه فقد أصبح لها نفوذ في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وبخاصة غزة، ومؤخراً في اليمن، حيث إن دول الخليج العربي بشكل خاص والدول العربية بشكل عام تتوجس من حالة الانفراج الغربي الإيراني، حيث ترى أنها ليست مباحثات نووية فحسب، بل سياسية وصفقات بغطاء نووي، سواء بالاتفاق على موضوع الملف النووي، أم بتمديد المفاوضات، إضافة إلى التحالفات الجديدة التي قد تنشأ في المنطقة، خصوصاً بعد حرب اليمن بسيناريوهاتها المختلفة، الأمر الذي سيضع مسألة التمدد الإقليمي على

بساط البحث، فلم يعد مقبولاً أو ممكناً استمرار الوضع إلى ما كان عليه قبل الاتفاق، وحرب اليمن التي فرضت نفسها كواقع جديد (العمراني،2015).

حيث استقبل أوباما في البيت الأبيض قادة الخليج العربي لطمأنتهم حول الملف النووي الإيراني، وإلى أن الولايات المتحدة التي تخوض مفاوضات مع إيران حول ملفها النووي، بأنها ستظل يقظة تجاه تصرفات طهران المزعزعة للاستقرار، حيث شدد أوباما على أن" دول المنطقة محقة في أن تشعر بالقلق إزاء نـشاطات إيـران، خصوصاً ما يتعلق بدعمها لمجموعة عنيفة داخل حدود دول أُخرى"، وذكر أوبامـا الدول التي تتدخل فيها إيران كمثل تقديم الدعم لنظام بشار الأسد، وحـزب ا فـي لبنان، وحركة حماس في قطاع غزة، والحوثيين في اليمن، ولقد جاء ذلك في إطـار دفاعه عن المفاوضات حول الملف النووي الإيراني" وقال" يمكننا أن نتخيل كيـف ستصبح إيران أكثر استفزازا إذا امتلكت سلاحاً نووياً، وهذا أحد أسـباب الاتفـاق الشامل الذي تسعى إليه مع إيران، لتزيل أحد أخطر التهديدات لأمن المنطقة"، وذكر أوباما بانتشار آلاف العسكريين الأمريكيين في المنطقة، وبأن الولايات المتحدة تقوم بعدة مناورات عسكرية مشتركة كل عام، وأن دول الخليج يجب ألا يكون لديها شك حول التزام الولايات المتحدة إلى جانب شركائها في مجلس التعاون الخليجي، وكانت القمة قد عقدت بعد ساعات على دخول هدنة إنسانية حيز التنفيذ في اليمن بعد سبعة أسابيع من الغارات الجوية التي يشنها التحالف العربـي بقيـادة الـسعودية ضـد المتمردين الحوثيين (وكالة فرانس24، 2015).

4.15.5 الإرهاب:

إن الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي شهدت موجة من العمليات الإرهابية من خلال سلسلة من التفجيرات، كما قتل دبلوماسي في وكالة إنمائية أمريكيـة فـي الأردن عام 2002م، وكذلك ألقت الأجهزة الأمنية الأردنية في عام 2004م، علـى شبكة كانـت تخطـط لـضرب دائـرة المخـابرات العامـة، وكـذلك تفجيـرات 11/9 /2005 حيث وقعت ثلاث عمليـات تفجيـر إرهابيـة باسـتخدام أحزمـة ناسفة استهدفت ثلاث فنادق تقع في وسط عمان، حيث وقع أولها في تمـام الـساعة

التاسعة والنصف في التوقيت المحلي لمدينة عمان في مـدخل فنـدق "الراديـسون ساس"، ثم ضرب الثاني فندق "حياة عمان" ثم بعدها بدقائق تم استهداف فندق "ديـز إن" وصل التقدير المبدئي للضحايا إلى 57 قتيل وعلى 115 جريح، وكان الـسبب الرئيس لارتفاع عدد القتلى هو حدوث تفجير فندق الراديسون أثنـاء إقامـة حفلـة زفاف، وقد تبنى تنظيم القاعدة مسؤولية التفجيرات (السبيل،2005).

أما في دول مجلس التعاون الخليجي فلقد شهدت السعودية هجومـاً اسـتهدف مكاتب بعثة التدريب الأمريكية للحرس الوطني السعودي، وقد أعلنت عدة جماعات إسلامية مطالباتها بطرد العسكريين الأمريكيين، وفجر أيضاً مـسلحون قنبلـة فـي ثكنات مخصصة للجنود الأمريكيين في ميناء الخبر السعودي أدى إلى مقتل تـسعة عشر أمريكياً، وجرح أكثر من مئة آخرين في عام 1996م، ثم توالـت العمليـات المسلحة بين قوات الأمن السعودي وتنظيم القاعدة الذي أعلن عن نفسه باسم تنظـيم القاعدة في جزيرة العرب، وأيضاً في دولة الكويت وقعت سلسلة أعمال عنف فـي عام 2003م كانت قد استهدفت مراكز أمنية كويتية، وفي سلطنة عمان تم اكتـشاف شبكة تتكون من عشرين عماني في 2004م كان هدفها قلب نظام الحكم ، إضـافة إلى استهداف المصالح الأمريكية في الأردن ودول مجلس التعاون الخليجـي بعـد احتلال العراق 2003م (عبدالملك، 2006):

ولقد برز التعاون بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الأطر التالية:

1- دول الجوار العراقي، إن الأردن ودول مجلس التعاون معنية بما يجري فـي العراق من تداعيات، ذلك إن الفوضى والانفلات الأمني يهدد بـشكل مباشـر أمن الأردن ودول المجلس على السواء، وبالتالي فهذه الدول تتعاون في مجال تعزيز مراقبة الحدود مع العراق، وقد قرر وزراء داخلية العـراق والـدول المجاورة الأخرى في اجتماعهم في تركيا في عام 2004م، إبرام اتفاق تعاون حول الأمن لمنع تسلل المسلحين من بلدانهم إلى العراق، إضافة إلـى تبـادل المعلومات الاستخبارية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع المجموعات الإرهابية من استخدام أراضي هذه الدول كقواعد للتجنيد .

2- التعاون مع الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكيـة، من خلال التعاون في مجال تبادل المعلومات وتسليم المطلوبين وأيضاً التعاون في مجال مكافحة تبييض الأموال.

إن الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي دول معتدلة وتعد حليفـة للولايـات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تعد أحد الأهداف الرئيـسة للعمليـات الإرهابيـة فـي المنطقة، وقد اتخذت إجراءات أمنية وغير أمنية تجاه هذه الظاهرة وأسبابها، حيث تم إصدار وثيقة رسمية في الأردن عام 2004م، سميت رسالة عمـان بغيـة إعطـاء صورة واضحة عن الدين الإسلامي، رداً علـى مـن يتهمـون الإسـلام بتـشجيع الإرهاب، وكذلك التميز بين الفهم الصحيح للدين وبين من يتخذه غطاء للقيام بإعمال إرهابية لقتل الأبرياء، ولقد أكد الملك عبد ا الثاني في افتتاح المؤتمر الدولي حول العمليات الخاصة في الدفاع الوطني والذي عقد في عمان بتـاريخ 2004/4/27م، حيث قال: " إن النجاح في مكافحة الإرهاب يكون عن طريـق الحـل الـسياسي لا الأمني لجذور الإرهاب وأسبابه وليس تحديد الإرهابيين وقتلهم فقط، وان التعـاون الإقليمي والدولي في مجال تبادل المعلومات ووسائل المكافحة أمر مهم في مكافحـة الإرهاب"، والأردن ما زالت تواجه تحديات فرضتها الأزمة لدى الجـارة الـشمالية سوريا، ولقد قامت الأردن بإجراء بعض التعديلات على قانون مكافحة الإرهـاب الصادر عام 2006م، وذلك بغية إرسال رسالة قوية عبر فرض عقوبة الإعدام على مرتكبي العمل الإرهابي إن أفضى إلى "موت إنسان أو هدم بناء بـصورة كليـة أو جزئية وكان فيه شخص أو أكثر"، وكذلك إن ارتكب "باستخدام مـواد متفجـرة أو ملتهبة أو منتجات سامة أو محرقة أو وبائية أو جرثومية أو كيماوية أو إشعاعية أو بواسطة أسلحة أو ذخائر أو ما هو في حكم هذه المواد"، وصنفت تعديلات القـانون في الأردن "استخدام نظام المعلومات أو الشبكة المعلوماتية أو أي وسـيلة نـشر أو إعلام أو أنشاء موقع الكتروني لتسهيل القيام بإعمال إرهابية أو دعم لجماعـات أو تنظيم أو جمعية تقوم بإعمال إرهابية أو الترويج لأفكارها أو تمويلها" عملا إرهابياً (القدس العربي، 2014).

إن هذه الإجراءات جاءت في سبيل إعادة النظر في قـوانين الإرهـاب فـي الأردن لمواجهة تداعيات ما يحدث في سوريا، لما شـكلته سـوريا نقطـة جـذب للجهاديين وبالتالي أصبحت تشكل تحدياً لدول إقليمية وعالميـة، وهـذه التعـديلات تهدف لمواجهة تداعيات النزاع السوري، حيث تـأتي تعـديلات قـانون مكافحـة الإرهاب في الأردن بعد أن أدرجت السلطات السعودية مجموعة مـن الجماعـات والمنظمات على قائمة المنظمات الإرهابية والمتطرفة من بينها جماعـة الإخـوان المسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف بـ"داعش" وجماعـة الحوثيين الشيعية في اليمن وجبهة النصرة و"حزب ا السعودي" ، لقد سعت إيران للاتصال بالأقليات الشيعية في دول الخليج لحملها علـى الثـورة علـى الأنظمـة السياسية، فقد كان لها دور في تنشيط الأقلية الشيعية فـي المنطقـة الـشرقية مـن السعودية بحثها على المطالبة بزيادة تمثيلها في دوائر الحكم السعودي، كما تتهمهـا البحرين بأنها وراء القلاقل السياسية التي قامت بها بعـض الجمعيـات الـسياسية الشيعية في البحرين، حيث إن دول مجلس التعاون الخليجي تدرك وضع الأقليـات الشيعية لديها وعلاقة إيران بها على الرغم من انه في معظم دول المجلس ما تـزال المعارضة الشيعية تعد مشكلة أقلية طائفية أكثر منها مشكلة دولـة بأكملهـا، وفـي الواقع إن علاقة إيران مع الدول العربية ذات أبعاد متشابكة تترك آثاراً أمنية كبيرة على عدد من الدول العربية أهمها دول الخليج العربي (السعودية، 2014).

5.15.5 الموقف من الهلال الشيعي:

بدأت فكرة الهلال الشيعي تظهر منذ لقاء الملك عبدا الثاني، مـع صـحيفة الوشنطن بوست أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في أوائل ديـسمبر عـام 2004م، عبر فيها عن تخوفه من وصول حكومة عراقية موالية لإيران تصل إلـى السلطة في بغداد تتعاون مع طهران ودمشق لإنشاء هلال شيعي يكون تحت نفـوذ الشيعة، يمتد إلى لبنان من خلال سوريا، ورأى الملك عبد ا الثاني في بروز هلال شيعي في المنطقة ما يدعو إلى التفكير الجدي في مستقبل استقرار المنطقة، حيـث

يمكن أن يحمل تغيرات واضحة في خريطة المصالح السياسية والاقتصادية لـبعض دول المنطقة (التنوير، 2004).

أضف لذلك مخاوف السعودية من تحول دراماتيكي في مسار الأحداث بدولـة البحرين، دفعت باتجاه التفكير مجـدداً بالاسـتعانة بـالخبرات الأمنيـة الأردنيـة، فالمخاوف في المنامة وأبو ظبي والرياض حقيقية وجذرية، ويمكن أن تدعمها روسيا بعنوان التحالف مع الهلال الشيعي، وتهميش النظام العربي الـسني الـذي تقـوده السعودية، حيث لم يكن الاتصال الهاتفي بين الرئيس الأمريكـي أوبامـا والـرئيس الإيراني روحاني فقط ما أثار قلق السعودية وشقيقاتها في المحور السني العربـي، بقدر ما ثارت هواجس متعددة في السياق بدأت مع تنامي احتمالات الاتفـاق علـى النووي وعملية التطبيع البريطانية الأوروبية مع إيران إضافة إلى تراجع الـضربة العسكرية للنظام السوري، حيث إن الحراك الانفعالي في معادلة القـرار الـسعودي تتأتى من مخاوف استبدال التحالف مع النظام السني بالتحالف مع النظام الشيعي في المنطقة، وهو استبدال يشكل أكبر خطر حقيقي على الدور السعودي وعلى منظومة الخليج العربي وعلى الأردن (صحيفة القدس، 2013).

وهنا لا بد أن نستذكر اتهامات إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بـوش الابـن، للسعودية بالإرهاب السني، حيث إن هذه الاتهامات قفزت مجدداً في اللغة الأوروبية بما يسمى "بالتحشد" الواضح للقوى المتطرفة والإرهابية فـي الأرض الـسورية"، وهو تحشد مقلق للجميع ولم يكن متوقعاً ويشكل أيضاً خطراً أساسياً على المـصالح الأردنية، لأن الأردن ما زال مهتماً بمسألة مفصلية تتمثل في وجود دولـة سـورية صلبة ومتماسكة تستطيع احتواء مشكلاتها وإبقائها غير قادرة على العبـور جنوبـاً باتجاه الأردن، لذلك فإن مخاوف الاستبدال تفسر التقارب السعودي- الفرنسي عندما يتعلق الأمر بمباحثات النووي الإيراني، كما يفسر حرص الأميرين بندر وسلمان بن سلطان على تأسيس شبكة لوجستية أمنية وسياسية واستخباراتية فـي الأردن تعمـل على مراقبة كل ما يجري في سوريا (الخليج أونلاين، 2014).

وفي الخليج الذي ينظر فيه إلى إيران، ببوصفها قوة توسعية تمارس الاستعمار الصريح عبر احتلالها جزر الإمارات الثلاث، والناعم عبر هيمنة أذرعها الـسياسية

والمسلحة، ازداد التوجس تجاهها منذ اندلاع احتجاجات المعارضة الشيعية في البحرين عام 2011، بالتزامن مع اشتعال "الربيع العربي"، بصورة هددت بقلب نظام الحكم واستبداله بآخر موالٍ لطهران، ومن ثم انتقال هذه الاحتجاجات، لكن بصورة محدودة أكثر إلى المنطقة الشرقية في السعودية، ذات الأغلبية الشيعية، حيث إن الصراع المتفجر في اليمن أخذ بعداً جديداً بعد إطلاق عاصفة الحزم التي سرعت بها وأملت بعض ضروراتها التدخل الإيراني في اليمن، بعدما أعلن النظام الإيراني أن بلادهم باتت تسيطر على أربعة عواصم عربية، بغداد، ودمشق وبيروت، وصنعاء، والإشارة إلى صنعاء من ضمن العواصم الأربع، ما كان ليتم تناولها لو لم تتمكن جماعة الحوثيين من الدخول إلى صنعاء والسيطرة عليها بتواطؤ ومساعدة الوحدات العسكرية النظامية التي بقيت تأتمر بتوجيهات الرئيس الأسبق علي عبد ا صالح (المحرر الأسبوعي، 2015).

أن تدخلات إيران في اليمن وسوريا تأتي في إطار توسع خريطة الهلال الشيعي في المنطقة، فقد عد قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء محمد علي جعفري أن ما أسماه "نظام الهيمنة الغربي" بات يخشى من توسع الهلال الشيعي في المنطقة، والذي يجمع ويوحد المسلمين في إيران وسوريا واليمن والعراق ولبنان"، وأن " الغرب يخشى الهلال الشيعي، لأنه موجه كالسيف في قلب الكيان الصهيوني"، ووفقا لوكالة أنباء "فارس"، فقد أقر جعفري، بوجود تدخل إيراني في اليمن، مشدداً على أن هذا التدخل "غير مباشر"، بقوله: يعلم الأعداء بأن لإيران تأثيراً في اليمن دون أن تقوم بتدخل مباشر فيه، حيث ينتفض الشعب اليمني بنفسه ويواصل طريق الثورة الإسلامية والشهداء والشعب الإيراني العظيم ويقتدي بهم"، وأضاف: "إن كل قوى العالم قد اصطفت اليوم للوقوف أمام تقدم ونمو الشعب اليمني، لكنها غير قادرة على ذلك، والفضل يعود إلى قوة الإسلام والثورة الإسلامية الإيرانية في نشر أهداف الشهداء في العالم"، وبهذا يختزل قائد الحرس الثوري الإيراني الشعب اليمني بالميليشيات الحوثية التي يصفها بأنها تواصل الثورة، أي الثورة الإيرانية، أما حول التدخل الإيراني في سوريا ودعم نظام الأسد بالمال والسلاح والقوات العسكرية ضد ثورة الشعب السوري، قال جعفري "إن إيران نظمت 100 ألف من القوات الشعبية

المسلحة المؤيدة للنظام السوري وللثورة الإسلامية الإيرانية ضد المعارضة السورية، وذلك في إطار جبهة المقاومة"، وحول التدخل الإيراني في العراق، قال قائد الحرس الثوري الإيراني: إن " تسليح 100 ألف من الشباب الثوري والمؤمن في قوات "الحشد الشعبي" التي قاتلت وأوجدت رصيداً عظيماً للدفاع عن الإسلام والسيادة الإسلامية والثورة الإيرانية في المنطقة"، وعد أن تهديد الغرب لإيران بالخيار العسكري "يبعث على السخرية، وأن الغربيين باتوا يدركون أن الخيار العسكري لا يثمر ضد إيران، لذا توجهوا اليوم نحو تهديدات أُخرى، منها جبهة الحرب الناعمة (حميد، 2015).

الخاتمة:

بعد الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس (ما توجهات وسلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال(1999-2014م)، والأسئلة الفرعية الأُخرى، حيث إن العلاقة بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي ليست حديثة وإنما هي علاقة قديمة تعود في جذورها إلى بداية التأسيس لتلك الدول، حيث كان الأردن من أوائل الدول العربية التي أبدت حالة من التعاون والتنسيق معها، وحتى الاعتراف بها كوحدات سياسية مستقلة ذات سيادة، فقد ساهم الأردن بوضع البنية الأساسية لتلك الدول في بدايات نشأتها، في مختلف المستويات السياسي أو العسكري أو الأمني أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي التعليمي، حتى أصبحت قادرة على إدارة نفسها والوقوف على قدميها، بعد ذلك جاء اكتشاف النفط لينقل هذه الدول نقلة نوعية كاملة إلى عالم الحداثة والتطوير بل تجاوزت كل الدول العربية في التقدم والازدهار، وأصبحت من دول الرفاء.

من هنا أصبحت الحاجة لسياسة خارجية أردنية أكثر فاعلية من السابق تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، لما يفرضه واقع الأردن في ظل ظروفه الاقتصادية الصعبة، إضافة إلى أن الأردن يقع بين دول تعيش حالة من الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار، حيث إن حقبة التسعينيات من القرن العشرين وتحديدا أزمة الخليج الثانية التي ألقت بظلالها على الأردن وبخاصة بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت، أصبحت معها العلاقات بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي علاقات تشوبها

حالة من الفتور، جراء اختلاف المواقف العربية تجاه تلك الأزمة، رغـم أن الأردن كان أكثر حيادية تجاه الأزمة من خلال ما أكد عليه الموقف الأردني من ضرورة أن تحل داخل البيت العربي، والحيلولة دون تدويلها منعاً للتدخل الأجنبي، ولكن اختلاف المواقف والعجز العربي وقف حائلاً دون تحقيق ذلك، بحيث عدت حقبة التسعينيات حلقة انفصام في العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي بسبب اجتيـاح العراق للكويت.

لقد جاءت نقطة تحول أُخرى وهي أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث أثرت تلك الأحداث على واقع العلاقات الدولية، وشكلت هذه الأحداث مرحلة انتقالية جديدة في سلوك الدول وتعاملها مع بعضها بعضاً، ولأن الأردن ودول مجلـس التعـاون الخليجي جزء من المنظومة العالمية، في ضوء انقسام العالم إلى قسمين من وجهـة نظر الولايات المتحدة الأمريكية: إما معنا في كل التوجهات السياسية، أو ضدنا ومع الإرهاب؛ وجاء الاحتلال الأمريكي للعراق ليفرض الكثير من التحديات والالتزامات على دول المنطقة، وبخاصة الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بحكـم الجـوار الجغرافي للعراق، بعد أن أصبح الإرهاب بكل أشكاله موجوداً في العراق وينتقل إلى الدول المجاورة، فكان لا بد للأردن ودول مجلس التعاون الخليجـي مـن توثيـق علاقاتها وتحدي الظروف السياسية والاقتصادية بمزيد من التقـارب فـي مختلـف الميادين.

النتائج:

اتضح من خلال تناول الدراسة للفترة الزمنية من عـام 1999 وحتـى 2014 بأنها خرجت بالنتائج وهي كالتالي:

1. ما برز من تطور في العلاقات السياسية، وذلك من خلال التقارب في التوجهات والمواقف المشتركة فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية والدولية التي تمـس مـصالح الطرفين بشكلٍ خاص، ومصالح الدول العربية بشكلٍ عام.
2. جاءت توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، في إطار مقومات وعوامل يشترك بها الطرفين، خلقت حالة من التعاون في مجال تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية وفي كافة الجوانب، فقد

اتسمت سياسة الطرفين، بالتزام الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بمبادئ الشرعية الدولية باحترام سيادة كل دولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، من خلال ترسيخ مبادئ حسن الجوار والتضامن، والسعي لتعزيز الوحدة العربية والالتزام بميثاق الجامعة العربية، وإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والتجارية على أساس المصلحة المتبادلة والمنفعة المشتركة.

3. تطورت العلاقات بين الأردن ودول مجلس التعاون على المستوى الاقتصادي والإنمائي، من خلال التوقيع على الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية وإقامة منطقة التجارة الحرة، حيث ساهمت هذه الاتفاقيات في توفير مناخ أفضل لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، والاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي من ناحية الاستثمار من قبل دول مجلس التعاون، لما يتوفر في الأردن من عوامل الأمن والاستقرار، وسهولة ويسر الأنظمة والقوانين التي تساعد على الاستثمار في الأردن من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية التي عملت على وضع الأنظمة التي تسهل عمليات الاستثمار داخل الأردن، إضافة إلى الجهود التي يبذلها الملك عبد ا الثاني في هذا المجال، مما أعطى الفرصة الكبرى لدول مجلس التعاون الخليجي للاستفادة من هذه التسهيلات، ومن المناخ الاستثماري حيث يعد الأردن بموجبه واحةً خصبةً للاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي. ولا بد من تفعيل مجالات التعاون الاقتصادي من خلال توسيع استثمار الأموال الخليجية في الأردن، وإزالة العوائق الجمركية التي تعيق التبادل التجاري بين الجانبين، وفتح الأسواق الخليجية أمام المنتجات الأردنية لتدخلها دون عوائق، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وتوسيع مجالات التبادل العلمي والثقافي، وزيادة التواصل بين الهيئات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحث ومؤسسات الأعلام بما يمكن من توسيع دائرة التواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي في خدمة المصالح المشتركة لكلا الجانبين.

4. بالنسبة للتحديات الأمنية، فقد أصبح من الضروري التوسع في مجال التعاون الأمني ما بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث إن الأردن يقع في

قلب المشرق العربي، فهو يقف كدولة عازلة في وجه الأطماع الإسرائيلية ويشكل حاجزاً لهذه الأطماع، فلا بد أن يكون الأردن قوياً في بنيته الداخلية على المستوى السياسي والاقتصادي، وكل ذلك يصب في صميم المصالح المشتركة بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى التعاون الأمني على المستوى الإقليمي والدولي، فظاهرة الإرهاب والتطرف الديني أصبحت العدو القادم للدول، وهو ما دعا إلى وضع القوانين والأنظمة لمكافحة الإرهاب والتطرف الديني، حيث إن هناك لقاءات أمنية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، لدعم الجهود المشتركة في المجالات الأمنية ووضع البرامج الخاصة بها.

5. تتأثر الإرادة السياسية للقادة بالظروف الإقليمية والدولية وارتباطات كل منها على المستوى الإقليمي والدولي، إضافة إلى العوامل المحلية، ففيما يتعلق بالمسألة العراقية يتفق الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً السعودية على أسلوب التعامل مع هذه الأزمة، بينما تتقاطع السياسة الأردنية مع السياسة السعودية والكويتية وتتفق مع توجهات باقي دول المجلس فيما يتعلق بعملية السلام والعلاقة مع إسرائيل.

التوصيات

خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات وعلى النحو التالي:

1. دعم دول مجلس التعاون الخليجي لعملية التنمية الشاملة في الأردن وخصوصاً الجانب الاقتصادي، وجلب الاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الأردني.
2. دعم دول مجلس التعاون الخليجي لقيام الوحدة العربية وتأسيس جيش عربي وأن الأمة لا يمكن أن تكون لها مكانتها بين الأمم والشعوب ما لم يكن لها موقف موحد تجاه مختلف القضايا العربية.
3. السعي نحو القيام بدور ريادي في المنطقة أساسه حسن النوايا، وحل الإشكاليات التي تقع بين الدول العربية بالطرق السلمية لإبعاد خطر

التدخلات الخَارجِية في المنطقة وبالتالي يمكن أن يجنبها مخـاطر الوقـوع فريسة للصراعات الدولية.

4. السعي نحو تنسيق أمني مشترك بين الأردن و دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة ظاهرة الإرهاب في المنطقة.
5. توصي الدراسة بتفعيل الدبلوماسية الأردنيـة تجـاه دول مجلـس التعـاون الخليجي، و إعادة ترتيب وصياغة السياسة الخارجية الأردنية، لما توفره من أمن و استقرار لكلا الجانبين.

المصادر والمراجع

أبو دية، سعد(1990) **البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية**، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

باتر، وردم(2006)، **دعم العملية السياسية في العراق**، مرصد الأردن.

البحيري، صلاح الدين(2001)، **جغرافية الأردن**، دار عمار،عمان.

البداد، فطين(2011) **العلاقات الأردنية الفلسطينية**، عمان، زمزم ناشرون وموزعون.

تليلان، أسامة(2000). **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

توفيق، سعد حقي(2012)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

تيرمان، كينث آر(2007)، **العد العكسي للأزمة والمواجهة النووية المقبلة مع إيران**، دار العلم للملايين، بيروت.

الثبيتات، قاسم جميل (2010م). **أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية**، دار كنوز المعرفة، عمان.

جنسون، لويد. (2010)، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد المفتي ومحمد السيد سليم، الطبعة الثالثة، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

الحضرمي، عمر(2003)، **العلاقات الأردنية السعودية**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.

حقي، سعد. (2012)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن.

الحكومة الأردنية (1991)، **البيان الوزاري لحكومة رئيس الوزراء الأردني الأسبق طاهر المصري في عام 1991.**

الحكومة الأردنية (1991)، **الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج آب 1990-آذار 1991م**، عمان، الأردن.

الخارجية الأردنية(خلال الفترة 1989- 1999م)، كنوز المعرفة العلمية للنـشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خليفة، حسين علاوي(2010)، **نظرية الأمن الخليجي في القرن الحادي والعشرين: دراسة مستقبلية**،مركز الخليج للدراسات، أبو ظبي.

دورتي، جيمس، وروبرت بالستغراف، (1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد سليم عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت.

الرفوع، فيصل عودة، وفهمي، عبدالقادر (2009) **نظرية السياسة الخارجيـة**، (د، ن)، (د، م).

زهرة، عطا محمد(2002)، **العلاقات الأردنية العمانية، محـرر أمـين المـشاقبة، السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجـي:أوراق ووثـائق المؤتمر الثالث 3-4 نيسان 2001م**، دار الحامد، عمان،2002م.

سليم، محمد السيد(1989) **تحليل السياسة الخارجيـة**، القـاهرة: مكتبـة النهـضة المصرية.

سويدان، طارق محمد(2011) فلسطين التاريخ المصور: **دراسة تحليلية متسلسلة منذ بدء التاريخ وحتى أحداث الساعة بالصور**، الطبعة الرابعة، الكويت: الابداع الفكري.

الشرعة، إبراهيم(2001)، **دور الأردن الدبلوماسي والعسكري فـي حـل الأزمـة الكويتية العراقية 1961-1933م**، مطبعة الروزانا، عمان، الأردن.

الشمري، غسان ابراهيم(2000)، **جلالة الملك عبدا الثاني دراسة فـي الـرؤى والافاق**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية ،عمان.

صقر، محمد (1994)، **المعاهدة الاردنية- الاسرائيلية(دراسة تحليلية)**، دار البشير للنشر والتوزيع،عمان.

طعمه، حسن(2010)، **"نظرية اتخاذ القرارات"**، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن.

الطويل، فلاح، (1999)، **في كتاب السياسة الخارجية الأردنية: واقـع وتطلعـات،** دار الحامد، عمان، الأردن.

عبيد، نايف علي(2004**)،السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بين النظريـة والتطبيق،** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

عبيدات، خالد(2002)، **العلاقات السياسية الأردنية القطرية واقع وتطلعات، محرر أمين المـشاقبة، الـسياسة الخارجيـة الاردنيـة ودول مجلـس التعـاون الخليجي:أوراق ووثائق المؤتمر الثالث 3-4 نيسان 2001م،** دار الحامـد، عمان،2002م.

العزام، عبد المجيد عرسان (2000) **عملية صنع السياسة الخارجية،** عبد المجيـد العزام، عمان، الأردن.

العزام، عبد المجيد(1999)، **مرتكزات السياسة الخارجية الأردنيـة: فـي كتـاب السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار: أوراق ووثائق المـؤتمر الثـاني (20-1999/5/31م،** دار الحامد، عمان، الأردن.

العيسى، يوسف شملان(2002)، **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي: أوراق المؤتمر الثالث 3-4 نيسان 2001،** دار الحامـد، عمـان، الأردن.

القرعان، صالح أحمد عيسى(1995)، **الموقف الأردني من أزمة الخليج،** المؤلـف، عمان، الأردن.

قطيشات، سحر(2004) **جلالة الملك عبد ا الثاني بن الحسين المعظم والـسلطة التنفيذية،** عمان، الأردن.

قطيشات، ياسر نايف(2009) **العلاقات السياسية الأردنيـة - العربيـة فـي ظـل متغيرات النظام الإقليمي العربي "من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية" (1952م – 2004م)،** عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

قطيشات، ياسر نايف، (2002)، **العلاقات السياسية الأردنيـة العربيـة فـي ظـل متغيرات النظام الإقليمي العربي،** دار يافا للنشر والتوزيع، عمان.

قطيشات، ياسر(2002)، **السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية 1990-1991م،** دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، الأردن.

المحاميد، خالد(2002)، **الاقتصاد والسياسة الأردنية الخارجيـة**، وزارة الثقافـة، عمان.

المشاقبة، أمين(2002)، **الـسياسة الخارجيـة الأردنيـة ودول مجلـس التعـاون الخليجي: أوراق ووثائق المؤتمر الثالث 3-4 نيسان2001م،** دار الحامد، عمان، الأردن.

المصالحة، محمد(1999)، **التجربة الحزبية السياسية في الاردن**: دراسة تحليليـة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

مقلد، إسماعيل صبري. (1982م). **نظريات الـسياسة الدوليـة دراسـة تحليليـة مقارنة،** الكويت، 1982م.

مقلد، إسماعيل صبري،(1987**)، نظريات السياسة الدولية،** دار السلاسل، الكويت.

مقلد، إسماعيل صبري،(1991)، **"العلاقات السياسية الدولية"، دراسة في الأصـول والنظريات،** المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

المناصير، هيثم خليل(2003**)، العلاقات العربية والدولية الشأن المحلي والعربـي والدولي في الزيارات الخارجية لصاحب الجلالة الملك عبد ا الثاني**، سلسلة الأجندة الوطنية، عمان.

نعمة، كاظم هاشم(1979)، **العلاقات الدولية**، ج1، جامعة بغداد، بغداد.

النهار، غازي صالح(1993) **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخلـيج آب 1990 – آذار 1991، دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار،** عمان: دار مجدلاوي.

نورهان، الشيخ(1998) **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية،** بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

الهزايمة، محمد عوض(1999)**السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيـق مع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وملحقاتها**، عمان: دار عمار.

الهزايمة، محمد عوض(2004)، **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق،** المؤلف،ط2، عمان، الأردن.

الهزايمة، محمد عوض،(2011) **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق،** ط3.

الرسائل العلمية غير المنشورة:

أبوعبيد، نبيل محمود سليم(1993) **الاتصال كأداة في السياسة الخارجيـة – الأردن وأزمة الخليج (1990 – 1991).** تبصرة الرسـائل الجامعيـة، الجامعـة الأردنية، 1993.

شنيكات، خالد حامد طاهر(2000) **الحسين بن طلال والسياسة الخارجية الأردنيـة (1953-1999)** دراسة اثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجيـة. تبصرة الرسائل :رسالة جامعية (ماجستير)- الجامعة الأردنية، 2000

الشياب، علي محمود قبيل،(2009م)، العلاقات الأردنية الـسعودية: دراسـة فـي البعدين السياسي والاقتـصادي(1999-2008م)، رسـالة ماجـستير غيـر منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

صـوير، دانـا(2006)، **عمليـة صـناعة القـرار فـي الـسياسة الخارجيـة الأردنية(1980-2005م)،** رسالة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العرود، راكز سالم،(2007)، **السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجاس التعاون الخليجي في عهد الملك عبد ا الثاني(1999-2006م)، الأمارات العربية أنموذجا،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

العلاونه، موسى احمد(2006)، "**اثر التعاون الاقتـصادي العربـي الثنـائي علـى العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي، فلسطين، السعودية، العراق، سوريا**" مـن 1990-2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الفلاحات، سامي أحمد مهاوش(2006م)، **العلاقات السياسية الأردنية الخليجية من عام 1990 إلى 2004م،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المقبل، صالح بن عبد ا (2006)، **العلاقات الأردنية الـسعودية 1999-2005م**، رسالة غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

المناصير، أنور عبد الحفيظ عبد الرحمن(2003) **دور القوات المسلحة الأردنية في السياسة الخارجية الأردنية من عام 1953-2000** رسالة دكتـوراه غيـر منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني.

الدوريات:

أفندي، حسين عطية(1991)، الجامعة العربية وأزمـة الخلـيج، **مجلـة الـسياسة الدولية**، العدد 104 نيسان/أبريل، القاهرة.

البدارين، بسام(2015)، الأردن بحماس مع السعودية في عاصفة الحزم وتوقعـات بانخفاض وتيرة الانفتاح على إيران بعد الحملة، **جريـدة القـدس العربـي**، 26/آذار/2015.

تليلان، أسامة(2007)، العلاقات الاقتصادية بـين الأردن ودول مجلـس التعـاون الخليجي، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد 132777، تاريخ 2007/2/8م.

تليلان، أسامة(2007)، وزير التجارة الكويتي يصل إلى عمان ومباحثات مع القطاع الخاص، **جريدة الرأي الأردنية** تاريخ 2007/2/3م.

الجار ا ، أحمد(2003)، **جريدة السياسة الكويتية**، تاريخ 2003/12/20.

جريدة الشرق الأوسط (2011)، العدد 11853، تاريخ 16 مايو 2011.

الرمضاني، مازن اسماعيل(1991) السياسة الدولية، بحث في منهاج اتخاذ القـرار السياسي الخارجي، **مجلة العلوم الـسياسية والقانونيـة**، بغـداد: جامعـة المستنصرية، العدد1.

عبد الملك، سلمان(2006)، إخماد أجواء الفتنة الطائفية في العراق، **جريـدة أخبـار الخليج**، العدد 10491،تاريخ 2006/12/11.

هيثم، سامر(2002)، الخليج بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، **جريـدة العـرب الدولية**، العدد 8341، 2007/2/28.

وزارة الخارجية الأردنية(2014)، **دراسة: العلاقـات الأردنيـة الإماراتيـة، إدارة الشؤون العربية.**

وزارة الخارجية الأردنية(2014)، **دراسة: العلاقـات الأردنيـة البحرينيـة، إدارة الشؤون العربية.**

وزارة الخارجية الأردنية(2014)، **دراسة: العلاقـات الأردنيـة الـسعودية، إدارة الشؤون العربية.**

وزارة الخارجية الأردنية(2014)، **دراسـة: العلاقـات الأردنيـة العمانيـة، إدارة الشؤون العربية.**

وزارة الخارجية الأردنية(2014)، **دراسـة: العلاقـات الأردنيـة القطريـة، إدارة الشؤون العربية.**

وزارة الخارجية الأردنية(2014)، **دراسة: العلاقـات الأردنيـة الكويتيـة، إدارة الشؤون العربية.**

وزارة الصناعة والتجارة الأردنية (2015)، **تقرير العلاقات الاقتصادية الثنائية مع دولة قطر.**

وزارة الصناعة والتجارة الأردنية (2015)، **تقرير العلاقات الاقتصادية الثنائية مع دولة الكويت.**

وزارة الصناعة والتجارة الأردنية(2015)، **تقرير العلاقات الاقتصادية الثنائية مـع سلطنة عمان.**

وزارة الصناعة والتجارة الأردنية(2015)، **تقرير العلاقات الاقتصادية الثنائية مـع مملكة البحرين.**

وزارة الصناعة والتجارة الأردنية(2015)، **تقرير العلاقات الاقتصادية الثنائية مـع المملكة العربية السعودية.**

وزارة الصناعة والتجارة(2015)، **تقرير العلاقات الاقتصادية الثنائية مـع دولـة الإمارات العربية المتحدة.**

المواقع الإلكترونية:

إيليـا،الجزائـري(2014)، **أقـوى 10 جيـوش عربيـة فـي عـام 2014م،** www.alarabiya.net30/8/2014

التنوير(2004)، **فكرة الهلال الشيعي،** http://tanweer.sd/arabic.

جريدة الرأي،(2013)، **العلاقـات الأردنيـة الـسعودية مثـال يحتـذى للتعـاون العربي،**WWW.alrai.com7/4/2013.

حميد، صالح(2015)، **إيران: تدخلنا باليمن وسـوريا لتوسـيع خارطـة الهـلال الشيعي،**www.ALArabiya.net8/5/2015

الحوراني، يوسف(2008**)، سياسة الأردن الخارجية،** مركز الـرأي للدراسـات، عمان، الأردن، 2008/10/14.

حيدر، رضوي(2010)، **القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج**، مركز الجزيـرة للدراسات،.www.aljazeera.net

الخلـــيج، اونلايـــن(2014)، **الهـــلال الـــشيعي هـــل يكتمـــل بدرا؟**www.alkhaleejonline.net2/12/2014

دوت مصر(2015)، **الملك البحريني يبحث مع العاهل الأردني التعاون العـسكري والحرب على داعش،** WWW.dotmsr.comm9/2/2015.

السبيل،(2005**)، تفجيرات عمان دفعت بالأردن ليكون أكثـر يقظـة فـي تـصديه للإرهاب، WWW.assabeel.net.2/9/2005**

السعودية، (2014)، السعودية: **حزب ا والإخوان وداعش جماعـات إرهابيـة،** WWW.alarabiya.net.7/3/2014.

صـــحيفة الغـــد(2015)،**طريـــق الاســـتقلال و التحـــديات الاســـتراتيجية،** http://www.alghad.com

صـــحيفة القـــدس(2013)،**التخـــوف الـــسعودي مـــن أحـــداث مملكـــة البحرين،**http://www.alquds.com/

العظمات،عايد محمد(2015**)، انضمام الأردن إلى مجاس التعاون الخليجي: إعـادة تموضـــــع إقليمـــــي اســــتراتيجي، الحقيقـــــة الدوليـــــة،** **www.Factjo.com.26/6/2015**

عمـان1(2015)، **الأردن يـشارك فـي تـدريبات حـسم العقبـان العسكرية**، WWW.Amman1.net 15/3/2015

العمراني، عبدالوهاب(2015)، **تداعيات الملف النووي الإيراني في لقـاء جنيـف اليمني**، رأي اليوم، WWW.raialyoum.com15/6/2015

الفايز، فيصل عاكف،(2015)، **الأردن ودول الخليج العربي... قراءة واقعية**،

القـدس العربـي(2014)، **مكافحـة الإرهـاب فـي الأردن**، http://www.alquds.co.uk

المحـرر الأسـبوعي(2015)، **الـيمن وضـرورة القـوة العربيـة المـشتركة**، www.almohrar.net.23/6/2015

محمود، عبدا (2011)، **العلاقـات الأردنيـة الـسعودية..العراقـة والأصـالة**، www.ammonnews.net

المدينة نيوز(2015)، **اختتام دورة تدريبية للقضاة العسكريين والمدعين العـامين مـن الأردن والبحـرين**، WWW.almadenhnews.comm15/2/2015

وكالة الأنباء الأردنية(2015)، **الزبن يرأس وفد رفيع المـستوى إلـى البحـرين والأردن يقـر بوجـود قـوات تدريبيـة للـدرك**، WWW.petra.gov.go.com2/4/2014

وكالة فرانس24(2015)، **أوباما يستقبل قادة الخليج العربي لطمأنتهم حول الملف النـووي الإيرانـي والملـك سـلمان أبـرز الغـائبين**، WWW.France24.com13/5/2015

المراجع الأجنبية:

Macclleland, C. (1967). **Theory and international system**, the Macmillan company, New York.

Richard, S., Bruck H. W. and Sapin B. (1969). "The Decision. Making Approach To Study of International politics "in Tames Rosenan" International Politics and Foreign Policy: **A reader in Research**

Snyder, I (1962). **Foreign policy decision making. The free press**, glenoe.

الملحق (أ)

الاتفاقيات الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودول مجلس التعاون الخليجي

أولاً: الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة

1. اتفاقية النقل الدولي للركاب والبضائع في 1998/6/21م ودخلت حيز التنفيذ في تاريخ 1999/8/29م.
2. اتفاقية التعاون القانوني والقضائي عام 1999م.
3. مذكرة تفاهم في مجالات التجارة والتعليم والمعارض وتكنولوجيا المعلومات والجمارك بتاريخ 2000/7/5م.
4. اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتقني بتاريخ 2000/5/21م.
5. اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين بتاريخ 2000/5/21م
6. اتفاقية التجارة الحرة والتي دخلت حيز التطبيق الفعلي في 2001/11/24م، حيث كان لها أثرٌ ملموس في ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين، من خلال إعفاء كامل الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل في 2003/1/1م، على جميع السلع ذات المنشأ الأردني والإماراتي.
7. اتفاقية السياحة والسفر بتاريخ 2004/5/5م.
8. اتفاقية النقل البحري التجاري والمواني بتاريخ 2007/3/20م.
9. اتفاقية إقامة تشجيع وحماية الاستثمار بتاريخ 2009/4/15م.
10. تفاهم للتعاون في مجال المواصفات والمقاييس بين هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ومؤسسة المواصفات والمقاييس في الأردن بتاريخ 2009/4/9م.
11. اتفاقية أنشاء لجنة وزارية مشتركة للتعاون برئاسة وزيري خارجية البلدين بهدف تنمية التعاون في شتى المجالات، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بعد تبادل وثائق التصديق عليها في 2011/2/23م، وقد عقدت الدورة الأولى للجنة الوزارية الأردنية- الإماراتية المشتركة للتعاون في أبو ظبي في الحقبة ما بين 18-2012/11/19م، وعقدت اجتماعات الدورة الثانية في عمان يومي 2014/11/21/20م، برئاسة وزيري خارجية البلدين أفضت إلى توقيع مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية للتعاون بين البلدين.

ثانياً: الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين المملكـة الأردنيـة الهاشـمية ومملكـة البحرين.

1. اتفاقية إنشاء لجنة عليا بين البلدين.
2. اتفاقية للتعاون الثقافي بين البلدين.
3. برتوكول التعاون الصحي.
4. برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي للاعوام2000-2002م.
5. اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بتاريخ 2001/7/21م، دخلـت حيـز النفـاذ بتاريخ 2005/5/29م.
6. اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بتاريخ 2000/2/8م.
7. اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات عام 2000م.
8. اتفاقية التعاون بين إدارتي الجمارك في البلدين عام 2001م.
9. اتفاقية النقل البري الدولي بتاريخ 2001/7/20م.
10. اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة بتاريخ 2001/7/20م.
11. اتفاقية للتعاون السياحي بتاريخ 2001/7/20م.
12. التوقيع على برتوكول إنشاء مجلس إعمال مشترك في عام2002م.
13. برنامج تنفيذي للتعاون العلمي والفني في المجال الزراعي2008/2007م.
14. اتفاقية لتبادل الاعتراف بالتعليم والتدريب البحري وبشهادات الأهلية للملاحين بتاريخ 2010/3/1م.
15. التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الخدمة المدنية والموارد البشرية بين الأردن والبحرين بتاريخ 2014/4/17م.

ثالثاً: الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشـمية ودولـة قطر.

1. اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب على الـدخل بتاريخ 2004/1/12م.
2. البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون في المجـال الـشبابي للأعـوام2004-2006م.

3. البرنامج التنفيذي لاتفاق التعـاون التربـوي والعلمـي للأعـوام 2004-2006م.
4. بروتوكول تنفيذي للتعاون الصحي بتاريخ 2004/1/12م.
5. مذكرة تفاهم للتعاون السياحي بتاريخ 2004/1/12م.
6. اتفاقية التعاون في مجال الشئون البلدية والقروية 2005م.
7. مذكرة تفاهم في مجال الأشغال العامة والإسكان 2005م.

رابعاً: الاتفاقيات الاقتصادية ومذكرات التفاهم بين المملكـة الأردنيـة الهاشـمية وسلطنة عمان.

1. اتفاقية التعاون فـي مجـال النقـل البـري والتجـاري والمـوانئ بتـاريخ 2004/12/22م.
2. اتفاقية تعاون في مجال الإعلام والثقافة.
3. واتفاقية تبادل الإعفاء الضريبي، اتفاقية للتعاون الصحي.
4. واتفاقية تعاون في مجال النقل الجوي.
5. مذكرة تفاهم للتنمية الاجتماعية وبرنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والتربوي.
6. برنامج عمل للتعاون في مجال المواصفات والمقاييس والمعايرة بـين وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ووزارة الصناعة والتجارة في سلطنة عمان بتاريخ 2002/3/4م.
7. مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بتاريخ 2005/5/25م.
8. البرنامج التنفيذي للتعاون التربوي للأعوام 2007-2009م.
9. اتفاقيـة التـشجيع وحمايـة الاسـتثمار بـين الأردن وسـلطنة عمـان بتاريخ2007/4/10م.
10. مذكرة التفاهم للتعاون في المجال الزراعي والحيواني بتاريخ 2007/4/10م.
11. اتفاقية النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق بتاريخ 2013/11/3م.

خامساً: الاتفاقيات الاقتصادية والبروتوكولات ومذكرات التفاهم بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت.

1. برتوكول المناطق الحرة والتنمية الاجتماعية.
2. مذكرة تفاهم لحماية البيئة.
3. اتفاقية تأسيس شركة قابضة أردنية كويتية برأسمال 100 مليون دولار من أجل تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين بتاريخ 2005/6/5م.
4. اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني.
5. اتفاقية التبادل التجاري الحر بتاريخ 2001/12/25م ودخلت حيز التنفيذ في تاريخ 2005/4/9م.
6. مذكرة تفاهم للتعاون بين المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية والهيئة العامة للصناعة والتجارة الكويتية بتاريخ 2007/3/20م.
7. بروتوكول التعاون في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الكويت بتاريخ 2011/1/6م.
8. اتفاقية بشأن المساعدة والتعاون المتبادل في الشؤون الجمركية بتاريخ 2012/11/4م.

الملحق (ب)

نتائج اجتماعات اللجنة الأردنية السعودية المشتركة

نتائج اجتماعات اللجنة الأردنية السعودية المشتركة

1- لقد تم إقرار قائمة من السلع بأفضلية إعفاء كامل من الرسوم الجمركية بين الطرفين.

2- النظر في الاعتراف المتبادل لشهادات المطابقة وعلامة الجودة على السلع المتبادلة.

3- مشروع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار، واتفاقية تنظيم النقل البري على الطرق، وتم التوقيع عليها بتاريخ 2001/11/6م.

4- تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تم التوقيع عليها في 1997/2/19م، وإزالة كافة القيود الجمركية والتخفيض التدريجي للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، والتفعيل في تخفيض معدلات التعرفة الجمركية بين الدول العربية والعمل على إزالتها تنفيذاً لقرارات قمة عمان العربية في عام 2001م.

5- برنامج تعاون فني بين مؤسسة المواصفات والمقاييس والهيئة العربية السعودية والموقع بتاريخ 2007/4/25م، وهو ساري المفعول، ويجدد تلقائياً.

6- برنامج اعتراف متبادل بشهادات المطابقة وعلامات الجودة والموقع بتاريخ 2008/7/17م، وهو ساري المفعول، ويجدد تلقائياً.

7- اتفاقية التعاون الجمركي بين الأردن والسعودية الموقعة بتاريخ 2011/11/19م.

الملحق(ج)

الأفضليات التجارية بموجب اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التي يرتبط بها الأردن مع عدد من الدول العربية

الاتفاقية	الأفضليات التجارية ابتداء من 2005/1/1
اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة تاريخ التوقيع: 21/5/2000 دخول الاتفاقية حيز النفاذ: 2001/11/24	إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل من تاريخ 1 / 1 / 2003 على جميع السلع ذات المنشأ الأردني والإماراتي.
اتفاقية التبادل التجاري الحر مع دولة الكويت تاريخ التوقيع: 25/12/2001 دخول الاتفاقية حيز النفاذ:9/4/2005	إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على كافة المنتجات الصناعية والزراعية التي منشؤها أحد الطرفين المتعاقدين .
اتفاقية منطقة تجارة حرة مع مملكة البحرين تاريخ التوقيع: 21/7/2001 دخول الاتفاقية حيز النفاذ: 2005/5/29	إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على جميع السلع الصناعية والزراعية الأردنية والبحرينية المنشأ المتبادلة بين البلدين ويستثنى من ذلك: - التبغ وإبدال التبغ ، ومصنوعاتها (الفصل 24) . - المشروبات الكحولية - جرارات وعربات سيارة (الفصل 87).